بسم الله الرحمن الرحيم

تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصّل

إعداد الطالب

حسين مصطفى حسين غوانمة

الرقم الجامعي: ٢٠٠٣٢٠٠٠١٥

إشراف الأستاذ الدكتور

علي توفيق الحمد

٢٠٠٦م

تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصّل

Accounting for Grammatical Judgments in Šarḥ al mufaṣṣal of Ibn ya'īš

إعداد الطالب

حسين مصطفى حسين غوانمة

بكالوريوس لغة عربية- جامعة اليرموك ١٩٩٧م

ماجستير لغة عربية (لغة ونحو)- جامعة اليرموك ٢٠٠٠م

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة في الفلسفة،

تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك

وقد وافق عليها

أ.د علـــي الحمـــد .... مشرفًا ورئيسًا

أستاذ اللغة والنحو- جامعة اليرموك

أ.د فيصـــل صـــفا .... عضـــــوًا

أستاذ اللغة والنحو-جامعة اليرموك

أ.د عبد القادر مرعي الخليل .... عضـــــوًا

أستاذ اللغة والنحو-جامعة مؤتة

د. عبد الحميد الأقطش .... عضـــــوًا

أستاذ مشارك في اللغة والنحو-جامعة اليرموك

د. عودة أبو عودة .... عضـــــوًا

أستاذ مشارك في اللغة والنحو-جامعة الزرقاء الأهلية

٦/٨/ ٢٠٠٦م

الإهداء

إلى التي تركتني وقد خُطَّت على جبينها مأساتي

إلى التي ما زلتُ أذكرها في وجودي وهذياني

إلى التي قرأتُ في عيونها الحبَّ والأمل

إليك يا والدة أبي أرفع هذا العمل

المحتويات

المقدمة

الحمد لله رافع السماء بغير عمد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وبعد:

فلابـد لأيّ دراسة من مقدمة تضبط الحركة الدلالية للغتها، وتؤطر الوعي المتلقى لتلك الدراسة. فالمقدمة حتمية منهجية من أجل ضبط حركة اللغة، وربما -لذلك- كانت المقدمة آخر مكتوب وأول مقروء؛ ليدل هذا التضاد الوظيفي على الهدف منها، الذي يتمثّل في إقامة مطابقة ضرورية بين أهداف الدراسة ومحصول التلقي.

تهدف هذه الدراسة إلى أن تحقق في ثناياها إجابة موضوعية عن تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرحه للمفصل، وبالموجز فقد كان ثمة نتاج رفيع من التعليلات في الشرح، ما زال يعدُّ مرجعية عليا عند دارسي النحو العربي إلى اليوم.

فهـذه الدراسة خطّت بشكل أوّلي معيارية تربط بين الأحكام النحوية، وواحد من أصول تلك الأحكام، وهو التعليل الذي ارتبط برباط متين بها.

تغطّي تعليلات ابن يعيش مساحة رحبة من المشهد العام لشرح الأحكام النحوية، وتتفق آراء الدارســين على أنّ التعليلات أساس في توضيحها، وفي الوقت نفسه، فالآراء متفقة أيضًا على أنّها أصل من أصول علم العربية.

تحاول هذه الدراسة في خضم الكتابة عن العلّة النحوية، أن تتلمّس طريقها تجاه مسألة محـددة فـي فكـر ابن يعيش في استيعاب ما صدر عنه من نتاج معرفي فكري حولها، تحت العنوان الموسوم بـ "تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل".

وبســبيل إلـى إجابـة كافية في هذا المقام، فقد عوّلت الدراسة أن تكون قاعدة بياناتها الأساسية تعليلات ابن يعيش، ثم تعليلات النحاة المتقدمين للمسائل نفسها في الدرجة الثانية.

وذاكـرة الدارسين تحتفظ بالإشارة دائمًا إلى شرح المفصّل، ومستصفى إخبارياتهم هنا، تكـاد تـنطلق من أن مستوى النضج الفكري لابن يعيش كان في لب حركة منتظمة نحو إحياء الأحكام النحوية.

ولقـد كانت تعليلات ابن يعيش بالغة مبلغًا من حيث الاستقرار على أنموذج لغوي فني، إنْ في الفصل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع أو الأخير، فالكل مرقوم بصورة جليّة.

وعمومـًا فثمة في شرح المفصل لابن يعيش تعليل بارز لأحكام النحو، والرأي أنّه أهم أصـل استثار حفيظة الدارس، فتنامى الاهتمام به حتى غدا موضوعًا في هذه الدراسة. فقد كان من مقتضاها أن تدرّجت فقراتها باستهلالة في تقديم الدراسة وأخرى ممهدة لها.

وجـرّاء المباحـثة في ذلك كلّه، وصلت الدراسة إلى صفوة ما انتهت إليه من فصول، وقعـت في خمسة متماشية ونهج ابن يعيش، كان أولها تعليل أحكام الكلمة والكلام بفرعيه: في الكلمة والكلام، وفي البناء والإعراب، ووُسِم الآخر بتعليل أحكام الجملة الفعلية: الأفعال التامة، والمنصـوبات، وجـاء الفصـل الثالث معللاً لأحكام الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، والأفعال الناقصـة. أمـا الفصـل الرابع، فقد علل بمباحثه؛ التوابع والإضافة والحروف أحكام ما يتعلق بالجملتين: الاسمية والفعلية، وجاء الفصل الأخير ليضع تعليلات ابن يعيش في الميزان.

وأخيرًا كانت الخاتمة، لتخلص الدراسة فيها إلى ما وصلت إليه من مدارسة، وعلى رغم مـا يحفل به شرح المفصل من تعليلات لغوية كليّة، فإن ذلك لم يكوّن في تصور الدارس هيكلاً لغويًا بأصول ثابتة بديلاً لهذا الهيكل المطروح، ولعل ذلك عائد إلى تكوين شمولية التعليلات عند الشارح.

ويعتب في هذا المقام السؤال، عما إذا جُعلت الفصول على منوال العلل النحوية؛ تعليمية وقياسية وجدلية، أو على أشكالها؛ ثقل أو خفة أو قياس أو مماثلة أو كثرة استعمال وغيرها.

ربمـا لا يكونُ من العجلة أن ترد الإجابة مباشرة، لكن تحقيق الإجابة العلمية، يستوجب في العادة، قدرًا من الموضحات. ومن يتتبع التعليلات التي وردت عند ابن يعيش، يلحظ صعوبة في جعلها تعليمية وقياسية وجدلية، لأنّه يشرح المفصّل تلبية لحاجة المتعلم، فمن الصعوبة تكوين الفصول، وإن تكونت يصعب إحداث المباحث فيها، ومن الصعوبة بمكان أن تجعلها بأنواعها، إذ

يقتصـــر الأمر في ذلك على بعضٍ، بأمثلة محددة، لا تتفق فيها الفصول ولا المباحث، وعليه لا تتشكل الدراسة بصورة تشمل تعليلات ابن يعيش.

تلـــك هـــي أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة، إضافة إلى غياب تفسيرات المحدثين لشواهد الموضوع، ولمّا صَعُبَ جعلها على أنواع العلل؛ لأنّها تقتصر على جزء بسيط قد يحدث خللاً في بنية الدراسة، وبعد الاستئناس بفكر مشرفي، كانت مسيرتها وفق الأبواب النحوية.

ولعــل غــياب تفسيرات المحدثين للمواضع النحوية التي عللها ابن يعيش جعل الدراسة تعــتمد علـــى كتب المتقدمين، نحو: التخمير والإيضاح في شرح المفصل، وذلك بالموازنة مع شـــرح ابن يعيش، ثم على أسرار العربية، وعلل النحو، وكشف المشكل في النحو، واللباب في علل البناء والإعراب، وغيرها من كتب النحو ذات العلاقة والاهتمام.

فمـــنهج الدراســـة يعتمد -إذن- على العرض والموازنة، والمناقشة وإبداء الرأي، كلما توافـــر ذلك وأمكن، وهي ملتزمة بعنوانات المسائل كما ذكرها ابن يعيش، مدرجة تحتها ما تم تعليله فيها

والإشـــارة أولاً وأخيرًا بالشكر إلى أساتذتي عمومًا، أخص منهم الأستاذ الدكتور: فيصل صـــفا باعـــث التفكير والجدّ في طلبته، والدكتور: عبد الحميد الأقطش، صاحب المنهج والقلم، والأســـتاذ الدكـــتور: عـــبد القادر مرعي الخليل، والدكتور: عودة أبو عودة، قارئين ومفكرين ومسافرين خدمة للبحث العلمي.

أمّـــا شـــيخي الأستاذ الدكتور علي الحمد، فحبّه الأبويّ، وخلقه الرفيع، ومتابعته العلمية الحثيثة تجعلني أترك نقاطًا أربعًا تعبر له عن حسّي العميق بامتناني وشكري وفخري....

وخـــتامًا فإنّه مهما بلغت شدة التدقيق في أن يلفظ الدارس غاية التدقيق والتّمحيص، فإنّ زلل العثار غير مأمون؛ لذا، أضع دراستي بين أيديكم حتى يقوَّم ما فيها من اعوجاج.

والله أســـأل أن يجعـــل هـــذا العمـــل خالصـــا لوجهـــه، هو نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد

يعرض هذا التمهيد مفاهيم عامة حول نظرية التعليل في النحو العربي. وقد كان طبيعيًا أمام التعدد في الأحكام النحوية، وأمام التداخل والترابط في ما بينها، أن يدخل السؤال عنها بغيةً في فهمها، واستزادة برسوخها، فكان التعليل قائمًا بدور الإجابة عن ذاك السؤال الطبيعي.

والعلّة النحوية ليست دائمًا مجرد تسويغ لاستعمال مفردة أو ظاهرة محددة، ولا تفسيرًا متكلفًا لما يبدو مستعصيًا على التفسير، بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية[1].

فالعلّة النحوية مبدأ أفضى إليه القياس، وهو درجة في التفكير النحوي في العربية، فيما يخص الوظائف النحوية، والإعراب الذي به تتحقق المعاني النحوية شكلاً ومعنى، وهو نظام من العلامات يتجاوز الحركات والحروف والعامل في مفهوم تراكيب ومقامات دلالية متنوعة[2].

ولأنّ العلل بنت البحث والنظر، وبنت الاستنباط العقلي كانت الدراسة فيها، ولأنّ التعليل في النحو العربي -أيضًا- خاص باللغة، غايته تفسير أحكام النحو وظواهره، ولأنّه محدد من محددات الصواب والإقناع، كان اختياره موضوعًا لهذه الدراسة.

ولمّا كان ابن يعيش في شرح المفصل شديد الاهتمام بتعليل الأحكام النحوية حتى إنّه قال: "استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله، وأتبع كل حكم منه حججه وعلله"[3]، ولمّا كان ظهور التعليلات بارزًا في شرحه دافعًا إلى منطَقَة النحو، حتى قال عنه عبد الرحمن بدوي: "إننا نجد نحوًا فلسفيًا قد أقيمت أركانه على يد ابن يعيش"[4]، ولمّا كانت العلّة رابطًا عقليًا بين المستعمل الحسي، والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعًا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه، كان الانعطاف إلى هذا الموضوع والانجذاب إليه.

---

(1) انظر، التعليل ونظام اللغة: عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٢٢، ١٩٨٣، ص ٧٧.

(2) انظر، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية: المنصف عاشور، ٢٧/٢.

(3) شرح المفصل، ٩/١.

(4) المنطق الصوري والرياضي، ص ٣٧.

والدافع إلى ذلك أنّه ليست ثمة دراسة لحضور ذاك التفكير النحوي، قد صاحبت ذاك النتاج سواء منظِّمة لتعليلاته، أم ممحصة لكفايته، اللّهم إلا شذرات من الدراسات الفردية المتناثرة، والتي لا تمثل دراسة لتعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرحه، وكلّ الشذرات -هنا- محصورة في نظام الأمثلة اللغوية التعليلية.

فقد كانت دراسة عبد الإله نبهان (ابن يعيش النحوي)[1] هي الأولى -في ما أعلم- التي تعرضت لابن يعيش، وما يهمنا هو التعليل في شرحه على المفصل، إذ أفرد الباحث جزئية عن العلة في شرح المفصل في معرض حديثه عن أصول النحو عند ابن يعيش، حيث قسّم العلة إلى قسمين: الأول منهما تحدث عن العلّة في التراث النحوي؛ تعريفًا وتوضيحًا، والقسم الآخر بدا هو الآخر ينقسم إلى قسمين؛ الأول: تحدث عن العلّة الصوتية عند ابن يعيش، والآخَر: تحدث عن أنواع العلل عنده، إذ كانت أمثلته صرفية وصوتية ونحوية.

أمّا ابن يعيش وشرح المفصل، فكان عنوانًا لكتاب[2] عبد اللطيف الخطيب. أفرد المؤلِّف فيه جزئية عن العلّة عند حديثه عن أصول النحو، تحدث فيها عن أنواع العلل، إذ كان منهجه في هذه الجزئية يقوم على تعريفات تلك العلل عند علماء اللغة، أمثال: سيبويه، وابن جني، والسيوطي، ثم تعريفها عند ابن يعيش، وكان يطرح أمثلة على تلك الأنواع صرفية ونحوية، وقد كانت الغلبة للصرف في تلك الأمثلة.

وقد درس زياد أبو سمور شرح المفصل بين ابن يعيش وابن الحاجب[3]، إذ كانت العلّة النحوية أحد مباحثه، وكان منهجه يقوم على تقسيمها إلى قسمين: علّة مشتركة بين الشارحين وأخرى ذكرها ابن يعيش، ولم ترد عند ابن الحاجب. فقد كان يذكر في القسم الأول نوع العلّة، ويبين بمثال أو أكثر تعليل ابن يعيش فيه، ثم يورد تعليل ابن الحاجب في قضية ما في العلّة

---

(1) رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه في اللغة والنحو في جامعة دمشق لعام ١٩٩٠م.

(2) إصدار جامعة الكويت، الطبعة الأولى لعام ١٩٩٩م.

(3) شرح المفصل بين ابن يعيش وابن الحاجب، دراسة نحوية موازنة، رسالة ماجستير في النحو، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، بغداد، ٢٠٠٠م.

نفســـها. وفـــي القسم الآخر تحدث عن العلل التي انفرد بها ابن يعيش، كعلة الفائدة، والمبالغة، والمعاقبة، وغيرها، وكانت الأمثلة التي ذكرها أبو سمور نحوية وصرفية وصوتية.

هـــذه هـــي الدراســـات النحوية التي تناولت العلّة عند ابن يعيش في ثناياها كجزئيات صـــغيرة، أمّا الدراسات التي درست التعليل في النحو العربي فهي كثيرة، وقد كفانا حسن الملخ مؤونة عرض هذه الدراسات، إذ أفرد لها تمهيدًا[1] اسماه: التعليل في الدراسات النحوية الحديثة، أورد فيه معظم أولئك الذين تحدثوا عن العلة النحوية.

أمّـــا عـــن العلّة النحوية، فإن أي عنوان ما هو إلا صورة مختزلة لموضوعه، لذا يبدو عـــنوان دراســـتنا لا يحتاج إلى تحديد لمفهومه، نظرًا لوضوح المصطلح، وبالتالي الوقوف عن الإسهاب في توضيحه.

ورغم ذلك فإنّا نسوق الحديث عن العلّة تمهيدًا موضحًا لفكر دراستنا، فوجود العلّة خلف الظواهـــر اللغوية، ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه. وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه اكتشاف العلّة المؤثـــرة في الظواهر، ثم بناء القواعد عليها، فالعلة هي الأساس الذي يراعى فيه التقنين: تقعيدًا وتفســـيرًا معًا[2]. يؤكد السيوطي ذلك بقوله: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها فـــي غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنّها غير مدخولة، ولا متسمح فيها. أما ما ذهب إليه غَفَلَة العوام من أنّ علل النحو تكون واهية متمحلة .... فبمعزل عن الحق"[3].

ومـــن طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلّة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئـــيات، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكمًا عامًا، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية، لذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلّة قديمًا، وأن يرافق التعليل الحكم النحوي منذ وجد.

---

[1] انظر، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ٢١.

[2] انظر، تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، ص ١٢٣.

[3] الاقتراح في أصول النحو، ص ٧٠.

ونحــن هــنا لا يهمنا بسط القول وتفصيله في هذا التمهيد، ولا يعنينا الاتجاه المناهض المستمرد علــى التعليل "فالذين هاجموا العلّة لم يكونوا على درجة حصيفة من العلم"[1]، وإنّ ما يهمنا أن نرسم صورة أولى عن موضوع دراستنا.

فقــد ذهــب الزجاجي (ت ٣٤٠هــ) إلى القول في تقسيم العلل إلى ثلاثة أقسام[2]؛ علل تعليمية، وأخرى قياسية، وثالثة جدلية. فأمّا التعليمية، فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وتفسيره، نحو قولنا: (إنّ زيدًا قائمٌ) فإن قيل: لم نصبتم زيدًا، قلنا لأنّ (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، كذلك علمناه ونعلمه.

أمّــا العلّــة القياسية، فهي أن يقال: لِمَ نصب زيد بإنّ، ولِمَ وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب: أنّ (إنّ وأخواتها) ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، وعملت عمله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد.

أمّــا العلّــة الجدلية، فهي كل ما يتعلق في باب (إنّ) بعد ذلك، كأنْ يقال: فمن أي جهة شــابهت هذه الحروف والأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحــال؟ وحين شبهتموها بالأفعال، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فعله؟ إلى غير ذلك من الأسئلة. فكل شيء اعتُلَّ به جوابًا من هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر. وهي التي يطلق عليه العلل الأوائل والثواني والثوالث.

فالــنحو العربي في تشكُّله يقوم على ركيزتين: الوصف ثم التفسير. وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة. أما التفسير، فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف، لذلك يقول علي أبو المكارم: "إن مهمة النحوي الحكيم لا

---

(1) التعلــيل النحوي عند النحاة اصطلاحًا واستعمالاً وتطبيقًا: يحيى القاسم، مجلة جامعة تشرين، عدد ٨، مجلد ١٧، ١٩٩٥، ص ٩٤.

(2) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤.

ينبغي أن تقتصر على الوقوف على الظواهر بغية تقعيدها، بل تمتد إلى ما في الظواهر وما بينها من حكمة هدفت إليها"[1].

ومـا دفـع الـنحاة إلى التعليل أنَّ القاعدة النحوية مبنية على استقراء جزئي، فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى[2].

فالـنحو العربي متساوق في خطين: خط الثبات، ويمثله الوصف، وخط التفسير، ويمثلهُ التعلـيل، وقـد أدرك النحاة منذ الخليل بن أحمد هذه الثنائية في النحو، فكان مما ذكره في العلَّة النحوية: "فإن سنح لغيري علَّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[3].

وبسـبب طبيعة العلَّة الإقناعية يجتهد النحاة في إيجاد علل مقنعة "فكل من فُرق له عن علَّـة صـحيحة، وطـريقٍ نهْجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[4]. لهذا تتغير العلل حسب الاجتهاد فيها، وصولاً إلى علَّة مقنعة أو أكثر إقناعًا.

ولمَّا كانت علل النحويين، إنَّما تقتضيها أسباب مركوزة في الطباع، فإن ابن جني يذهب إلى علل المتكلمين، ويميل إليها أكثر من علل المتفقهين، وذلك كما يقول: "إنهم إنَّما يحيلون على الحـس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس"[5]، وهو بذلك يعني العلل التي يعتل بها الـنحاة الحـذاق المتقـنون لا ألفافهم المستضعفون. ولأنَّ العلّةَ في الفكر الإسلامي لا تتصف بالضرورة، فقدرة الله تعالى من الشمول بحيث لا يحدها التلازم الطبيعي بين العلَّة والمعلول[6].

ومن المعلوم أن العلَّة الفلسفية والكلامية في طبيعتها تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلـول، فالعلاقـة بينها وبين المعلول علاقة مصاحبة، بمعنى أنهما موجودان معًا، أمَّا العلَّة الفقهـية فهـي تعـبدية تكشف عن الصالح العام، وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلَّة

---

[1] تاريخ النحو العربي، ص ١١٥.

[2] انظر، نظرية التعليل في النحو العربي. حسن الملخ، ص ٩٩.

[3] الإيضاح في علل النحو، ص ٦٦.

[4] الخصائص: ابن جني، ١/١٩٠.

[5] السابق ١/٤٨.

[6] انظر، تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، ص ١٢٠.

الداعــية إلـــى الحكـــم، فينشـــأ الحكم بعد ذلك. أمّا العلّة النحوية، فهي حسية تكشف عن نتيجة الاســـتقراء، تلحـــق معلولهـــا فـــي الوجود، فإذا كانت علَل الفلاسفة والمتكلمين ألصق بالمنطق الأرســطي، وكانت علل الفقهاء رموزًا وأمارات، لوقوع الأحكام، فإن علل النحاة حسية تنتمي إلى المنطق الطبيعي[1].

وبمـــا أنَّ هـــذه الدراســـة تتناول تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش، فلا بد من ذكر المكانة العلمية لهذا المؤلِّف[2]، إذ كان همّه تنظيم قواعد اللغة، وتأصيلها، وبسط مسائلها لتصبح لغـــة ميســـورة على الناس، لذلك كان لا بد من ذكر العلل حتى تجعل ما كان صعب الفهم من القواعد النحوية سهلاً تقبله الأذهان وتألفه العقول.

وقد جاء التعليل عنده مرافقًا للحكم النحوي، فهو ضروري عنده؛ لأنَّ رسوخ الحكم في ذهـــن المتعلم يزداد به ، فهو يقوم على تصوّر عقلي؛ أي أن التعليل انعكاس لجهد عقلي يحاول إيجـــاد التفســـير للقواعد النحوية. والناظر في تعليلاته يتبيَّن له مدى وضوحه في التعليل بهدف تبييـــن المسألة وتوضيحها. وحين ننعم النظر -أيضًا- يتبيَّن لنا شمولية تعليلاته، أي أنها تتناول جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها، فكان يعلل مسائل اللغة سواء أكانت بارزة أم خفية.

---

[1] انظر، الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، ص ١٨٠.

[2] هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا ابن القاضي بشر بن حيان النحوي الحلبي، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش.

ولـــد فـــي الثالث من رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمئة بحلب، وقرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العـــباس البيزوري، ورحل إلى بغداد؛ ليدرك أبا البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته بالموصل. وكان من كبار أئمـــة العربـــية، ماهـــرًا في النحو والتصريف، وكان حسن الفهم لطيف الكلام، ظريف الشمائل. صنَّف: شرح المفصَّل، وشرح تصريف ابن جني، والتصريف الملوكي.

مـــات بحلب سَحَرًا في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمئة. (انظر، بغية الوعاة: السيوطي، ٢/٣٥١-٣٥٢).

الفصل الأول

تعليل أحكام الكلمة والكلام

المبحث الأول

التعليل في الكلمة والكلام

في معنى الكلمة والكلام

أشـــار الزمخشري (ت ٥٣٨هـــ) إلى أن الكلمة هي اللفظة الدالة، حيث يقول: "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[(١)].

وقــد فسّــر هذا القول ابن يعيش (ت ٦٤٣هــ)، بأنَّ الحدَّ الكائن للكلمة قائم على الجنس، وعلَّل ذلك بأنَّ الكلمة داخلة في حد لغة اللفظة، إذ جعل الكلمة التي لا تسمى بأنَّها ليست من وضع الواضـــع، أي أنَّ الكلمة يجب أن تقوم على مُدْرَك صنعة المنشئ، يقول ابن يعيش: "فاللفظة جنس للكلمـــة، وذلـــك أنَّها تشتمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضـــع بإزاء معنى، نحو: صص وكق، ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة؛ لأنَّه ليس شيئًا مع وضع الواضع، ويسمى لفظة؛ لأنَّه جماعة حروف ملفوظ بها، هكذا قاله سيبويه رحمـــه الله، فكل كلمة لفظة، وليس كل لفظة كلمة، ولو قال عوض اللفظة عَرَض أو صوت لصح ذلك، ولكنَّ اللفظة أقرب؛ لأنَّها تتضمنها، والأشياء الدالة خمسة: الخط، والعقد، والإشارة، والنصبة، واللفظ. فحدَّ باللفظة؛ لأنَّها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنَّه دال"[(٢)].

فالكلمـــة إذن داخلة في اللفظة، ولا يكون العكس. والعلَّة التي أوضحها ابن يعيش في ذلك تقـــوم على الجنس في تفسير استخدام كلمة لفظة؛ إذ هي تحتمل الكلمة وغير الكلمة، وذلك بالعودة إلـــى مدلولها، فإن أشارت إلى معنى كانت كلمة وإلا كانت مجموعة أصوات، وهي غير دالة على معـــنى ارتبطت في ما بينها، فتعليله جاء لتحديد معنى الكلمة، ليبيّن للقارئ الأساس الذي يقوم عليه حدُّ الكلمة بقول الزمخشري.

وأشـــار إلـــى التفسير السابق حيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـــ) عندما جعل الكلام هو المسموع المفـــيد بقولـــــه: "أمَّا ما الكلام؟ فهو المسموع المفيد، نحو قولك: قام زيد، وقم يا زيد، ولا تقعد يا عمـــرو، وليـــتك تقـــوم، ومـــا اسمك يا فتى؟ وإنَّما شرطنا أن يكون مسموعًا مفيدًا، احترازًا من

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ١/٤٠.

(٢) السابق: ١/٤٠.

مسموع غير مفيد، كأصوات البهائم، وزجر الطير، وصدى الجبال، ونحو ذلك، ومن مفيد غير مسموع كالإشارة والوساوس والخطوات؛ لأنَّ ذلك وشبهه لا يسمى كلامًا"[١]. وإنَّما يسمى لفظة كما ذكره ابن يعيش، فالكلام هو القول المفيد ذو المعنى، واللفظة أو الصوت غير مفيد، ولا يحمل معنى.

فاشتراطه أن يكون مفيدًا احتراز من مسموع غير مفيد، فعلَّل ذلك بأنَّه لا يسمى كلاماً.

وذكــر الخوارزمي (ت ٦١٧هـــ) في شرحه للموضع نفسه تفسيراً مختلفاً عمَّا ذكره ابن يعيش، يقــول: "أمّـــا اشـــتراط اللفظة فلئلا ينتقض الحد بالإشارات الدالة على المعاني، كعقد الحساب بالأصـــابع"[٢]، فجعـــل استخدام اللفظة، لكي لا يلتبس الوضع بالإشارة الدالة على المعنى، دون توضيح قسمي اللفظة.

أمَّـــا ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـــ) فقد فسر الأمر بقوله: "واللفظ: ما لفظ به الإنسان قلَّت حـــروفه أو كثرت"[٣]، وأضاف معلقاً على كلام الزمخشري بقوله: "وقوله: "اللفظة" إن أراد أقلَّ مـــا ينطلق عليه اللفظ كضَرْبَةٍ ففاسدٌ؛ لأنَّ أقلَّه حرف واحد، وإن أراد به عددًا مخصوصًا ينتهي إليه فليس مشعرًا به، وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ودفع الاحتمال"[٤].

يـــبدو تفسير ابن الحاجب قائمًا على معنى بعيد عن تفسير الزمخشري، فالزمخشري لم يشـــر إلـــى أقل أو أكثر ما ينطلق عليه اللفظ، ولم يشر أيضًا إلى اختصار المعنى. فالظاهر أنَّه ذهب بعيدًا في تفسير معنى اللفظة، أو توضيح العلة في استخدام الزمخشري لهذه الكلمة. والأمر -كما أراه- مقطوع بتعليل ابن يعيش وتفسيره.

إذ فـــرّق بين الكلمة واللفظة، وجعل ذلك قائمًا على أساس المعنى، فالكلمة ذات معنى، واللفظـــة لا تعطـــي معـــنى. إلاَّ أنَّ ابـــن مالك (ت ٦٧٢هـــ) أوضح أمرًا آخر، بتعريف اللفظ

---

[١] كشف المشكل في النحو، ص ٩.

[٢] التخمير، ١/١٥٥، وهو شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.

[٣] الإيضاح في شرح المفصل، ١/٥٩.

[٤] السابق، ١/٥٩.

واللفظــة، وقد جعل اللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ، حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألاّ تقع إلا على حرف واحد بقوله: "واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقــع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأنَّ نسبتها مــن اللفــظ نسبة الضربة من الضرب؛ ولأنَّ إطلاق اللفظ على الكلمة إنَّما هو من باب إطلاق المصــدر على المفعول به، كقولهم للمخلوق خلق، والمنسوج نسج"(١). وإذا نظرنا في كلام ابن مالك بان لنا أنَّ الكلمة لفظ؛ لأنَّها خارجة من دخول الكلمة في دائرة الحرفية التي تشكل الكلمة، وداخلة في دائرة اللفظة المشكلة للكلمة، ويكون كلامه مفصَّلا لاستخدام اللفظ أو اللفظة، لكن ابن يعيش أراد أن يعلل استخدام اللفظة دون غيرها مستثنيًا احتمالات اللفظة واللفظ.

وقــد ذهــب غــير واحد(٢) من علماء اللغة إلى فكرة ابن يعيش أنَّ اللفظ جنس في كل ملفــوظ؛ لأنَّــه يشمل الكلمة والمهمل، فبين الموصلي ذلك بقوله: "فقوله لفظ جنس، لأنَّه يشمل الكلمــة والمهمــل، لاشتراكهما في الحروف الملفوظ بها، إذ المراد باللفظ الصوت المعتمد على المخرج تحقيقًا أو تقديرًا بالاستقلال"(٣)، وعلَّل اختيار كلمة اللفظ دون الصوت "لأنَّ الصوت أعمُّ من اللفظ مطلقًا، لأنَّه قد يكون إنسانًا وقد لا يكون[كذا]. قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِــيرِ﴾(٤)، واللفظ لا يكون إلاّ للإنسان، وإذا كان اللفظ أخصَّ منه كان جنساً أقرب منه، فكان ذكره في الحد أولى"(٥).

فالتعلــيل هــنا يقوم على الحد النحويّ، إذ يسعى النحاة في صياغة الحدود النحوية إلى جعلهــا جامعــة لأوصــاف المحدود، مانعة من الالتباس بغيرها. لذلك يكون التعليل في بعض الحــدود إزالة للبس أو كشفاً لإبهام، أو زيادة في توضيح أو إقناع، كما فعل ابن يعيش ذلك في تعلــيله السابق. فهو في هذا الوضع أتبع التعليل تعليلاً آخر، توضيحًا للحدّ وتفسيرًا لــه، فكأنه

---

(١) شرح التسهيل، ١/١٢.

(٢) انظر، الموصلي: شرح الكافية ابن الحاجب، ص ٨٢. وابن الجزري، كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ص ٤.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ١/٨٢.

(٤) لقمان، ١٩.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ١/٨٢.

يقـول: اسـتُخدمت لفظـة؛ لأنّهـا جنس للكلمة، ولماذا هي جنس للكلمة؟ لأنها تشتمل المهمل والمسـتعمل، ولِـمَ لا يسمى المهمل كلمة؟ لأنه ليس من وضع الواضع، ولِمَ يسمى لفظة؟ لأنه جماعة حروف ملفوظ بها، ولِمَ اللفظة أقرب من (صوت) مع أن استخدام الصوت صحيح؟ لأنَّ اللفظة تتضمن الصوت، وأخيراً يعود للقول، لِمَ حُدَّ باللفظة؟ فيجيب: لأنها جوهر الكلمة.

فالنـاظر في تعليلات ابن يعيش يجد بعضها يقوم على بعضها الآخر، فالآخِر يستدعي الثانـي، والثاني يستدعي الأول، والأول مدار التفسير، كل هذه التعليلات التي يستحضرها ابن يعيش تأتي لتؤكد لنا التعليل الأول، وحتى تنزع الشك في رؤية الحد. فهو يحاول أن يكون مانعًا في تفسيره عبر حلقات تعليلية.

بيان التركيب الذي ينعقد به الكلام

الإسـناد هو الجزئية المعللة في هذه المسألة، فالكلام عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى جملة، وبها نصل إلى معنى التركيب، يقول الزمخشري: "الكلام هو المركب من كلمتيـن أسندت إحداهما إلى الأخرى"[1]، فبيان تعليل ابن يعيش هنا حول مصطلح الإسناد. فقد عبَّر الزمخشري بلفظ الإسناد، ولم يعبر بلفظ الخبر، وعلَّل ذلك بعلَّة العموم، بأن جعل الإسناد أعـمَّ من الخبر، بقوله: "وإنَّما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر، وذلك من قبل أن الإسناد أعمُّ من الخبر؛ لأنَّ الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبرا "[2].

فعلَّة العموم هذه، هي علَّة التعليل التي لجأ إليها ابن يعيش لتوضيح استخدام الزمخشري لمصـطلح الإسناد دون الإخبار. ووجه العموم باشتمال الأول على الآخر وغيره من أمر ونهي واسـتفهام. وبذلـك لا يكون الإسناد خبرًا، وإنَّما يكون الخبر إسنادًا، ويكون قد لجأ إلى علَّة[3] العلَّة، حين ذكر أنَّ الإسناد يشمل الخبر وغيره، وهي تعليل مترتب على تعليل ومفسِّر له.

---

[1] شرح المفصل: ابن يعيش، ١/٤٤.

[2] السابق، ١/٤٤.

[3] وهي الثانية وتسمى العلة القياسية، انظر، الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ٦٤، والاقتراح: السيوطي، ص ٨٥.

وأكمـل الزمخشـري قولـه: "وهذا لا يتأتى إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم، ويسمى الجملة"(١). وعلل ابن يعيش الإسناد بالاسمين، بأنَّ الاسم يكون مخبرًا عنه ويكون خبرًا، وهذا لا يـتأتى من غير الاسم، يقول: "فإنَّ ذلك لا يحصل إلاّ من اسمين، نحو: زيد أخوك، والله إلهنا؛ لأنّ الاسم كما يكون مخبرًا عنه فقد يكون خبرًا، أو من فعل واسم، نحو: قام زيد. وانطلق بكر، فيكون الفعل خبرًا، والاسم المخبر عنه، ولا يتأتى ذلك من فعلين؛ لأنَّ الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حـتى تسـنده إلى محدث عنه، ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم؛ لأنَّ الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلامًا"(٢).

فتعلـيل ابن يعيش يثبت مجيء الإسناد من اسمين، أو من فعل واسم، فالاسم مع الاسم يشكل تركيبًا، والثنائي هنا مقرون بأحادي مع الفعل، ليتشكل التركيب، إذ لا يحتمل فعل مع فعل كما أوضح ابن يعيش، وكذلك جزء الشيء لا يشكل شيئًا؛ لذا لا ينعقد الكلام بحرف مع فعل أو اسم. هذه التعليلات التي وُجدت عند ابن يعيش أكّدت لنا تركيب الزمخشري؛ "في اسمين، أو في فعل واسم".

فالألفـاظ يحـتاج إليها من أجل المعاني، وتركيبها يولّد تلك المعاني، وعليه إذا لم تُولّدْ المعاني فلا تركيب. فالمعنى لا يتكون بفعلين إذن، ولا بحرف واسم أو حرف وفعل، وعندئذٍ لا تكون الألفاظ تركيبًا ذا دلالة؛ لأنَّها لا تكون -أصلاً- شيئًا في التركيب.

وتعليلات ابن يعيش هذه كان أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، قد ذكرها بقوله: "فالاسم فـي باب الإسنادِ إليه، والحديثِ أعمُّ من الفعل؛ لأنَّ الاسم كما يجوز أن يكون مخبرًا عنه، فقد يجـوز أن يكـون خـبرًا في قولك: زيد منطلق، والله إلهنا، والفعل في باب الإخبار أخصُّ من الاسم؛ لأنّه يكون أبدًا مسندًا إلى غيره، ولا يسند غيره إليه"(٣).

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٤٥/١.

(٢) السابق، ٤٥/١.

(٣) الإيضـاح: ص ٧٢، وانظـر هـذه التعليلات في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ٧٦/١-٧٧، ٨١-٨٢.

فـــلا فضـــل إذًا لابن يعيش إلاّ في الاستفادة من الفارسي في تفسيره لاختيار مصطلح الإســـناد علـــى مصطلح الإخبار، وفي استحضار التعليلات التي تؤكد تفسيره، وتدعم ما يذهب إليه، ولم يكن هذا النص عند الفارسي للمفاضلة بين المصطلحين، إنّما كان في حديثه عن الاسم والفعل، في باب تأليف الكلام.

ومما يؤكد فضل ابن يعيش أنَّ الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) في شرحه للمفصَّل لم يفد ما أفـــاده ابن يعيش في شرحه. ولم يذكر تعليلات الفارسي، يقول: "الإسناد في اللغة هو الإضافة، وفـــي الإعـــراب إضافةُ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة، والإفادة لا تكون إلاّ في الابـــتداء، والفعـــل، والفاعل، وهذا لأنَّ الإفادة متى وقعت بين شيئين فأحد الشيئين يستحيل أن يكون حرفاً؛ لأنَّ الحرف لإيقاع العُلْقَة بين شيئين ولهذا قالوا: الحرف نسب ورابط، وإيقاع العلقة بين شيئين ولا شيئين مُحال"[1].

نـــرى في نص الخوارزمي أنَّ الإسناد يكون في الابتداء، وفي الفعل والفاعل ولا يكون في الحرف، ولم يبدِ أي تعليل يُوضح ما يذهب إليه إلاّ في الحرف، فبان الفرق بين الشارحين.

أمـــا ابن الحاجب[2] (ت ٦٤٦هـــ) فقد ذكر تلك التعليلات في شرحه عندما جعل القسمة ســـتة؛ اســـم واســـم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وفعل، واسم وحرف، وفعل وحرف، وأوضحها جميعها.

ولمَّـــا شرح الموصلي كافية ابن الحاجب، لجأ إلى علَّة ابن يعيش؛ علَّة العموم توضيحًا للمســـألة، وقـــد علَّل بعمومية الإسناد لصدقه على نوعي الكلام إخبارًا وإنشاء بقوله: "وإنَّما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار؛ لأنَّه أعمّ من الإخبار مطلقًا، لصدقه على نوعي الكلام إخبارًا كان أو غيره كالإنشاء"[3].

---

[1] التخمير: ١٥٧/١.

[2] انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ٦٢/١.

[3] شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ٨٤/١.

فتفسير ابن يعيش لهذه المسألة يعتمد على علّة العموم، حيث يكون الإسناد مشتملاً على الخبر وغيره، وهو المسوّغ الذي جعل الحكم النحويّ يقوم على مصطلح الإسناد في تركيب الجملة، إذ تسند الكلمة إلى الكلمة ليتكوّن الكلام.

أصناف الاسم العلم

عندما تكلم الزمخشري على الاسم العلم، قال: إنّ "الاسم العلم يكون مفردًا ومركبًا"(١). جعل ابن يعيش توضيح ذلك باستخدام علة الأصل؛ "لأنّ العرب تراعي الأصل في كلمة فيجيء استعمالها للغة بناء على مراعاة الأصل"(٢).

يقول ابن يعيش: "فالمفرد هو الأصل؛ لأنّ التركيب بعد الإفراد"(٣)، وهذا يكون لفظًا، لأنّك عندما تلفظ تلفظ المفرد ثم تلفظ المركب. ويكون وجودًا، لأنّ المفرد يوجد أولاً، ثم يكون التركيب، كما أشار ابن يعيش إلى أصالته من جهة المعنى في الموضع نفسه، فالمفرد يدل على حقيقة واحدة، والمركب يدل على حقيقتين قبل التركيب، وعلى واحدة بعد التركيب؛ لذلك كان الإفراد أصلاً في التركيب.

تقسيم ما يدخله لام التعريف

يرى ابن يعيش -في تقسيم ما يدخله لام التعريف- أن ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل، "فلا يقال السعيد ولا المُكْرِم؛ لأنّ العلميّة تحظر الزيادة كما تحظر النقص"(٤)، فالتعليل يكون للاسم العلم الذي تدخله لام التعريف، إذ يجب عدم دخولها عليه؛ لأنه معرفة بعلميته، ودخولها يكون زائدًا.

وقد فسّر صاحب التخمير ذلك بأنّ العلم إذا كان منقولاً عن اسم جنس فإنّه يجوز إدخال اللام عليه؛ لأنّ اللفظ متى كان منقولاً عن شيء فهو على شرف أن يعود إلى ذلك الشيء، فالعلم

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٥٩/١.

(٢) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان العبيدي، ص ٢٠٢.

(٣) شرح المفصل، ٥٩/١.

(٤) السابق، ٨٥/١.

المنقول عن الجنس يريد الجنس"[١]. وقد شبَّه ذلك بالماء عند التبخر، فإنّ قطرات الماء تعود إلى الأرض مـــرة أخـــرى، وشبَّهه بالمفعول في باب عَلِمْتُ، لمَّا كان أصله المبتدأ والخبر عاد إلى الابتداء بأدنى شيء[٢]. فالعلة عند الخوارزمي أنَّ الشيء يعود إلى أصله، وتفسيره للمسألة يقوم على القياس بالشبه، إذ مثَّله بالظلّ وبباب علمت، وفي ذلك قياس تمثيلي، وهو "انتقال من جزئي إلـــى جزئي، نحكم على أحدهما بحكم الآخر لشبه يلوح"[٣] غرضه الإقناع. وتحليل هذا القياس كما يأتي:

المقيس: العلم المنقول عن اسم الجنس.

المقيس عليه: الماء المتبخر.

وجه القياس: أن العلم يعود إلى اسم الجنس كما يعود الماء المتبخر إلى الأرض.

والصورة الثانية هي:

المقيس: العلم المنقول عن اسم الجنس.

المقيس عليه: المنصوب في باب علمت.

وجه القياس: أن العلم يعود إلى اسم الجنس كما يعود المفعول إلى المبتدأ والخبر.

ومن المعروف أن التعليل بالقياس التمثيلي في المستوى النحوي يأتي لتحقيق هدفين[٤]: أولهما: استنباط نطوق جديدة، والثاني: نقل الحكم من المقيس إلى المقيس عليه، لكن الخوارزمي هنا كانت غايته الإقناع بما ذهب إليه، وما يدل على ذلك أنَّه لم يجعل القياس لهذين الهدفين.

أمَّـــا العلـــم فهـــو معرفة بعلميته لا بشيء آخر؛ لذلك "لا يجوز إضافته ولا إدخال لام الـــتعريف فيه؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر"[٥]. والحجة في ذلك أن أداة التعريف

---

[١] التخمير، ١/١٩١.

[٢] انظر، السابق، ١/١٩١.

[٣] المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة: علي النشار، ص ٣٥٩.

[٤] انظر، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: جلال شمس الدين، ص ١٨٧.

[٥] شرح المفصل: ابن يعيش، ١/٨٦.

(لام الــتعريف) لا تدخــل إلا على النكرة، فلا يجوز دخولها على المعرفة، حتى لا يجتمع غير تعريف في اسم.

فالمعـــرفة بالعلمية تجعل العلم ليس مسمى للأسماء(شائعا)، ولا تشهر العلم بمعنى من المعانـــي، فلا تجعل العلم بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، كما يقال: لكل فرعون موسى، أي لكــل جــبار بطل قهار محق(١). فإن كان العلم مسمّى للأسماء وبمنزلة الجنس الدال على معنى أصبح العلم نكرة، وبحاجة إلى دخول لام التعريف لتعريفه؛ لأنّه فقد أحقية التعريف.

فالعلم "إنَّما وضع لشيء بعينه غير متأول ما أشبهه، فإذا نكَّرته فقد استعملته على خلاف ما وضع له"(٢).

فالعلم مخصوص، فإن غيِّر حاله في المعنى غيِّر حاله في اللفظ، وخصوصيته بعلميَّته، فــإن غابــت العلمــية غابــت الخصوصية، وأصبح بحاجة إلى ما يخصصه ليجعله مخصصًا (معــرفة). وتعريفه يكون بدخول لام التعريف أو الإضافة فدخول لام التعريف وقع- واللام لا يكون إلا على شائع- لأنَّ اللام تعرف الاسم بالعهد، والإضافة تعرِّف الاسم بالملك والاستحقاق. ولا يجــوز دخولهمـــا (اللام والإضافة) معًا؛ لأنَّ "الألف واللام لمَّا كانت تعرفان الاسم بالعهد اقتضى أن تدخلا على اسم شائع، نحو: الرجل، والغلام، وكذلك الإضافة لما كانت تعرف الاسم بالملك صارت تطلب ألاَّ تدخل إلا على شائع"(٣). فواحدهما مسموح دخوله على نكرة، وكلاهما ممـــنوع، وواحدهمـــا أو كلاهما ممنوع على معرفة؛ وهي لا تدخل على معرفة. ذكر ذلك ابن يعيش حين أشار إلى أنَّ العلميَّة تحظر الزيادة.

كل مثنى أو مجموع من الأعلام يعرف باللام

الاســـم العلـــم يعـــرف بإفراده، لأنه دالّ على مخصوص، فإذا ثني أو جمع خرج على مخصوصـــه وأصبح مشتركًا، يقول ابن يعيش: "اعلم أنك إذا ثنيت الاسم العلم ينكر، وزال عنه

(١) انظر، التخمير، ١/١٩٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ١/١٠٠.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ٢/٨٩٥.

تعــريف العلمية؛ لمشاركة غيره لــه في اسمه، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل، فيجري مجرى رجل وفرس"(١).

فتعلــيل ابــن يعيش لتنكير العلم إذا ثني واضح، إلاّ أنّ "التثنية لا تكون ما لم يكن بين الاســمين اشــتراك لفظًا ومعنى، وذلك في العلم يستحيل، وذلك لأنّه -وإن كان بينهما اشتراك لفظي- فليس بينهما اشتراك معنوي- اللهم- إلا إذا نوي بهما التنكير فحينئذ يجوز، لأنّ قولك: زيدان مسمّيا زيدٍ"(٢).

ولــم تســتعمل الأعلام مثناة ومجموعة نكرات أصلاً؛ لأنّ العلم إنّما يكون معرفة على تقديــر إفــراده لموضوعه؛ لأنّه لم يوضع علم إلاّ منفردًا، فإن قصد إلى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه(٣).

وخلاصة القول إنّ العلم معرفة بإفراده، فإذا ثني أو جمع ألغي الإفراد، فألغيت المعرفة عنه لانتفاء الخصوصية فيه.

أصناف الاسم المعرب

ذكــر ابــن يعــيش -في هذا الباب- أن الإعراب يكون في آخر الكلمة دون أولها أو وســطها، فــي أثناء تفسيره للاسم المعرب، موضحًا إياه من جميع أشكاله مستحضرًا تعليلات النحاة السابقين(٤)، وقد تركز تعليله في جانبين؛ أولهما: ذهب فيه إلى علة الأولى، وهي نابعة من وجــود الشيء في الحقيقة، فالأول أول والثاني يتبعه، إذ المعرب أولاً والإعراب ثانياً، لذا كان الثانــي دالاً على الأول، فوجب أن يكون مؤخرًا. فالعلة إذًا صورية وجودية قائمة على الترتيب في الكينونة؛ لأن الإعراب زائد لإفادة المعنى.

---

(١) شرح المفصل، ٩٠/١.

(٢) التخمير: الخوارزمي، ١٩٦/١.

(٣) انظر، الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ١٠١/١.

(٤) انظــر، علل النحو، ابن الوراق، ص ١٥١، والإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ٧٦، وكشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، ٥٨/١-٥٩.

وآخـرهما: العلة فيه مشعبة، فجزؤها الأول، وهو: لا يكون الإعراب أوّلاً، يعتمد على الاحتجاج المنطقي المفضي إلى النتيجة المرادة، فالعلة فيه موجبة للحكم، ففيها وجه الإقناع.

وجـزؤها الثانـي (لا يكون الإعراب وسطاً) ممنطق أيضًا؛ لأنّ الوسط خاص بالوزن. فالعلّـة فـي هذا الوجه تستثني احتمال أن يكون الإعراب أولاً أو وسطًا؛ ليثبت الخيار الأخير، وهـو أن يكـون الإعراب آخِرًا. فالصورة في ذلك صورة منطقية طريقها القياس البرهاني أو الاستدلالي[1]، وهو استنباط نتيجة من مقدمتين سابقتين عليها باستخدام الحجج الاستقرائية، على النحو الآتي:

- الإعراب قد يكون في أوّل الكلمة أو وسطها أو آخِرها.
- لا يكون الإعراب في أوّل الكلمة لأنّ الحرف الأول لا يكون إلاّ متحركاً.
- لا يكون الإعراب في وسط الكلمة لأنّ وسط الكلمة خاص بوزنها.
- النتيجة: الإعراب يكون في آخِر الكلمة.

ونص ابن يعيش على هذه التعليلات حين ذكر أن الإعراب لا يكون إلاّ في آخر الكلمة لوجهيـن: "أحدهما: أن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلاّ بعد تقدم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الإعراب آخرًا. والوجه الثاني: أنَّه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل مـن أن يكـون أوّلاً أو وسطاً أو آخرًا، فلم يجز أن يكون أوّلاً؛ لأنّ الحرف الأوّل لا يكون إلاّ مـتحركًا، فلو جعل الإعراب أوّلاً لم يعلم إعراب هو أم بناء، ومع ذلك فإنّ من جملة الإعراب الجـزم الذي هو سكون في آخر الأفعال. فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم، إذ الأوّل لا يمكـن أن يكـون سـاكنًا، ولم يجعل وسطًا؛ لأنّ بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فَعَل كَفَـرَس أو فَعِل ككَتِف، أو على فَعُل كعَضُد، مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له، فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلاّ جعل الإعراب آخرًا فاعرفه"[2].

---

[1] انظر، المنطق الوضعي: زكي نجيب محمود، ١/٢٤٨، ٢٧٧.

[2] شرح المفصل، ١/١٠٠.

وكـــان ابن الورّاق (ت ٣٨١هــ) قد زاد على علّة امتناع الإعراب في أول الكلمة بعلة نطقــية، إذ جعــل الابتداء مهيجاً للنطق، يقول: "فلو أُعرِبت الأوائل لأدى ذلك أن يبتدأ بالساكن وهذا محال؛ لأنَّ الابتداء مهيج للنطق"(١).

فالعلة في ذلك علَّة صوتية إذ لا يبدأ النطق بصامت مسكّن في نظام اللغة الفصحى؛ لأنَّ ابــتداء الــنطق انفتاح صوتي، فينطق بصامت ويتبع الصامت بحركة وصولاً إلى صامت آخر حــتى تتكون الكلمة، لذلك كان الصامت مهيجاً للنطق. فلا يكون الصامت الأول مقفلاً؛ لامتناع الانتقال إلى صامت آخر فيتعذر تشكل الكلمة.

---

(١) علل النحو، ص ١٥١.

المبحث الثاني

تعليل أحكام البناء والإعراب

الأسماء الستة

تتعرض هذه المسألة بالمناقشة إلى قضيتيْن هما: إعراب الأسماء الستة بالحركات وبالحروف، والاسم المقصور المنصرف الذي يدخله التنوين.

تعرب الأسماء الستة بالحركات وبالحروف، وقد جعل الفقه اللغوي الإعراب بالحركات أصلاً، والإعراب بالحروف فرعًا عليها. علل ابن يعيش ذلك بعلتين موافقًا رأي العكبري[1](ت ٦١٦هـ) وتعليله، يقول ابن يعيش: "أنًّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى؛ لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها أعني الحركات.... والوجه الثاني: أنًّا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأنَّ العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصل"[2].

فالعلَّة الأولى التي ذكرها ابن يعيش واعتمد عليها، هي علة الخفة لجأ إليها الاستعمال اللغوي فرارًا من الجهد العضلي الثقيل، وقد جُعلت حديثًا تحت قانون الاقتصاد اللغوي، "إذ من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أنَّ المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات، مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف"[3].

وقد عضد ابن يعيش هذه العلة بعلة أخرى؛ ليقرب المعلول من الأذهان فذكر علة المخالفة، فالحروف تشكل الكلام، والحركات مخالفة للحروف، فكانت الحركات علامة إعراب لا الحروف.

أمَّا إعراب الأسماء الستة المضافة إلى غير ضمير المتكلم، فإنَّ إعرابها يكون بالحروف خلافًا للأصل، وقد أظهر ابن يعيش علة العوض تسويغًا لخروجها عن الأصل، إذ يقول: "فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، نحو

---

(1) انظر، اللباب، ١/٥٤.

(2) شرح المفصل، ١/١٠١.

(3) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، ص ١١٤.

قولك: هذا أخوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك، وكذلك سائرها، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنَّها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها"[١].

وهــذه العلة تعني أنَّ هذه الحروف عوض عن لامات هذه الأسماء في الإفراد، من جهة أنهــا مفردة تتضمن معنى الإضافة، وتكون معربة بالحروف لأنها مضافة، أي أن الإضافة هي التي أوجدت هذه العلة، وبدون الإضافة -كما أظن- لا يكون وجه لهذه العلة.

وذهب جماعة من النحاة[٢] إلى أن هذه الأسماء أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف -والعلّة في ذلك علّة تشبيه، أي أن هذه الأسماء أعربت بالحروف حتى تعرب مــثلها التثنــية والجمــع؛ لأن هذه الأسماء مضافة، والإضافة فرع على الإفراد، وكذلك التثنية والجمع فرع على المفرد، فكان وجه الشبه. ويبدو لي أنَّ من ذهب إلى ذلك فقد ذهب بعيدًا؛ لأنَّ التعلــيل غايته التبسيط والتوضيح والإقناع بالحكم النحوي، لا أن يرزخ العقل تحت السؤال عن العلّــة، ويطلــبها بأي شكل كانت، فليس إعراب الأسماء الستة بالحروف لتسويغ إعراب التثنية والجمــع، وإن كــان ذلك كذلك فقد أصبح الأمر جدلاً وافتراضًا وإلصاقًا، و بعيدًا عن المنطق النحوي.

وأميل إلى الرأي الذي يرى أن الأسماء الستة هنا معربة بالحركات التي قبل الحروف، ومــا الحروف إلاّ مطل لتلك الحركات، ليتناسب ذلك والمضاف إليه (غير ياء المتكلم)، فالأصل فــي هــذه الأسماء مثلاً: (أخُكَ، وأخَك، وأخِك) ثم أشبعت الحركات فتولد عنها حروف مجانسة لها[٣].

فهذا الرأي أكثر إقناعًا من غيره، إضافة إلى أنَّه ينسجم بتوحد العلامة الإعرابية للأسماء الستة بكافة أشكالها، ولأنَّه يعود إلى الأصل، فأصل إعراب المفرد بالحركة.

---

(١) شرح المفصل، ١/١٠١-١٠٢.

(٢) انظــر، أســرار العربية: الأنباري، ص ٥٩، وكشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ١٦، واللباب: العكبري، ١/٩٥.

(٣) انظر هذا الرأي في كتاب: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ١/١٩٣.

وفي الكلام على الأسماء الستة، كان تفسير الحركات المقدرة على الاسم المقصور المنصرف الذي يدخله التنوين، نحو: عصا ورحى، فيلتقيُ فيه ساكنان؛ لام الكلمة والتنوين، فيحذف الألف (لام الكلمة)، وقد أبدى ابن يعيش وجوهًا ثلاثة تعليلاً لذلك "أحدها: أنَّ التنوين دخل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى، وليست الألف كذلك؛ لأنَّها لام الكلمة. والثاني: أنَّ الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدل على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها، وليس على حذف التنوين دليل. الثالث: أنَّ الساكن الأوّل هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع"[1]. فمفهوم الساكن عند علماء السلف ثنائي: صامت ساكن (بْ)، وصوت مد (ا)، وهو من ثمرة العين الباصرة للمكتوب، لا الأذن السامعة للمنطوق، وإلا فلا سكون بل مطل حركي. والدرس الحديث يظهر تكون مقطع ثقيل (ص ح ح ص)، لذا يقصر المد الطويل للتخلص من الثقل.

فالعلّة الأولى علّة الأصل والفرع، وهي علّة مقنعة، إذ الداخل على الشيء يخرج بخروج غرضه، فهو متقلّب ومتحرك وفق المعنى. وفي الثانية كانت علّة الإنابة، فالفتحة تنوب عن الألف وتدل عليه؛ لأنهما مدتان في الحلق، الفارق بينهما في الاستطالة. وفي الثالثة جعل علة التقدم المكاني دليلاً على حذف الألف، فالمتقدم وهو الألف أولى بالحذف من المتأخِّر وهو التنوين.

فابن يعيش في ذلك استخدم عللاً ثلاثًا مختلفة عللت الحكم النحوي، فمحاولاته الفكرية هذه تركزت على كشف هذا الحكم النحوي، فمحاولاته إذًا تمثل تفكيكًا للأحكام.

وكان الأنباري[2] (ت ٥٧٧هـ) قد أشار إلى التعليل الأوّل والثاني دون الأخير في أثناء حديثه عن الاسم المنقوص. وكان العكبري قد ذكر أنَّ الألف تحذف لالتقاء الساكنين، يقول: "وإذا نون المقصور حذفت ألفه، لسكونها وسكون التنوين بعدها"[3]، وفي ذلك نظر، لم يأت عليه ابن يعيش والنحاة المتقدمون، ذلك أنَّ علماء الدرس الحديث لا يرون سكونًا في الألف، وإنَّما هو عبارة عن تقصير للفتحة الممطولة؛ إذ الألف ما هي في علم الأصوات إلاّ نطق فتحة طويلة، وما تم له عبارة عن تقصير المطل لصوته، لا حذفه وذلك للتخلص من صعوبة المقطع (ص ح ح ص).

---

(1) شرح المفصل، ١/١١٠-١١١.

(2) أسرار العربية، ص ٥٥.

(3) اللباب، ١/٨٥.

تقسيم الاسم المعرب

جُعل الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف، وجُعل غير المنصرف على مجرى الفعل لذلك حذف التنوين منه لثقله حملاً على الفعل، وقد علل ابن يعيش ثقل الأفعال على الأسماء، يقول: "إنَّما قلنا إنَّ الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين: أحدهما: أنَّ الاسم أكثر من الفعل من حيث إنَّ كل فعل لا بد له من فاعلٍ اسمٍ يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنــه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة؛ لكثرة تداوله .... الوجــه الثانــي: أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئًا من ذلك، إذ هو سمة على المسمى لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب"(١).

فمــدار العلــة عند ابن يعيش هنا هو الخفة، إذ الاسم أكثر دورانًا في الكلام، فهو أكثر اســتعمالاً، ومــا يستعمل كثيرًا يخف على اللسان. والاسم قائم بذاته، فهو مفرد، أمَّا الفعل فإنَّه يحتاج إلى الفاعل ليقوم، فهو مركب والمفرد أخفّ من المركب.

فالعلة في ما ذهب إليه ابن يعيش هي علة الخفة التي ترتكز على النطق في تفسير منع غير المنصرف من التنوين.

وكــان ســيبويه (ت ١٨٠هــ) قد نص على ثقل الأفعال، وجعل العلَّة في ذلك هي علَّة الأولــى، أي علَّة الأصل، إذ الأسماء أصل للأفعال. فالأفعال مشتقة من الأسماء، والمفرد أصل للمركب، يقول: "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هــي الأُولــى، وهي أشد تمكنًا، فمِن ثَم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأســماء ألا تــرى أن الفعــل لا بــد له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل"(٢).

---

(١) شرح المفصل، ١/١١٣.

(٢) كتاب سيبويه، ١/٢٠-٢١.

وذُكــر في الإيضاح تعليل يعود إلى الفكر، أي أن المسألة متعلقة بسرعة وصول الفكر إلى المسمى، فما وصل إليه أولاً يكون الأخف، "فالاسم إذا ذُكر فقد دلَّ على مسمى تحته، نحو: رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله، لأنه لا ينفك منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل"(١).

وقد أشار الأنباري إلى علة الأصل والفرع في تبيين ثقل الأفعال، إذ قال: "إن الفعل فرع علـــى الاســـم، وهـــو أثقل من الاسم، لكونه فرعًا"(٢). والأفعال فرع على الأسماء من وجهين، أحدهما: أنَّ الأفعال أحدث من الأسماء، والحدث فرع على محدِثِه، والثاني: أن الاسم يستقيم بلا فعل، والفعل لا يستقيم إلا باسم(٣).

وذكر ابن النحاس (ت ٦٩٨هـــ) في التعليقة أنَّ الاسم أخف من الفعل لوجوه، منها: أنَّ الأســـماء أكـــثر اســـتعمالاً من الأفعال، ومنها: أنَّ الفعل تلحقه زوائد كحروف المضارعة وتاء التأنيث فثقل بذلك، ومنها: أنَّ الأفعال مشتقة من المصادر(٤).

فتعلـــيلات النحاة السابقة توضح ثقل الأفعال على الأسماء، وهي تهدف إلى ترسيخ ذاك الحكـــم، والآراء التي أبديت تفسِّر لنا هذه المسألة، حيث يقع تفسير ابن يعيش بينها موقعًا مؤكدًا ومفسِّرًا، إذ يعتمد على علَّة الخفة ترسيخًا لفهم ذاك الحكم.

العلل التي تمنع الاسم من الصرف

وفـــي بـــيان العلل التي تمنع الاسم من الصرف جعل ابن يعيش الاسم فرعًا على الفعل لشـــبه الاسم بالفعل من جهتين: " إحداهما: أنه [الاسم] لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاســـم لا يفـــتقر إلى فعل، فكان فرعًا عليه. والآخر: أنه [الاسم] مشتق من المصدر الذي هو ضـــرب مـــن الأســـماء فلمـــا أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل،

(١) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٠.

(٢) أسرار العربية، ص ٢٧٣.

(٣) انظر، كشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ٢٠٦.

(٤) انظر، الأشباه والنظائر في النحو، ١/٢٦٢.

والـتعريف فـرع على التنكير؛ لأنَّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة، وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل، كنقل جعفرٍ عن اسم النهر الذي هو نكرة شائعة إلى واحد بعينه"[1].

ولماذا كان لوجهين؟ يرى ابن الورّاق[2] أنَّه لمّا كان الشبه من وجه واحد لا تأثير له. لم يـثقل الاسم بهذا الشبه، فيزول عن أصله، وهو الصرف، فإذا اجتمع في الاسم فرعان أو فروع ثقل الاسم، والتنوين زيادة عليه فمنعوه، وشبهوه بالفعل، وجعلوا جره كنصبه.

وقـد فسّـر الجرجاني[3] (ت ٤٧١هـ) هاتين الوجهتين، بأنَّ الأسماء التي لا تنصرف يكـون فـي كل واحد منها سببان فرعان، فسعاد مثلاً، يكون فيه التعريف والتأنيث، وكل واحد منهما فرع، لأنَّ الشيء يكون منكوراً ثم يعرف، والتأنيث مرتبته بعد التذكير، فلمّا دخل (سعاد) فـرعان شابه الفعل من وجهين من حيث إن الفعل فرع، وهذا الاسم دخله فرع من وجهين، لذا كان الاسم مشبهاً للفعل من وجهين.

فالاسم لا يمتنع من الصرف بعلة واحدة؛ لأنها لا تقوى على نقله عن أصله، فاحتاج إلى علتين. ومنعت الأسماء من الصرف لشبهها بالأفعال، فلما كانت الأسماء خفيفة ثقلت بالحركات، وتصـرفت بوجـوه الإعراب، ثم إن شيئاً منها أشبه الحرف فبني، ثم أشبه شيء منها الأفعال، وهـي جميع ما لا ينصرف، فحكم عليها بحكم الأفعال، فأعربت بالرفع والنصب، ومنعت الجر والتنوين، لمشابهتها الفعل من جهتين كما سبق[4].

وجوه إعراب الاسم

تعـرب الأسـماء بالرفع أو النصب أو الجر، ولا يدخل الأسماء الجزم، وقد أبدى ابن يعيش تعليله لذلك بقوله: "إنَّما لا تجزم الأسماء؛ لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جزمت لأبطـل الجـازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين؛ لأنَّ التنوين تابع للحركة ولو

---

(1) شرح المفصل، ١/١١٦-١١٧.

(2) علل النحو، ص ٤٥٧.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح، ١/١١٥.

(4) انظر، كشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، ص ٢٠٦.

زالا، اختلت الكلمة بذهاب شيئين، أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافًا إليها. والآخر: التنوين الذي هو دليل كونه منصرفًا، فإن قيل فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قـيل: لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الإعراب، لسكونه وسكون التنوين بعده، ولو فعـل ذلـك لعـاد لفـظ المجـزوم إلى لفظ غير المجزوم. فلم يصح الجزم فيه، لأنّه لا يسلم سكونه"[١].

فأظهـر ابن يعيش علّة التمكين واللزوم لعدم جزم الأسماء، ثم أدخل تعليلاً آخر، وأتبعه بثالث على النحو الآتي:

لم تجزم الأسماء ← لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين.

لو جزمـــت ← لأبطل الجازم الحركة.

إذا زالت الحركة ← زال التنوين.

لا يجوز زوال التنوين ← لأنّ التنوين تابع للحركة، ولو زالا لاختلّ الاسم بذهاب شيئين هما:

- دليل الفاعلية والمفعولية (الحركة).
- دليل كون الاسم منصرفًا (التنوين).

وفـي التعليل السابق يتضح منع جزم الأسماء، إذ المحصلة في ذلك غياب الحركة، وهي علامـة الفاعلـيّة والمفعوليّة، وفي الوقت نفسه غياب التنوين الذي يمثل دليل انصراف الأسماء وهو خاصيّة من خصائصها. وإذا تمّ الغياب للأمرين حدث الخلل في القاعدة الاسمية (خصائص الاسم).

ثم أدخل ابن يعيش تساؤلاً جديدًا مترتبًا على تلك التعليلات، باستخدام عبارة (فإن قيل)، بقوله: هلاّ أذهب الجازم الحركة وحدها؟ كان تعليله الداخل على هذا التساؤل الافتراضي قاطعًا التفسير لهذه المسألة، باستخدام أوجه متعددة من التعليلات القائمة على الإقناع.

---

[١] شرح المفصل، ١٤٢/١.

وكـــان ســـيبويه قد علَّل عدم جزم الأسماء لتمكنها ولزومها التنوين، يقول: "وليس في الأســماء جــزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحــركة"[1]. ولــم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها، فلو جزمت لسقطت منها الحركة والتنوين، فكانت تختل، وذلك أنك لو أردت جزم جعفر لَزم إسكان الراء، وبعدها التنوين، فكان يلزم حذف التنوين؛ لأنَّه ساكن وقبله الراء ساكنة، فكان يختل الاسم لذلك[2].

وقــد أوضح الزجاجي[3] (ت ٣٤٠هـ) علّة امتناع جزم الأسماء بالقياس على الأفعال، فالجــازم عــند دخوله الأفعال يحذف الساكن، فإن صادف حركة حذفها، ولا يكون الاسم كذلك؛ لأنَّــه مــتحرك الآخر، فإن سلبت الحركة للجزم وكان الحرف الذي يسبق الآخر ساكنًا، يلتقي ســاكنان، نحــو: زَيْــد وبَكْر، فيحذف آخره، فيكون الجزم ذهاب الحركة والحرف معًا، فيكون الخلل.

وقــد قــال الزجاجي: "إنما لم تجزم الأسماء، لأنها متمكنة تلزمها الحركة والتنوين، فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين، وكانت تختل"[4].

وزاد أبــو علي الفارسي على علة النحاة اللفظية السابقة علة أخرى، هي علة تقوم على المعــنى، إذ القيمة المعنوية لعوامل الجزم لا تترتب على الأسماء، لأنها تخلو من المعاني التي تحملهــا الأفعــال، ولــذا لا يكون الجزم فيها، وهي علة زادت التأكيد في امتناع جزم الأسماء، يقول: "وليس في الأسماء الجزم الذي في الأفعال، لأن عوامل الجزم لا معنى لها، لدخولها على الاســم وعملهــا ذلــك فــيه. ألا ترى أن المجازاة، والأمر، والنهي، ونفي الماضي على لفظ المضارع لا يوجد في الاسم. فهذا امتناع من جهة أخرى"[5].

---

(1) كتاب سيبويه، ١٤/١.

(2) انظر، الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٢.

(3) السابق، ص ١٠٣.

(4) الجمل في النحو: ص ٢.

(5) المسائل العسكريات، ص ١٣٩.

وأجمل العكبري القول في امتناع الأسماء من الجزم، وجعله لستة أوجه، ذكر منها ثلاثة[1]: **أحدها:** أنَّ الإعراب دخل الأسماء لمعنى، وقد وفت الحركات بذلك المعنى، وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه، وليس ثم معنى رابع يدل عليه الجزم. **والثاني:** أنَّ الجزم ليس بأصل في الإعراب، لأنَّه سكون في الأصل، والسكون علامة المبني، وهو (السكون) أصلٌ في البناء. إلا أنَّ الجزم جُعل في الإعراب فرعًا، لذا خُص بما إعرابه فرع، وهو الفعل. **والثالث:** أن الجزم دخل عوضًا من الجرّ في الأسماء، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوَّض.

تلازم نون الوقاية قبل ياء المتكلم:

عالجت هذه المسألة الفعل المتصل بياء المتكلم، وامتناع جزم الفعل المضارع، واتصال نون الوقاية بالحروف.

إذا اتصل ضمير المتكلم المنصوب بالفعل لا بد من أن تسبقه نون وقاية له من الكسر، يقول الزمخشري: "وتعتمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صوناً له من أخي الجر"[2]، ويعني به الكسرة.

يفسّر ابن يعيش هذا الأمر، مستخدمًا تعليلاته التي تزيد الأمر توضيحًا وتعميقًا للفكرة، إذ العلة عنده ترد كثيرًا لخدمة الحكم النحوي وتفسيره، وتثبيت أركانه، فالعلة التي يراها هي علّة الزمخشري، وهي أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً؛ لأن الأفعال لا يدخلها الجر.

ولمّا لم يدخل الأفعال جرّ آثر النحاة أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه، وخصوا النون بذلك، لقربها من حروف المد؛ ولأنَّها قد تكون علامة إضمار أيضاً، يقول ابن يعيش: "إنَّ ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلاّ مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: غلامي وصاحبي، والأفعال لا يدخلها جر، والكسر أخو الجر؛ لأنَّ معدنهما واحد، وهو المخرج، فلما لم يدخل

---

[1] انظر، اللباب، ٦٥/١.

[2] شرح المفصل: ابن يعيش، ٧٧/٣.

الأفعـــال جـــر آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفًا وحراسة من أن يتطرق إليها الجـــر، فجـــاءوا بالنون مزيدة من قبل الياء؛ ليقع الكسر عليها، وتكون وقاية للفعل من الكسر، وخصوا النون بذلك، لقربها من حروف المد واللين، ولذلك تجامعها في حروف الزيادة، وتكون إعـــراباً في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، كما تكون حروف المد واللين إعرابًا في الأســـماء الستة المعتلة من نحو قولك: أخوك وأبوك وأخواتهما، وفي التثنية والجمع. ولأن هذه الـــنون قـــد تكـــون علامـــة إضمار، فكرهوا أن يأتوا بحرف غير النون فيخرج عن علامات الإضمار"[1].

فكـــلام ابـــن يعيش يؤكد تفسيره للقاعدة النحوية، ونذهب إلى القول، بأنَّه لا يركن إلى الأحكام النحوية، ما لم يخضعها للمناقشة، يدفعه إلى ذلك حبه للاستقصاء ومتابعة العلل.

وكـــان ســـيبويه قـــد علـــل لـــزوم نون الوقاية، بقوله: "وإنَّما قالوا في الفعل: ضربني ويضـــربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء، كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله، كما مُنع الجر"[2].

وقـــد علَّق على جر الأفعال المضارعة، فقال: "ليس في الأفعال المضارعة جرٌ كما أنه ليس في الأسماء جزمٌ؛ لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[3].

فامتنع الفعل من الخفض؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه ومعاقب للتنوين. وليس ذلـــك في الأفعال، ونرى سيبويه يشير إلى علة عدم التمكن وإن كان يقرر شبه الفعل المضارع للاسم، فإنه بهذه العلة يؤكد أن هذا الشبه ليس في كل شيء.

---

[1] شرح المفصل، ٧٧/٣.

[2] كتاب سيبويه، ٣٦٩/٢.

[3] السابق، ١٤/١.

ولا يدخل الأفعال الجر؛ لأنَّها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه. وأمَّا زيد وعمرو وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنَّما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة[1].

فارتباط الجر يكون بالإضافة، والإضافة لا تكون بالفعل نظرًا لتعلقه بالفاعل، فالمضاف إليه يقوم مقام التنوين، ولا يصح أن يقوم الفعل والفاعل مقام التنوين[2].

وقد أوضح المجاشعي[3] (ت ٤٧٩هـ) علَّة امتناع الأفعال من الإضافة بمواضع منها: أنَّ الإضافة إنَّما تكون إلى الأعيان الثابتة، وليست كذلك الأفعال، ومنها: أنَّ الأفعال أدلة وليست بالمدلول عليه، والإضافة لا تكون إلاّ إلى المدلول عليه، ومنها: أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين. وليس من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان وهما الفعل والفاعل، ومنها: أنَّ الإضافة إنَّما دخلت الكلام لتُخصِّص أو تُعرِّف، والفعل لا يخصص ولا يعرف.

إذًا وجدت هذه النون في آخر الفعل حفاظًا على حركة آخره، لأنَّ الياء تقتضي كسر ما قبلها، وهي كسرة لازمة. والفعل لا يدخله الكسر ولو كان لازمًا. ثم زاد ابن يعيش في تفسير المسألة بافتراض تساؤل باستخدام عبارة (فإن قيل)، وهو تساؤل عن زيادة النون في ما آخره ألف، نحو: أعطاني، لأن الكسر لا يكون في الألف، فكان تعليله أنه "لما لزمت النون والياء في جميع الأفعال الصحيحة لما ذكرناه، صارت كأنها من جملة الضمير، فلم تفارقها لذلك، مع أن الحكم يدارُ على المظنة لا على نفس الحكمة، والياء مظنته كسر ما قبلها، والذي يدل على أن النون مزيدة لما ذكرناه؛ أن هذا الضمير إذا اتصل باسم لم تأتِ فيه بنون الوقاية، نحو: الضاربي والشاتمي، فالياء ها هنا في محل نصب كما تقول: الضارب زيداً، ولم تأت معه بنون الوقاية؛

---

[1] الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٩.

[2] انظر، الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١١٠، وانظر هذا المعنى في البسيط في شرح الجمل: ابن أبي الربيع، ٨٤٠/٢.

[3] شرح عيون الإعراب، ص ٥٦، وانظر، اللباب: العكبري، ٦٨/١-٦٩.

لأنَّه اسم يدخله الجر. فلما كان الجر مما يدخله لم يمتنع مما هو مقارب له"[1]، فقبول الاسم للجر يجعله يقبل الكسر، وامتناع الفعل من الجر يعني امتناعه من الكسر.

فالعلَّة المستخدمة في هذا الافتراض قائمة على القياس المماثل تسويغًا لما أصّل في الأفعال المنتهية بالألف، إذ وجود النون في الأفعال الصحيحة يعني استمرارية تواجدها في باقي الأفعال، فأصبحت كالجزء منها.

ثم أتبع ابن يعيش هذا التساؤل الافتراضي بتساؤل آخر قطعًا للمسألة، يقوم على منع الأفعال من الكسر في مثل (اضربِ الرَّجل). فكان تعليله: "الكسرة ها هنا عارضة لالتقاء الساكنين، فلا يعتد بها موجودة، ألا ترى أنك لا تعيد المحذوف لالتقاء الساكنين في مثل: زنتِ المرأة، وبغتِ الأَمَةُ. وإنْ كان أحد الساكنين قد تحرك، إذ الحركة عارضة لالتقاء الساكنين"[2]. الكسرة هنا علَّة عارضة منعًا لالتقاء الساكنين[3]، وهي مختلفة عنها مع ياء المتكلم، وذلك لأنَّ ياء المتكلم تقدَّر بكسرتين، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات، ولا يحتمل ذلك في الفعل، فلزمت نون الوقاية، أما التقاء الساكنين فليس معه إلاّ كسرة واحدة عارضة[4].

فالعلَّة تقوم على الفكر عند ابن يعيش، وتسعى إلى إدراك الأحكام النحوية، ومن مهامها إزالة الأسئلة المقلقة، وملء الثغرات التي تحدثها الشكوك المحيرة ، لذلك كان تعليله لدخول هذه النون مع الحروف أيضًا، بقوله: "وقد أدخلوا هذه النون مع إنَّ وأخواتها، فقالوا: إنني وكأنني ولكنني، ولعلَّني وليتني؛ لأنَّها حروف أشبهت الأفعال، وأجريت في العمل مجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل"[5].

---

(1) شرح المفصل، ٧٨/٣.

(2) السابق، ٧٨/٣.

(3) انظر، كتاب سيبويه، ٣٦٩/٢.

(4) انظر، الأشباه والنظائر: السيوطي، ٢٢٠/٢.

(5) شرح المفصل، ٧٨/٣.

والعلَّة في ذلك علَّة مشابهة، إذ أشبهت هذه الحروف الأفعال، فقيست عليها بدخول النون، ثم أوضح ابن يعيش أنَّ النون قد يسوغ حذفها، وعلَّل ذلك بكثرة الاستعمال، وهي علَّة تُسَوِّغ بالتداول المؤدي إلى الخفة والسهولة هربًا من الثقل المترتب على تتابع النونات، ولأنَّها ليست أصلاً، يقول: "وقد جاءت محذوفة وأكثر ذلك في إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ، فقالوا: إنِّي وأنِّي ولكنِّي وكأنِّي، وإنَّما ساغ حذف النون منها؛ لأنَّه قد كثر استعمالها في كلامهم، واجتمعت في آخرها نونات، وهم يستثقلون التضعيف، ولم تكن أصلاً في لحاق هذه النونات لها، وإنما ذلك بالحمل على الأفعال، فلاجتماع هذه الأسباب سوغوا حذفها"[١]. فالأصل فيها أن يؤتى بنون الوقاية لئلا ينكسر آخر الحرف. وإنما جاز حذفها تخفيفًا لكثرة الاستعمال وكثرة النونات[٢].

أما حذف النون من لعل بقولهم: لعلي، فكان "لأنه وإن لم يكن آخره نونًا فإن اللام قريبة من النون"[٣]، وقد علل لزوم النون في ليت بأنه "لم يكن في آخرها نون ولا ما يشبه النون"[٤]. يقول العكبري: "أكثر ما جاء (لعلي) بغير النون؛ لأنَّ اللام تشبه النون. فلما ثقل اجتماع النونات ثقل دخول النون على اللام المشددة[٥].

وقد علل ابن يعيش دخول النون على الحروف والأسماء المبنية على السكون مثل: مِنْ، وعن، ولدن، وقط، وقد بمعنى حسب، حتى لا تلتبس بما هو مبني على الحركة، أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين من نحو: يدٍ وهنٍ، فجاءوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم وإيثارًا لبقاء سكونها"[٦]، وكان سيبويه[٧] قد أشار إلى ذلك حين ذكر أن الحرف الذي تلحقه ياء الإضافة يكون متحركًا، ولم يريدوا أن يحركوا تلك الحروف فجاءوا بنون الوقاية. وكان سيبويه

---

(١) شرح المفصل، ٧٨/٣.

(٢) انظر، اللباب: العكبري، ٢١٨/١.

(٣) شرح المفصل ، ٧٨/٣.

(٤) السابق، ٧٨/٣.

(٥) اللباب، ٢١٩/١.

(٦) شرح المفصل، ٨٠/٣.

(٧) انظر، كتاب سيبويه، ٣٧٠/٢.

قد علل دخول النون على الحروف (أنّي وكأنّي ولعلّي ولكنّي) بكثرة الاستعمال، وعلل خلو النون من لعلّي بقرب اللام من النون، يقول: "فإن قلت: (لعلّي) ليس فيه نون، فإنَّه زعم أنَّ اللام قريب من النون"[1].

وذكر الخوارزمي أن نون العماد تزاد لمعنيين، وهما: وقاية آخر الكلمة من الكسر، وصيانة للضمير المنصوب من اختلاله بالمجرور. إلا أنّه قال في (إنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ): "إنَّما سقط نون العماد من الثلاثة احترازًا من اجتماع المتجانسات مع كثرة الاستعمال، ومن (لعلّ) لأنَّ اللام شبيهة بالنون"[2].

أمَّا ابن الحاجب فقد جعل دخول النون على الحروف صونًا لها من الكسر من باب الأولى، من دخولها على الأفعال، فقال: "وقد فعلوا ذلك في الكلمات المبنيات على السكون عند إدخالها على المتكلم صونًا لها من الكسر، وإذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحريك والإعراب عن الكسر، فلأن يصونوا الحرف المبني على السكون عن الكسر من باب أولى فيقولون: منّي وعنّي إلى آخر ما ذكروه"[3].

أسماء الإشارة

هي الأسماء التي يشار بها إلى المسمى، وهي من الأسماء المبنيات، وتتضمن معنى حروف الإشارة وتشبه المضمر، يقول ابن يعيش في تعليل بنائها: "إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أنَّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني، إنَّما هي الحروف فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفًا تضمنه هذا الاسم، وإن لم ينطق به فبني كما بني مَنْ وكَمْ، ونحوهما، وقال قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر؛ وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتكم ما دام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم"[4].

---

(1) كتاب سيبويه، ٢/٣٦٩.

(2) التخمير، ٢/١٧٦.

(3) الإيضاح في شرح المفصل، ١/٤٧٨.

(4) شرح المفصل، ٣/٨٢.

فاستحضار ابن يعيش لعلّتي المعنى والشبه في تفسير بناء أسماء الإشارة -والأولى منهما قائمة على التماثل في الدلالة بين اسم الإشارة وحرف الإشارة، والثانية، تقرب ما بين الأشياء حتى تبدو أقرب ما تكون إلى التجانس- يؤكد أنه يصر على أن يبدي التعليلات المناسبة للمسائل النحوية، وتفسير أحكامها.

وكان العكبري قد ذكر الوجه الأوّل من كلام ابن يعيش السابق، بقوله: "إنَّما بني اسم الإشارة، لأنَّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، ولم يضعوا للإشارة حرفًا، فينبغي أن يعتقد أنّهم ضمنوه إياه طردًا لأصولهم، ودلَّ على ذلك بناؤهم إياه، ولا بد للبناء من سبب"[1].

وقد أشار ابن الخباز[2] (ت ٦٣٩هـ) إلى علتين لبناء اسم الإشارة، إحداهما: أنها لا تلزم مسمياتها، وثانيتهما: أنها تضمنت معنى حرف الإشارة.

وقد صرح الموصلي[3] (ت ٦٩٦هـ) ببناء أسماء الإشارة غير أنها تضمنت معنى الحرف، أنَّ منها ما وضعه بالأصالة وضع الحرف، نحو: ذواتا، وحمل الباقي عليها، وأنها أشبهت الحرف؛ لأنها تفتقر إلى مفسر كافتقار الحرف إلى متعلقه.

وذهب ابن يعيش في تعليله، بأن (ذا) من ذوات الثلاثة "لأنَّ (ذا) اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة، نحو: وصفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره، فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه أنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة"[4]. وهو مذهب البصريين وأصله (ذَيٌّ) إلا أنهم حذفوا الياء الثانية، وأبدلوا الياء المتبقية ألفًا. أمّا الكوفيون فقالوا: إنّ الاسم هو الذال؛ لأنّ الألف يحذف[5].

---

(1) اللباب، ٤٨٨/١، وانظر، الفصول الخمسون: ابن معط، ص ١٦٦.

(2) توجيه اللمع، ص ٣١٤.

(3) شرح كافية ابن الحاجب، ٣٤٠/١.

(4) شرح المفصل، ٨٣/٣.

(5) انظر، الإنصاف، ٢٧٠/٢، مسألة رقم (٩٥).

فعلّة القياس بالشبيه التي ضمنها ابن يعيش هذا التفسير تعني وجودية هذا الاسم بالفاعلية، ولمّا كان يقوم بنفسه (موجودًا) كان كالأسماء الظاهرة التي تقوم بنفسها، عندئذٍ ينطبق عليه ما ينطبق عليها، فكان ثلاثيًا مثلها، ثم أتبع ابن يعيش هذا التعليل بتعليل آخر يوضح فيه جانبًا ثانيًا من جوانب اسم الإشارة (ذا) باستخدامه العبارة الافتراضية (فإن قيل)، إذ جعل مدار تفسيره هذه المرة بافتراضية السؤال عن إضماره على شريطة التفسير، وأن يكون ما بعده نعتًا بيانًا له، كما فسَّر المضمر بالظاهر في قولك: أكرمني وأكرمت زيدًا، فجعل ذلك بعلة اللزوم، إذ يُلزم ذكره كما يلزم نعته، بقوله: "لو كان كذلك لزم نعته، ولم يجز ألاّ تذكره، ألا تراك تقول: هذا زيد ورأيت هذا فلا تأتي له بصفة، إنَّما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرًا وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأنَّ له شبهًا بالظاهرة وشبهًا بالمضمرة، فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة، ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة"[1].

أضاف ابن يعيش تعليلاً آخر لأولئك الذين رأوا فيه قسمًا ثالثًا بين الاسم الظاهر والمضمر في نصه السابق، وعللوا المضمر بأنَّ له شبهًا بالظاهر وشبهًا بالمضمر. فهذه التعليلات والاستحضارات تؤكد أنَّ ابن يعيش يملك أوراقه، أي عدته المعرفية واللغوية، ويسخرها في خدمة تفسيره للمفصل.

وافترض ابن يعيش قولاً في تصغير (ذا)، بقوله: "الزيادة في حال التصغير لا تدل على أنَّ ذلك أصل فيها، فإنًا لو سمينا بقد أو هل ونحوهما مما هو على حرفين، ثم صغرناه لزدنا فيه ما لم يكن له، فكذلك اسم الإشارة"[2].

فسّر ابن يعيش ذلك الافتراض بعلّة القياس على المثل التي تتم عن طريق النقل، إذ قاس اسم الإشارة على ما هو اسم بحرفين، وجعل ما لذلك الاسم من تصغير له أيضًا. تراه يقول:

---

[1] شرح المفصل، ٨٣/٣.

[2] السابق، ٨٤/٣.

"نحن إذا سمينا بقد وأشباهه، فإنا ننقله من الحرف إلى الاسم، فإذا صغَّرناه فإنَّما نصغره على أنَّه اســم، فوجب أن نجتلب له حرفاً يوجب له الاسمية، وإذا صغرنا (ذا) ونحوه من أسماء الإشارة فإنَّما نصغره وهو على معناه من الاسمية الذي وضع له"(١).

ثــم عــاد إلى السؤال الافتراضي القائم على أن (هذان، وهاتان) صيغا للتثنية كـ(هما، وأنتما) في المضمرات، فهل يقال في أنت أنتان، وفي هو هُوان؟ ليرتب له تعليلاً ممنطقًا يوضح فــيه أمــرًا آخر في اسم الإشارة، مستخدمًا في ذلك علة الشبه بالمتمكن، فيقول: "أسماء الإشارة أشــد شــبهًا بالمتمكنة من المضمرة، ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة. ويصفون بها، فيقولون مــررت بهــذا الــرجل، ومــررت بزيد هذا، فلما قاربت أسماء الإشارة الأسماء المتمكنة هذه المقاربــة، ودانــتها هــذه المداناة صيغت في التثنية على منهاج تثنية الأسماء المتمكنة، ولذلك أعربت التثنية وإن كان الواحد مبنيًّا، كأن ذلك لئلا يختلف طريقهما، ولمَّا بعدت المضمرات من المتمكــنة وتوغّلــت في شبه الحروف صاغوا لها أسماء للتثنية على غير منهاج تثنية المتمكنة، تمييزًا لما قارب المتمكنة على ما لم يقاربها وبعد عنها"(٢).

فلعلَّة مشابهة أسماء الإشارة الأسماء المتمكنة صيغت عليها في التثنية وأعربت إعرابها، أمَّــا المضمرات فلأنها بعدت عن الأسماء المتمكنة وتوغلت في شبه الحروف، لم يجعلوها مثناة بطريقة المتمكنة.

ثــم علّــل ابن يعيش امتناع كون الهاء في (ذه) علامة للتأنيث كما في قائمة أو قاعدة، فجعــل التعليل قائمًا على أمرين: أحدهما، أنَّها قد تصير على حرف، والآخر، أنّ الهاء ربَّما لا تجدهــا علامة للتأنيث، وهذان الأمران حجة في الإقناع إذا ما كان التأمل فيهما؛ لأنّ (ذه) على حــرف اســتحالة، وأن الهــاء للتأنيــث مرة، وليست للتأنيث مرة أخرى، يصعّب من تحديدها وتأطــيرها، وبالتالي لا تكون دليلاً على الرأي، ولا حجة له. ثم قاس هذه الصلة على ما يماثلها

(١) شرح المفصل، ٨٤/٣، وقد ذكر هذه العلل الموصلي في شرحه على كافية ابن الحاجب، ٣٤٠/١.
(٢) شرح المفصل ، ٨٥/٣.

في التنوين، من إبدالها إلى ألف، ثم أكد علّته الأولى بلغة من لغات العرب. يقول في ذلك: "إنَّها لو كانت للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة، لكانت زائدة، وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين في ذلك، وأمر آخر أنَّك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع، والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك: اضربي، فأما قائمة وقاعدة فإنما التأنيث بالتاء والهاء من تغير الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل، نحو: طلحتان وهذه طلحة يا فتى، وقائمة يا رجل، فإذا وقفت كانت هاء، والهاء في (ذه) ثابتة وصلاً ووقفًا والكلام إنَّما هو في حقيقته وما يندرج عليه ألا ترى أننا نبدل من التنوين ألفًا في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يدرج عليه الكلام، ويؤيد ذلك أن قومًا من العرب هم طيّئ يقفون على هذا بالتاء فيقولون: شجرت، وجحفت، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في ذه ليست كالهاء في قائمة، فلا تفيد فائدتها من التأنيث"[1].

إلا أنَّ الخوارزمي يرى أنَّ التاء يجوز أن تكون علامة لتأنيث (ذا) مخالفاً رأي ابن يعيش، ورأيه في ذلك يقوم على أن ما كان غير متمكن يؤنث بغير لفظه، يقول: "وإنَّما جاز أن تكون تاءً في تأنيث (ذا)؛ لأنّ ما كان غير متمكن في بابه فإنه يؤنث بغير لفظه، نحو: أحمر وحمراء، وغضبان وغضبى، مع أن التاء من علامات التأنيث، وهي قريبة المخرج من الذال"[2].

وكيف تكون التاء علامة لتأنيث (ذا)؟ وأيُّ لغة نطقت (ذه) مؤنثة؟ والقياس الذي أبداه في تأنيث أحمر وغضبان، قياس يبدو عليه الإقحام في قواعدهما، لأنَّ التعليل يقوم أصلاً على الاستعمال اللغوي، ولم يظهر لنا استخدام التاء علامة لتأنيث (ذا) في استخدام العرب، لكن ابن يعيش علَّل الحكم من اللغة نفسها لا من افتراضات وقياسات قد تكون خاطئة وغير مستعملة،

---

[1] شرح المفصل، ٨٨/٣.
[2] التخمير، ١٨٢/٢.

فالتعلـيل هـنا يعود إلى الاستعمال اللغوي، لأنَّ منطلق العلَّة هو الاستعمال اللغوي، لا الإقحام والبعد عن الاستعمال.

وعلَّل ابن يعيش قول الزمخشري: "ولم يُثَنَّ من لغاته[1] إلا تا وحدها"[2]، بعلَّة اللَّبس، إذ يختلط في ذلك المذكر والمؤنث، وأكَّد ما ذهب إليه بلغة من لغات العرب، يقول في ذلك الأمر: "والذي أراه أن" ذي" و"ذه" لا يصح تثنيتهما؛ لأنك لو فعلت لكنت تحذف الياء من ذي لسكونها، والهاء من ذه؛ لأنها بدل من الياء، وكنت تقول: ذان وذين، فيلبس بالمذكر، وأما تا وتي وته، فلا مـانع مـن تثنيـتها، فإذا قلت: تان جاز أن يكون على لغة من يقول: تا، فحذف الألف لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغة من يقول: تي، فحذف الياء وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية، ويجـوز أن يكون على لغة من يقول: ته، فحذف الهاء؛ لأنها عوض من الياء في تي، فأجراها مجرى الياء في الحذف، وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية"[3].

مراتب الإشارة

(ذلـك) اسم إشارة، اللام فيه زيدت لتدل على بعد المشار إليه، يقول الزمخشري: "ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام، وفرق بين ذا وذاك وذلك فقيل: الأول للقريب، والثاني للمتوسط والثالث للبعـيد"[4]. وذكـر العكـبري أن زيادة اللام فيها لوجهين: أحدهما بعد المشار إليه، والثاني هو عوض عن (ها) التي للتنبيه[5].

فسـر ابـن يعـيش قول الزمخشري هذا ، وبيَّن تعليلاته في ذلك مبديًا حقيقة الإشارة، وموضحًا القول في (ذا، وذاك، وذلك)، وقد لجأ إلى التعليل الدلالي في ذلك، يقول: "قولهم: ذلك، الاسـم فـيه ذا، والكـاف للخطـاب،وزيدت الـلام لـتدل علـى بعـد المشـار إلـيه،

(1) أي من لغات ذان.

(2) شرح المفصل، ٣/٨٢.

(3) السابق، ٣/٩٠.

(4) السابق، ٣/٩٥.

(5) انظر، اللباب، ١/٤٨٧.

وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت ذا لك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى"[(1)].

الموصولات

الموصول هو الذي لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى غيره لإتمام معناه، لذلك جُعل الموصول ضربًا من المبهم، وقد علل ابن يعيش ذلك بوقوعه على كل شيء، بقوله: "واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما"[(2)].

وبعد أن وصف ابن يعيش الموصول أخذ يقدم تفسيرًا لبعض الأسماء الموصولة، وذلك عن طريق تعليل أحكامها الجزئية، نذكرها على النحو الآتي:

الذي

تناقش هذه المسألة الألف واللام في (الذي)، وتثنية الأسماء الموصولة، وحرفة اللام.

بدأ ابن يعيش في حديثه عن الذي والتي بتعليل وجود الألف واللام فيهما، وفي تثنيتهما وجمعهما. فقد أنكر كونهما للتعريف؛ وذلك لأن زيادتهما لازمة، فنحن نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة دون ألف ولام، يقول: "والذي يدل على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران، أحدهما: أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة، بل يجوز إسقاطها، نحو: الرجل والغلام ورجل وغلام؛ ولم نجدهم قالوا: لذي كما قالوا: غلام، فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف، كما يزاد غيرها من الحروف، والأمر

---

(1) شرح المفصل، ٣/٩٥.

(2) السابق، ٣/١٠٢.

الثاني: أنّا نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام، وهي مع ذلك معرفة، وهي مَن وما وأي، نحو قولك: ضربت من عندك وأخذت ما أعطيتني"[1].

يلاحظ أنَّ تعليل ابن يعيش لهذه المسألة يقوم على علة القياس على المثل، وهو قياس يقتضي الحكم على الشيء بما هو في نظيره، غايته في ذلك إقناع الدارس بصدق حقيقة المقيس أو حقائقه، فقياس (الذي) على الغلام والرجل يستدعي سقوط الألف واللام من (الذي)، كما يسقط من الرجل والغلام، فلما لم يسقط الألف واللام من (الذي) بان بأنهما ليسا للتعريف. ثم قاسها على بعض الأسماء الموصولة التي تخلو من الألف واللام، نحو: مَن وما، وهي معرفة، وعليه تكون (الذي) معرفة دون الألف واللام.

وكان العكبري قد ذكر هذين الوجهين، يقول: "والألف واللام في (الذي) زائدتان لا للتعريف لوجهين، أحدهما: أنَّ تعريف الذي بالصلة، بدليل تعرّف (من) و(ما) بها، إذ لا لام فيهما، وما يُعرّف في موضع بشيء يعرف في موضع آخر بذلك الشيء. والثاني: أن الألف واللام لو حَصَّلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة"[2].

وهكذا فإن استحضار ابن يعيش للعلل التي سُبِقَ إليها يؤكد أنه مطلع على آراء سابقيه، وأنه يحاول تدعيم رأيه بما يصل إليه من آراء وتوجيهات وعلل، وأنه متبنٍّ لها.

وذكر ابن يعيش[3] أن الألف واللام لا تكونان لأجل المعرفة؛ لأنَّ الاسم لا يتعرف من جهتين، لذا كانت زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ، فالأسماء الموصولة تدخل توصّلاً إلى وصف المعارف بالجمل، فالجمل نكرات، وهي وصف لها. ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، ولأن الجمل نكرات جعلوها في المعارف.

ومعنى أن الاسم لا يتعرف من جهتين، أن الاسم الموصول معرّف بتعليلاته السابقة، وأن الألف واللام للتعريف، ولا يدخل التعريف على المعرفة؛ لأنَّه لا يعرف من جهتين. وقد

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، ١٠٤/٣.

(2) اللباب، ١١٦/٢.

(3) انظر، شرح المفصل، ١٠٤/٣.

أفصح الأنباري عن ذلك قبل ابن يعيش بقوله: "والألف واللام فيهما [الذي والتي] زائدتان، وليستا فيهما للتعريف؛ لأن التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي بعدهما، بدليل أخواتهما، نحو: مَنْ، وما. فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان، وذلك لا يجوز"[1].

وقد أكد الموصلي هذه الفكرة بقوله: "إنما كانت صلة الموصول جملة، لأنها لما وضعت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل التي هي نكرات في الأصل، وكان تعريفه لا يتم إلاّ بجملة لأنها لا تكون صلة إلا إذا كانت معلومة للمخاطب لم يكن له بد من تماميته اسمًا من جملة"[2].

هذا يعني أنَّ الموصول لا يكون معرفة بنفسه وإنَّما يأتيه التعريف من جملة الصلة؛ لأنَّ بها تمام الفائدة.

ولم يذكر شارحا[3] المفصَّل تلك التعليلات التي ذكرها ابن يعيش في شرحه، كما هو الحال في كثير من المواضع التي عللها ابن يعيش، على رغم أنّها مذكورة قبلهما، وبعدهما. فها هو ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) يرى أن الألف واللام زائدة لتوكيد التعريف، يقول: "وأمَّا الألف واللام في (الذي) وما جرى مجراها من الأسماء الموصولة، فهي زائدة، لأنَّ التعريف إنَّما هو بالصلة بمنزلة تعريف (من) و(ما) وغيرهما من الأسماء الموصولة، وكأنَّها زيدت لتوكيد التعريف"[4].

أمَّا مسألة تثنية الأسماء الموصولة، فالرأي فيها عند ابن يعيش أنها لا تصح، وإذا ثنيت لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنَّما هي صيغة موضوعة للدلالة على المثنى، وذلك "لأنَّ التثنية إنَّما تكون في النكرات، نحو قولك: رجل ورجلان، وفرس وفرسان، فأمَّا زيد وعمرو وزيدان وعمران، فإنَّك لم تثنه إلا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمية، حتى صار شائعاً كرجل

---

(١) أسرار العربية، ص ٣٢٧.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ٣٤٥/١.

(٣) أعني بهما الخوارزمي في التخمير وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٣١١/١.

وفـــرس، وإنّما كان كذلك من قبل أنَّ المعرفة لا يصح تثنيتها؛ لأنَّ حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته"[1].

وذكـــر العكبري أنَّ التثنية لا تتم إلا بعد تمام الاسم، وأنَّ الذي يحدث في الموصولات، نحو: اللذان، إنّما هو صيغة للدلالة على التثنية؛ لأنَّ أصل المثنى العطف[2].

أمَّـــا الألـــف والـــلام فـــي اسم الفاعل واسم المفعول، فقد جُعلتا بمعنى الذي في قولهم: الضــــارب أباه زيد، أي: الذي ضرب أباه زيد، فلما تنافى المعرفة والفعل في التعريف والتنكير لجـــأوا إلـــى الألف واللام، لذلك قلبوا الفعل إلى اسم فاعل أو اسم مفعول؛ لأنَّ الألف واللام لا يدخلان إلاّ على اسم، وعلل ذلك ابن يعيش بقوله: "وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل، فلما لم يكن ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعـــنى الـــذي بأن نووا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة كما وصلوا (الذي) بها، إلاّ أنَّه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلاّ على اسم حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل، فـــإذا قلـــت: الضـــارب، فـــالألف واللام اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فعل في صورة الاسم"[3].

وقـــد جعـــل ابن يعيش اللام حرفًا، واحتج لذلك بأنها لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعـــراب، مســـتخدمًا في ذلك تعليلاً لطيفًا يستحق النظر، فَجَعْلُ اللام اسمًا يعني وجود فاعلين لفعل واحد أو مفعولين لفعل واحد يتعدى إلى مفعول، أو مجرورين لجار واحد، وهذا أمرٌ عبثٌ أن يكـــون، يقول: "إنها حرف إذ لو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنَّه لا موضـــع لهـــا من الإعراب، ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضـــارب، يكون موضعها رفعًا بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غـــير تثنـــية، أو عطـــف الألـــف واللام واسم الفاعل. وإذا قلت: ضربت الكاتب، يكون للفعل

---

[1] شرح المفصل: ابن يعيش، ١٠٥/٣.

[2] انظر، اللباب: العكبري، ٩٧/١-٩٨.

[3] شرح المفصل: ابن يعيش، ١٠٧/٣.

مفعـولان، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت: مررت بالضارب، يكون لحرف الجر مجروران، وذلك محال"[١].

بالـنظر فـي هذه المسألة يتضح لنا أنها تقوم على منطق بيِّن، إذ الصورة الاستنباطية تظهر بجلاء فيها، فقد لجأ إلى دفع صفة الاسمية عن اللام، وإثبات الحرفية بالحجّة الآتية:

الاسـم ← يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجرورًا.

الفعـل ← لا يكـون له أكثر من فاعل أو مفعول إن تعدى لواحد فقط، والجار لا يكون له أكثر من مجرور.

الحكـم الـنحوي ← لا يجوز أن يكون للفعل فاعلان أو مفعولان إن تم بواحد، أو للجار مجروران.

النتيجة ← اللام ليس اسماً.

فإذا انتفت صفة الاسمية عن اللام، ولا يكون فعلاً، ثبتت صفة الحرفية له، وهو ما أراده ابن يعيش من تلك التعليلات التي تقوم على منهاج عقلي يؤكد حرفية اللام.

وقد أشار الموصلي[٢] -فيما بعد- إلى أن بعض النحاة قالوا بحرفية اللام، وقد علل ذلك بأمور ثلاثة:

أحدهـا: أنه لو كان اسمًا لما جاز أن تحذف همزته في الوصل، لئلا يبقى الاسم الموصول على حرف واحد.

ثانيها: أن العامل يتخطاه إلى الصلة، كالضارب زيدًا، كما يتخطى لام التعريف.

ثالـثها: أنه لو كان اسمًا موصولاً لما تقدم عليه ما كان في حيز الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ﴾[٣].

---

[١] شرح المفصل، ١٠٨/٣.

[٢] انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٥٤/١.

[٣] يوسف، ٢٠.

مَنْ:

وهـــي بمعنى الذي، وتحتاج إلى الصلة لإتمام معناها، ولا تكون إلاّ للعاقل، وذهب ابن يعــيش إلى أنها مبنية، واستخدم في تعليل بنائها علة القياس الاستدلالي، يقول: "وهي مبنية كما كانت (الذي) كذلك؛ لأنَّ ما بعدها من الصلة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب"[1].

ويمكن توضيح القياس الاستدلالي في هذه العلة بالصورة الآتية:

المعرب ← يكون في الاسم كله	مَنْ ← بعض الاسم
بعض الاسم ← ليس الاسم كله	بعض الاسم ← لا يكون معرباً
إذن: بعض الاسم لا يكون معرباً	إذن ← مَنْ ليس معرباً

فابــن يعــيش يذهب إلى الإقناع بالحكم النحوي الذي يميل إليه، والأحكام النحوية تحثه علــى الــنظر والتفكير، وتدعوه إلى استنفار طاقاته، وامتحان قدراته وجلاء موهبته، لذلك تراه يذهب إلى المنطق حيناً، وإلى استحضار التعليلات السابقة حيناً آخر، وإلى إبراز تعليلات جديدة حيناً ثالثاً. فالتعلل هدفه أن يكشف الأحكام النحوية، فكل تعليل كشف جديد، لأنَّ كلَّ تعليل يكشف بعدًا مجهولاً من أبعاد الأحكام النحوية الفكرية.

وكــان الأنباري[2] قد أشار في علّة بناء الموصولات إلى وجهين: أولهما: أنَّ الموصول مـــع الصلة هو بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني، وثانيهما: أنَّها أشبهت الحروف؛ لأنَّها لا تفيد إلاّ مع كلمتين فصاعدًا.

أيّ

تكــون موصـــولة أيضًا؛ لاحتياجها إلى كلام بعدها، وهي تفيد تبعيض ما أضيفت إليه، وتبــنى أيُّ على الضم إذا حذف منها العائد الذي لا يحسن حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ

---

[1] شرح المفصل، ١٠٨/٣-١٠٩.

[2] انظر، أسرار العربية، ص ٣٣٠، وانظر هذا الرأي في البسيط: ابن أبي الربيع، ٢٨١/١، وشرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ٣٤٥/١.

مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[١]، إذ المعنى: أيُّهم هو أشدّ. وقد علل ابن يعيش بناء (أيّ) بعلـــة القياس على مَنْ وما، حيث يقول: "وإنَّما بنيتْ؛ لأنَّ القياس فيها أن تكون مبنية على حـــدِّ نظيريْها، وهما: مَنْ وما، لأنَّها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء وهو إن، وإذا كانت خبرًا بمعنى الذي فهي كبعض الاسم"[٢].

والملاحظ أن ابن يعيش في هذا الحكم يستخدم علّة العلّة، ليوضح رأيه، فإذا كان قد علَّل بناء (أيّ) بعلة القياس، فإنه علَّل هذا القياس كذلك. أي أنَّه أتبع التعليل الأوَّل بثانٍ.

ثـــم علّـــل ابن يعيش إعرابها بعلة القياس على النقيض والنظير، بقوله: "وإنَّما أعربت لتمكنها؛ بلزوم الإضافة لها، حملاً لها على نقيضها ونظيرها، وهو بعض وكل، فلما حذف العائد المـــرفوع الـــذي لا يحسن حذفه مع الذي، دخلها نقص بإزالتها عن ترتيبها، فعادت إلى أصلها ومقتضى القياس فيها من البناء"[٣].

ويعـــود مرة أخرى إلى علّة العلّة في توضيح بناء (أيّ)، إذ العلة الأولى تتضمن سبب البـــناء، أما العلَّة الثانية فتقدم تعليلاً لبنائها على الضم، وذلك بقوله: "وإنما بني على الضم على التشـــبيه بقبل، وبعد، ويا زيدُ؛ لأنه يكون معرباً في حال، ومبنيًّا في حال، كما تقول: جئت من قبل ومن بعد، ويا رجلاً، ثم تقول: جئت من قبلُ ومن بعدُ إذا أردت المعرفة، ويا زيدُ"[٤].

ذكـــر الأنباري[٥] إعراب أي دون أخواتها، وقد علل ذلك بعلَّتين: إحداهما: أنَّهم أبقوها علـــى الأصـــل فـــي الإعراب؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصـــلت بـــه نـــون التوكيد أو ضمير جماعة النسوة، تنبيهًا على أن الأصل في الأفعال البناء.

---

[١] مريم، ٦٩.

[٢] شرح المفصل، ٣/١١١.

[٣] السابق، ٣/١١١.

[٤] السابق، ٣/١١١.

[٥] انظر أسرار العربية، ص ٣٣١، وانظر الرأي ذاته في البسيط: ابن أبي الربيع، ١/٢٨١.

وثانيتهما: أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها، فنظيرها جزء ونقيضها كلّ، وهما معربان، فكانت معربة.

فالعلّة في الأولى علّة الأصل، إذ الأصل في الأسماء الإعراب، ولمّا كانت (أيٌّ) اسمًا، فالأصل أن تكون معربة، وهي علّة ممنطقة، تقوم على القياس البرهاني الآتي:

الأعراب ← أصل الأسماء.

أيّ ← اسم

إذن: أيّ ← معربة

والعلة في الثانية كانت علّة الحمل على النظير والنقيض، وهي علل متوالية ذكرها الأنباري مبديًا في ذلك وجهي إعراب (أيّ).

فقياس (أيّ) أن تبنى لشبهها بالحرف، ولأنها محتاجة إلى الصلة والعائد، ولكنّها أعربت للعلتين السابقتين.

جواز حذف العائد

ذكر الزمخشري أنَّ العائد يحذف من الصلة بقوله: "وقد يحذف الراجع كما ذكرنا"[1]، ومثال ثان قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولا﴾[2].

وقد فسّر ابن يعيش حذف العائد بعلة صوتية هي علة التخفيف، يقول: "إنّما حذفوا العائد من الصلة؛ لأنَّ الذي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، كذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد، فكأنّهم استطالوا الاسم. وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرهوا طوله"[3].

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، ١١٩/٣.

(2) الفرقان، ٤١.

(3) شرح المفصل: ابن يعيش ، ١١٩/٣-١٢٠، وانظر، أسرار العربية: الأنباري ص ٣٢٨، وانظر، شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ٣٥٥/١.

فعلــة التخفيف هذه هي العلة الأولى التي استخدمها ابن يعيش في باب حذف العائد، ثم لجــأ إلى العلة الثانية (علة العلة)، ليفسّر لنا حذف العائد دون غيره من الصلات، بقوله: "وإنما حذفــوا الراجع دون غيره من الصلة إذا لم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلــى حــذف الفعــل؛ لأنه هو الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا يستغني عنه، فحذفوا الراجع"(١).

فالعلــة في ذلك علة استبعاد لأركان الصلة من الحذف، فالاسم والفعل والفاعل لا يمكن حذفها؛ لأنَّ خللاً ما يحدث بحذف أيّ واحد منها، ولم يبق بذلك إلاّ العائد.

واشــترط ابن يعيش في حذف العائد أن يكون ضميرًا منصوبًا ومتصلاً وأن يكون على حذفه دليل، وقد أبدى تعليلاً لكل شرط من هذه الشروط، يقول: "لأنَّ المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه، وأن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً؛ لكثرة حروف المنفصل، وأن يكون على حذفــه دليل، وذلك أن يكون ضميرًا واحدًا، لا بد للصلة منه، فتقول: الذي ضربت زيد، فتحذف العــائد الــذي هو الهاء؛ لأن الكلام والصلة لا يتم إلاّ بتقديره، ولو قلت: الذي ضربته في داره زيد، لم يجز حذف الهاء؛ لأن الصلة تتم بدونه، فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه"(٢).

وهكذا فإن تعليلات ابن يعيش السابقة تعليلات تشير إلى مدى حرصه على بناء تفسيره للحكم النحوي على أساس ثابت، فتعليله يكشف عن شروط صحة الحكم النحوي، أي عن القواعد التي يتم بموجبها تشكيل الحكم.

الأصل في وضع(الذي)

يقــول الزمخشــري في وضع الذي: "والذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب"(٣) وهو يُوصِل المعرفةَ بما تضمَّن من

---

(١) شرح المفصل، ١٢٠/٣.

(٢) السابق، ١٢٠/٣.

(٣) السابق، ١٢٢/٣.

الجمـــل[1]. وقد اشتُرِط أن تكون معلومة للمخاطب؛ "لأنَّ الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطـــب من حاله، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك، والصلة تخالف الخبر؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب، لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئًا من أحوال من يعرفه، فلـــو كان ذلك معلومًا عنده لم يكن مفيدًا له شيئًا، فلذلك لا تقول جاءني الذي قام إلا لمن عرف قيامه، وجهل مجيؤه؛ لأن (جاء) خبر، و(قام) صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلق، إلاّ لمن عرف انطلاق أبيه، وجهل إقباله، فاعرف ذلك"[2].

وهـــذه العلة عند ابن يعيش من العلل التفسيرية التي تقوم على ارتباطها بمقابل لها هو الخبر -هنا- لتتضح العلة بنقيضها، فالصلة تخالف الخبر في إفادة المخاطب شيئًا.

وبعد أن نظرنا في كلام ابن يعيش اتضح لنا قول ابن الحاجب: "هذا قياس الصفات كلها، لأن الصـــفة لم يؤت بها ليعلم المخاطبُ بشيء يجهله بخلاف الأخبار، وقد تبيَّن أنَّ الذي يجعله صفة فلا بد أن يكون معلومًا كالصفات كلها"[3].

ما الاستفهامية

تحـــذف ألـــف ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، وقد علَّل ابن يعيش ذلك بأنَّ الاســـتفهام له صـــدر الكلام، ولا يعمل فيها غير حروف الجر، لأنَّها جزء الاسم، يقول: "وإنَّما حذفوهـــا، لأنَّ الاســـتفهام له صـــدر الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية، إلاّ حروف الجر، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنَّما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف، لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم"[4].

تظهـــر فـــي تفســـير ابـــن يعـــيش السابق العلَّة الأولى التي تبين سبب حذف ألف ما الاستفهامية، وهي أن حروف الجر هي العامل الوحيد فيها، ثم يبني على هذا التعليل تعليلاً آخر

---

[1] انظر، التبصرة والتذكرة: الصيمري، ١/٥١٧.

[2] شرح المفصل، ٣/١٢٢.

[3] الإيضاح في شرح المفصل، ١/٤٨٢، وانظر، شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/٣٤٦.

[4] شرح المفصل، ٤/١٤٦.

(علّة العلّة) يقوم على تعليل عمل حروف الجر دون غيرها في ما الاستفهامية، وهو أن حروف الجر تنزل منزلة الجزء من الاسم الداخلة عليه. فتعليل ابنُ يعيش تعليل مركب غايته الولوج إلى صـــورة مثلى في تفسير الحكم النحوي، لذلك علّل حذف ألف ما الاستفهامية دون الخبرية، بأن ألـــف ما الخبرية وقعت حشوًا، يقول: "وإنّما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأنَّ الخـــبرية تلـــزمها الصـــلة، والصلة من تمام الموصول، فكأن ألفها وقعت حشوًا غير متطرفة، فتحصنت من الحذف"[1].

وقـــد أبـــدى الخوارزمـــي فـــي شـــرحه المفصل ما أبداه ابن يعيش في حذف ألف ما الاســـتفهامية، يقول: "حرف الجر متى دخل على (ما) الاستفهامية سقط ألفها إيهامًا أنَّ الاستفهام غير منحط عن رتبة الصدر"[2].

ويذهب ابن الحاجب[3] في حذفها إلى أنَّ الجار مع المجرور كالجزء منه، فجعلت ما مع الجار كالكلمة الواحدة، وخففت بحذف ألفها.

والمفهوم من كلام شارحي المفصّل في علة حذف ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر علـــيها، هـــو أن أسماء الاستفهام لها حق الصدارة في الكلام، فلما دخلها حرف الجر أرادوا أن يحدثوا في الكلام ما يشعر بأنّها ما زالت في الصدارة، لذلك حذفوا الألف؛ ليفهم أنَّ حرف الجر و(مـــا)الاستفهامية أصبحا كالكلمة الواحدة ولأنَّ الكلمة زادت حروفها، ولم تبق على حرفين جاز أن يحذف منهما شيء وهو الألف.

مَنْ

ذكـــر ابن يعيش أن الدليل على اسمية (مَنْ) أنها تقع فاعلاً ومفعولاً ويدخل عليها حرف الجـــر، ويعود عليها الضمير، وهذه الأشياء من خصائص الأسماء. ثم يرى أن وقوعها فاعلةً، يكـــون في غير الاستفهام والجزاء، وذلك إذا كانت موصولة أو نكرة، وعلّل ذلك، كما علّل أن

---

(1) شرح المفصل، ١٤٦/٤.

(2) التخمير، ٢٠٩/٢.

(3) انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ٤٨٨/١.

يكون المفعول في كل صورها، بقوله: "لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والفاعل لا يكون إلا بعــد فعل، وأمَّا المفعول فيكون في جميع ضروبها؛ لأنَّ المفعول يجوز تقديمه على فعله، نحو، قولك: من ضربت؟ فمن في موضع نصب"[1].

فتفســير ابــن يعيش لهذه المسألة يقوم على العمل في اسم الاستفهام (من)، إذ لا يكون فاعلاً، لأنَّ الفعل لا يعمل فيه لأنَّه متقدم، ويكون مفعولاً؛ لأنَّ الفعل يعمل فيه أينما كان موقعه، فاتضـــح لنا عدم فاعلية (من) وإمكان مفعوليتها، وهو تفسير يقوم على فكرة التعليل بالعامل. إذ يصـــلح العامل لتعليل الكلام عند من يعتقدون أنَّ الكلام يتكون من عناصر منفصلة بعضها عن بعــض، وكل عنصر له استقلاله الذاتي، أما من يعتقدون أن الكلام يحدث طبقًا لأنماط مكتسبة فإنهم يرفضون هذه الفكرة[2].

أيُّ الاستفهامية

تقـــع أي الاستفهامية على معرفة وعلى نكرة. وقد فصل النحاة بينهما، فعلَّل ابن يعيش ذلـــك باخـــتلاف حاليهما في السؤال، بقوله: "وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حاليهما في الســـؤال، وذلك أنَّ السؤال في النكرة إنَّما هو عن ذاتها، وفي المعرفة إنَّما هو عن صفتها، فإذا سألت عن منكور، فإنَّما سألت عن شائع في الجنس، ليخصه لك باللقب أو بغيره من المعرفات، وإذا سألت عن معرفة، فإنما سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض، فأردت أن يخصه لك بالنعت"[3].

وكان المبرد (ت ٢٨٥هـــ) قد أشار إلى تنكيرها وشيوعها بقوله: "ولو قلت: أيٌّ يا فتى، لم يكن إلا للنكرة؛ لأنك جعلتها شائعة، إذ لم تخصص بها اسمًا، ولو قال قائل: أيٌّ يا فتى؟ على أنَّه أراد أنَّ عبد الله هذا ممن ينكره. فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز"[4].

---

[1] شرح المفصل، ١٤٧/٤.

[2] انظر، التعليل اللغوي عند الكوفيين: جلال شمس الدين، ص ١٢٤.

[3] شرح المفصل، ١٦٨/٤.

[4] المقتضب، ٣٠٤/٢.

وهكـذا فـالقول عـند ابن يعيش يعتمد على تفسير التعليل وتحليله، حتى يكون الكلام واضـحًا لا غمـوض فيه، إذ إن غايته التدرج للوصول إلى الإفهام. فالغاية تعليمية هدفها إقناع مـتعلم الـنحو العربـي، وتبسـيط الأحكام النحوية وهذا ما يتضح بجلاء من نص ابن يعيش السابق.

الظروف

جعـل الزمخشري تسمية بعض الظروف الغايات، حيث قال: "منها الغايات وهي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عل"[(١)].

وقـد فسَّـر ابن يعيش سبب هذه التسمية بالغايات بطريق علَّة المعنى، وهي علَّة تعتمد علـى المعنى في توضيح المعلّل، يقول: "إنَّما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات؛ لأنَّ غاية كـل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه؛ لأنَّ به يتم الكلام، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات"[(٢)].

وأشـار الخوارزمي[(٣)] إلى أنَّ الغاية اسم إضافي اقتُضِبَ عنه المضاف إليه ونُوي فيه، وبني على الضم، نحو: قبل وبعد، فسمي غاية.

أمَّـا الأنـباري فقد علل تسميتها بالظروف؛ تشبيهاً لها بالأواني التي تحل فيها الأشياء، يقـول: "فإن قيل: لِمَ سمي ظرفاً؟ قيل: لأنَّه لما كان محلاً للأفعال سمي ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها"[(٤)].

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٥١/٤.

(٢) السابق، ٢٥١/٤.

(٣) التخمير، ٢٦٦/٢.

(٤) أسرار العربية، ص ١٦٦.

وفي بناء الظروف يرى ابن يعيش أن حقها أن تكون مضافة؛ لأنها من الأسماء الإضافية التي تفتقر إلى ما يوضح معناها، يقول: "أمَّا بناؤها فلأنَّ هذه الظروف حقها أن تكون مضافة؛ لأنَّها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلاّ بالإضافة"[1].

فالعلَّة في بنائها كما يرى ابن يعيش علة قصور، فهي قاصرة عن إيصال معناها دون المضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالجزء الواحد وجزء الشيء ليس كالشيء، والمضاف وحده قاصر عن إعطاء المعنى، والمعنى أصل الإعراب لذا كان حقها البناء.

وقد دفع الأنباري[2] علّة بناء الظروف وهي تضمنها معنى الحرف، واستخدم في ذلك علَّة القياس بالشبه على أسماء الاستفهام. فالظروف لا تتضمن معنى الحروف، ولو تضمنت لما جاز إظهارها، كأسماء الاستفهام (متى، وأين، وكيف) لمَّا تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز إظهار الهمزة معها.

فابن الحاجب جعل علّة بناء الظروف تضمنها معنى الحرف؛ لتضمنها معنى المضاف إليه، فبيَّن علَّة بنائها وعلة إعرابها، فالعلة في بنائها أنها متضمنة للمحذوف، والعلة في إعرابها أنها إذا أعربت كان المضاف إليه محذوفًا مرادًا في نفسه. ولتوضيح الأمر نورد نص ابن الحاجب، وهو قوله: "علَّة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف إليه، والفرق بينها إذا أُعربت وبينها إذا بُنيت، والحذف في الحالين أنَّها في البناء متضمنة للمحذوف تضمن أين لحرف الاستفهام، وإذا أُعربت كان المضاف إليه محذوفًا مرادًا في نفسه لا على معنى أنَّ شيئًا يتضمنه، فهو كالظروف في قولك: خرجتُ يوم الجمعة، في أن الحرف محذوف لا متضمن له، وإلاّ وجب البناء"[3].

---

(1) شرح المفصل، ٢٥١/٤.

(2) انظر، أسرار العربية، ص ١٦٦-١٦٧.

(3) الإيضاح في شرح المفصل، ٥٠٨/١.

فابن الحاجب يخالف الأنباري في بناء الظروف، بتضمنها معنى الحرف، ولكنّا نميل إلى الرأي الذي يرى أنّ الحرف مقدر مع الظرف[1]، لا أن يتضمن الظرف معنى الحرف، خروجاً من دفع الأنباري.

ولمّا علل ابن يعيش بناء الظروف علل بعد ذلك بناءها على حركة، وجعل العلّة التمكن، وهـي العلّـة الثانية أي علّة العلّة، فكانت الحركة تمييزًا لها مما بني ولا أصل له في التمكن، والمعلوم أن الأصل في ما بني ولا أصل له في التمكن أن يكون مبنيًا على السكون، يقول: "وأمّا كونها على حركة؛ فلأنّ لها أصلاً في التمكن، ألا ترى أنها تكون معرفة إذا كانت مضافة، نحو قولك: جئت قبلك، ومن قبلك، وبعدك ومن بعدك، أو نكرة في نحو: جئت قبلاً وبعدًا، وإنّما تكون مبنيّة إذا قطعت عن الإضافة، فلمّا كان لها هذا القدم في التمكن وجب بناؤها على حركة تمييزًا لها على ما بُني ولا أصل له في التمكن من نحو: مَنْ وكَمْ، وليس تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظـن بعضـهم، ألا ترى أنّ من جملة الغايات أول و من علِ، وآخرهما متحرك ولم يلتق فيه ساكنان"[2].

أمـا الخوارزمي[3] فقد علل بناءها على حركة، بأنّه لا يمكن بناؤها على السكون؛ لأنّها قد تقع في آخر الكلام، فيوهم أن بناءها للوقف.

وفـي علّـة بـناء هـذه الظـروف على الضم ذكر ابن يعيش عددًا من العلل النحوية والصـوتية، يقـول: "وأمّا الضم فيها خاصة؛ فلأنّ الضمة حركة لم تكن لها في حال إعرابها، وتمكـنها ألا تـرى أنّهـا في حال إعرابها تكون منصوبة ومجرورة، نحو قولك: جئت قبلك وبعـدك، وجئـت من قبلك ومن بعدك، فلما بنيت ووجب لها الحركة ضمّوها، لئلا يتوهم أنها معـرفة، إذ الضمة غريبة منها، وقيل: حُرّكت بأقوى الحركات، وهي الضمة، لتكون كالعوض

(1) انظر هذا الرأي في شرح كافية ابن الحاجب، الموصلي، ٢١٦/١.

(2) شرح المفصل، ٢٥١/٤-٢٥٢.

(3) انظر، التخمير، ٢٦٧/٢.

من حذف ما أضيف إليه، وقيل: بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو: يا زيد، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نُكِّر أو أضيف أعربَ"[1].

وقد تبنَّى الخوارزمي[2] وابن الحاجب[3] -من العلل التي ذكرها ابن يعيش- العلَّة الأولى في شرحهما لهذه المسألة من مفصل الزمخشري.

حيث:

ظرف مكان مبني، علل ابن يعيش بناءه بأنه يقع على الجهات الست، وعلى كل مكان، وأنَّـه يُضـاف إلى جملة، بقوله: "والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست، وهي خلف وقـدام ويميـن وشمال وفوق وتحت وعلى كل مكان، فأبهمت حيث، ووقعت عليها جميعها.... وحيـن افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت الذي، ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها، وافـتقارها إلى جملة بعدها توضحها، فبنيت كبناء الموصولات، ووجه ثان: أنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلاّ (حيث). فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها عن بابها"[4].

فبنيـت (حيث) عند ابن يعيش لأسباب عدة، أولها: إبهامها، وثانيها: افتقارها إلى جملة توضحها، ثالثها: أنَّها الوحيدة من ظروف الأمكنة تضاف إلى جملة، هذه مجتمعة أحكمت بناءها عند ابن يعيش، وقد قاسها على الموصولات في إبهامها وفي افتقارها إلى جملة توضحها فقاسها عليها.

ثم أردف ابن يعيش بعلَّة بنائها على السكون -وهي العلَّة الثانية- ولجأ في ذلك إلى علَّة عـدم التمكـن، فالمتمكـن يكون حاله معربًا، وهي غير متمكنة فكانت مبنية على السكون، أمَّا حركتها فليست حركة بناء، وإنَّما هي بسبب التقاء الساكنين، وقد حركت بالفتح دون غيرها لعلَّة الخفـة، فالفتح أخف الحركات. وقد تحركت بالضم وجعل ذلك تشبيهًا لها بقبل وبعد. يقول ابن

---

[1] شرح المفصل، ٤/٢٥٢.

[2] انظر، التخمير، ٢/٢٦٧.

[3] انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ١/٥٠٩.

[4] شرح المفصل، ٤/٢٥٩-٢٦٠، وانظر هذه العلل في سفر السعادة: علم الدين السخاوي، ٢/٨٤٨.

يعيش مبديًا هذه العلل المتوالية: "وجب أن يكون بناؤها على السكون؛ لأنَّ المبني على حركة ما كــان له أصـــل في التمكن، وحاله يكون معرباً فيها، نحو: يا زيد، وبابه في النداء، وقبل وبعد، ونحوهما من الغايات، فأما (حيث) فلمَّا لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر إلاّ أنَّه التقى في آخرها ساكنان وهما: الياء والثاء، فمنهم من فتح طلباً للخفة؛ لثقل الكسرة بعد الياء كأين وكيف، ومنهم من شبهها بالغايات فضمها، كقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ حقَّ (حيث) من جهة أنَّها ظــرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة، نحو: أمامك وقدامك ونحوهما، فلمَّا أضـــيف إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت (قبل وبعد) في قطعهما عن الإضافة، إلا أنّ الحركة في (حيث) لالتقاء الساكنين، وفي قبل وبعد للبناء"[١]. وإنّما حركت (حيثُ) بالضم للتخلص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) في (حَيْثْ)، وذلك لصعوبة النطق به.

وكــان الجرجانـــي[٢] قد علل بناءها بلزوم إضافتها إلى الجمل، وامتناع (حيث) من أن يستقل بنفسه، وأشار إلى أنه حكي فيها الضم والفتح، إلا أن الأشيع هو الضم.

ولــم يُبِــن الخوارزمي[٣] علَّة بناء حيث، إلا أنّه جعلها من الظروف المشبهة بالغايات، وجعــل العلَّة في ذلك أنها مضافة من حيث المعنى غير مضافة من حيث الصورة، أمَّا إضافتها من حيث المعنى فلأنَّك متى قلت: اجلس حيث جلس زيد، فكأنك قلت: اجلس مكان جلوس زيد. أمَّــا أنَّهــا غير مضافة من حيث الصورة. فلأنَّ الجملة لا تصلح لكونها مضافًا إليها، إذ الجملة ليســت فــي معنى ما يدخل عليه حرف الجر، والمضاف إليه في معنى ذلك، وهما في طرفي نقيض، وجعل نظيرها من الظروف الزمانية، إذ، وإذا.

وقــد عدَّ الخوارزمي تحريكها مما هو جائز، وعلَّل ذلك بقوله: "جاز فيه الحركات؛ لأنَّه ليست له حركة النصب، ولا يضاف إلى ياء المتكلم"[٤].

---

[١] شرح المفصل، ٤/٢٦٠.

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ١/١٣٤-١٣٥،وانظر،شرح التسهيل: ابن مالك،٢/١٥٩.

[٣] انظر، التخمير، ٢/٢٧١.

[٤] السابق، ٢/ ٢٧١.

مذ ومنذ

ذهب ابن يعيش إلى أن (منذ) حرف في الأغلب، وإن جوَّز أن يكون اسمًا. أمَّا (مذ) فهي اسم وذلك بسبب الحذف الذي لحقها؛ لأن الحذف يصيب الأسماء والأفعال دون الحروف، وقد علل ابن يعيش عدم جواز الحذف في الحروف بعدم التصرف، وبأنَّها جزء من الاسم والفعل، وأنَّها جيء بها للإيجاز والاختصار، والأصل عدم جواز اختصار المختصر، يقول: "وإنَّما قلَّ الحذف في الحروف؛ لأنَّ الحذف ضرب من التصرف، والحروف لا تصرف لها لجمودها، وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرُّف له، وشيء آخر وهو أنَّ الحروف إنَّما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار، وهو النيابة عن الأفعال، لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ ... وإذا كانت الحروف إنَّما جيء بها للإيجاز والاختصار، فلو ذهبت تحذف منها شيئًا لكان اختصار المختصر، وهو إجحاف، فلذلك كان الغالب على منذ الحرفية، والغالب على مذ الاسمية"[١].

فتوجيهات ابن يعيش في تعليل امتناع الحرف من الاختصار تعتمد على ذوق لغوي وبرهان مقنع، فالحرف جامد، ومختصر وجزء الكلمة. وكلّها لا تختصر في واقعها اللفظي هذا، فالعلَّة في ذلك إذًا علة قصور، أي أن الحرف قاصر بجموده واختصاره.

وكان المبرد[٢] قد ذكر امتناع الحذف من الحروف، ووقوعه في الأسماء والأفعال كما نص غيره[٣] على ذلك، "لأن الحذف من الحرف ضعيف، والاسم هو الذي يجوز الحذف منه والتصرف فيه"[٤].

أمَّا بناء (مذ ومنذ)، فمن جعلها حرفًا فهي مبنية؛ لأنَّ الحروف كلّها مبنية، وفي اسميتها فصّل ابن يعيش القول، وعلّل بناءها، ووضح الحركة التي بنيت عليها فقد جعل أصل البناء

---

(١) شرح المفصل، ٤/٢٦٣.

(٢) انظر، المقتضب، ٣/٣١.

(٣) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ٢٠٥، وتوجيه اللمع: ابن الخباز، ص ٢٤٠.

(٤) التخمير: الخوارزمي، ٢/٢٧٣-٢٧٤.

السكون، وأوضح سبب تحريك منذ، ثم بيَّن علَّة بنائها على الضم، وعلّة عدم بنائها على الكسر، ورأى أنَّ مـذ ساكنة، لأنَّه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة. واعتمد في ذلك على تحليل تلك القضايا الجزئية، هدفه إيصال صورة واضحة ومبسطة عن الحكم الذي يذكره بغية التوصل إلى إقناع تام للدارس بأمثل صورة؛ لأنه يؤمن بأنَّ مهمة الشارح أن يعمل على إظهار الأحكام، وتبيينـها بشرحه وإيضاحه أو بسطه وتفصيله أو تفسيره وتأويله. وعلى رغم طول نصه إلاّ أنَّا نـورده، لأنَّـه يعـجّ بالتعليلات والتحليلات من جهة، ولنؤكد بسطه وتفسيره وإقناعه من جهة أخـرى، يقول: "وإذا كانت اسمًا فهي مبنية أيضًا، لأنَّها اسم في معنى الحرف، فكان مبنيًا كمن ومـا، إذا كانا استفهاماً أو جزاء وحقهما السكون؛ لأن أصل البناء على السكون، وإنما حركت (منذ) لكون النون قبلها ساكنة، وضمت إتباعاً لضم الميم، إذ النون خفية، لأنَّها غنة في الخيشوم ساكنة، فكانت حاجزًا غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم، ومثله في الإتباع قولهم مُنتُن، فمنهم من يضم التاء إتباعاً لضـمة الميم ومنهم من يقول مِنتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء، إذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين. وأما مذ فساكنة؛ لأنَّه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة، فـإن لقيها ساكن بعدها، ضُمّتْ لالتقاء الساكنين، نحو: مذُ الليلة، ومنهم من يكسرها، فيقول: مذِ الـيوم ومـذِ اللـيلة، فمن ضم فإنه أتبع الضم الضم، وإذا كانوا أتبعوا في منذ مع الحاجز، فأن يتـبعوه مـع عدم الحاجز أولى، ويجوز أن يكون لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين، حرّكوه بالحـركة التي كانت له كما قالوا: ربُ، فحركوها في حال التخفيف بالحركة التي كانت لها قبل التخفيف فاعرفه"(١).

وهكـذا نـرى ابـن يعيش يستفيد من قوانين علم الأصوات ويوظفها في تعليل الأحكام الـنحوية، وهـذا واضـح فـي تفسيره ضمة (منذ) التي جعلها راجعة لقانون المماثلة الصوتية

---

(١) شرح المفصل، ٢٦٥/٤.

(الإتـــباع)، إذ ضُمَّ آخرها لضمة أوّلها مع وجود حاجز ضعيف هو النون. ثم استفاد من القانون ذاته في تفسير تحريك (مذ) بالضم –وهي في الأصل ساكنة– عند التقائها بساكن بعدها.

وفـــي علّـــة بناء (منذ) جعل ابن الحاجب ذلك في أمرين؛ أحدهما: يعتمد على أنها اسم أشبه الحرف، والآخر، أنها مقطوعة عن الإضافة، وإليك نصه ليقابل نص ابن يعيش، يقول: "إمّا أن يقال هي في أحد وجهيها حرف، وفي جهة الاسمية لفظها مثله، وأصل معناها مثل معناه فهي أشـــبه شـــيء بالحرف، وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء (عَنْ) وشبهها إذا وقعت اسمًا وإلاّ وجب الإعراب، والوجه الآخر: أن يقال إنَّها مقطوعة عن إضافة مرادة في المعنى، ألا ترى أنَّ قولـــك: مـــنذ يـــوم الجمعة معناه: أول المدة، فالمضاف إليه متضمن لها كتضمن قبلُ وبعدُ عند الحـــذف إلاّ أنهـــا لـــم تـــأتِ إلا مبنية، لأن المضاف إليه لا يُذكرُ أبدًا معها، ولم يصح تقديره محذوفًا[1].

فالوجـــه الأوّل الذي ذكره ابن الحاجب تعرَّض لـــه ابن يعيش بالتحليل موفيًا فيه القول، أمَّا الوجه الثاني، فقد استأثر به ابن الحاجب، ولفت الانتباه إلى احتمال آخر في بناء (منذ) قياسًا على بقية الظروف المقطوعة عن الإضافة.

وقـــد جعل سيبويه علَّة ضمّ "منذ" أنَّها للغاية، قال: "أمَّا منذ فضمت؛ لأنَّها للغاية"[2]. أما (مـــذ) فقد جعل المجاشعي[3] وابن الخباز[4] والسخاوي[5] (ت ٦٤٣هـــ) علّة إسكانها أنها على حرفين، وكل ما كان على حرفين فهو ساكن الآخر، ومَنْ جعلها اسماً أسكنها لمشابهتها الحرف وتضمن معناه.

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل، ٥٠٩/١-٥١٠.

[2] كتاب سيبويه، ٢٨٧/٣.

[3] انظر، شرح عيون الإعراب، ص ٢٠٥.

[4] انظر، توجيه اللمع، ص ٢٤١.

[5] انظر، سفر السعادة، ٨٤٩/٢.

إذ وإذا

إذ وإذا ظـــرفان من ظروف الأزمنة، فـــ(إذ) ظرف لما مضى منها، و(إذا) لما يستقبل، وهمـــا مبنيان، فـــ (إذ) مبنية على السكون و(إذا) مبنية على الفتح الطويل. وقد علل ابن يعيش بـناءهما بأنهمـــا أشـــبها الموصـــولات، وأنَّهمـــا بمـــنزلة بعض الاسم، فالعلَّة عنده علَّة الشبه بالموصـــولات، يقـــول: "والذي أوجب لهما البناء شبههما بالموصولات، وتنزُّل كل واحد منهما منزلة بعض الاسم، فأمّا (إذ) فإنَّها تقع على الأزمنة الماضية، كلّها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضـــها دون بعـــض، فاحتاجـــت لذلك إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بجملة بعدها، فصارت بمنزلة بعض الاسم .... وبعض الاسم مبني، لأنَّ بعض الاسم لا يوضع للدلالـــة علـــى المعنى، وبنيت على السكون على أصل البناء .... أمَّا (إذا) فهي اسم من أسماء الـــزمان أيضًا، ومعناها المستقبل، وهي مبنية؛ لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها توضـــحها وتبينها، كما كانت الموصولات كذلك على ما ذكرنا في (إذ) مضافًا ذلك إلى ما فيها من معنى الشرط، فبنيت كبناء أدوات الشرط وسكن آخرها؛ لأنَّه لم يلتق فيها ساكنان"[1].

وقـــد أجمـــع النحاة[2] على أنَّ إذ وإذا مبنيان لتضمنهما معنى الحرف، أو افتقارهما إلى جملة يضافان إليها لتبيّن معناهما.

الآن

هـــو ظرف من ظروف الزمان، يدل على الزمن الحاضر، وهو مبني على الفتح، وفي بنائه يرى ابن يعيش[3] أنَّ جماعة ممن تنتمي إلى التحقيق والحذق، ذهبت إلى أنَّ (الآن) مبني، وعلَّلت ذلك بتضمنه لام التعريف، وهي غير اللام الظاهرة فيه، وتلك اللام المقدرة هي المعرفة، وذلك لأنه معرفة، فتعريفه إمَّا من اللام الظاهرة وإمَّا أنَّه من قبيل سائر المعارف، وأنَّه لا يجوز

---

(1) شرح المفصل، ٤/٢٦٦-٢٦٧.

(2) انظـــر، شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ص ١٨٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ١/١٣٠-١٣١، وسفر السعادة: السخاوي، ٢/٨٥٤-٨٥٥، والإيضاح في شرح المفصل، ١/٥١٠، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٢/١٣٥.

(3) انظر، شرح المفصل، ٤/٢٧٨، وانظر من تلك الجماعة ابن بابشاذ في كتابه شرح المقدمة المحسبة، ١/١٨٣.

أن يكون تعريفه بما فيه من اللام، وقد علّلت ذلك بأنَّ كل ما فيه لام التعريف يجوز إسقاطه منه، فيقال: الغلام وغلام، ولم يقولوا: افعل آن، فدلّ على أن اللام ليست للتعريف.

والذي يراه ابن يعيش أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة، ولزومها حسب إرادة معنى التعريف فيها، وقد علّل عدم لزومها بخلاف الرجل والغلام بقوله: "إنّه لم تلزمهما اللام؛ لأنّهما يستعملان معرفة ونكرة، فإذا أريد النكرة لم يأتوا باللام، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوهما اللام، وكذلك نظائرهما، وأمّا (الآن) فلما أريد به المعرفة البتة لزمت أداته، وأمّا علة بنائه فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له، ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي فاعرفه"[1].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (الآن) مبني؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم: آن يَئِينُ، أي: حان، وبقي الفعل على فتحته.

واحتجوا لذلك بأنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذي، فإن قلت: الآن كذا وكذا، كان معناه: الوقت الذي آن كان كذا وكذا، وذهب البصريون إلى أنّه مبني لأنّه شابه اسم الإشارة، فدخوله يكون على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، أي: هذا الوقت، فكان مبنياً كاسم الإشارة[2]. والرأي أن علة بناء (الآن) على الحركة هو سبب صوتي، وذلك للتخلص من المقطع (ص ح ح ص) في (الآنْ).

متى

هو سؤال عن زمان مبهم يتضمن جميع الأزمنة، فإذا قيل: متى الخروج؟ فتقول: اليوم أو الساعة أو غداً، والمراد بها الاختصار، وهو مبني على السكون وقد أجمع النحاة[3] على تعليل ذلك، لوقوعه موقع حرف الاستفهام، وبني على السكون على أصل البناء، فلم يلتق فيه ساكنان ليحرك آخره.

---

[1] شرح المفصل، ٢٧٩/٤.

[2] انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، ٥٢٠/١-٥٢٢، مسألة (٧١).

[3] انظر، شرح المفصل: ابن يعيش، ٢٧٩/٢، وأسرار العربية: الأنباري، ص ٣٣٤، والتخمير: الخوارزمي، ٢٨٤/٢، والبسيط في شرح الجمل: ابن أبي ربيع، ٤٨٧/١.

أمس

هو ظرف من ظروف الزمان، دالٌ على اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو مبني لتضمنه لام التعريف، وقد ذكر ابن يعيش ذلك بقوله: "إنَّما بني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني وكان حقه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء، وإنَّما التقى في آخره ساكنان، وهما السين والميم قبلها. فكسرت السين لالتقاء الساكنين"(١). والظاهر أن العلة في بنائه على الحركة هي علة صوتية مفادها التخلص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) في (أمْسْ).

إذًا هو (أمس) والعلَّة في بنائه على السكون، وهو الأصل، تضمنه معنى الحرف، وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، قاله الأنباري(٢). وأشار السخاوي(٣) إلى أنَّه اختير الكسر؛ لأنَّ الكسرة إذا كانت إعرابًا كان معها التنوين، وليس كذلك غيرها، فاختيرت الكسرة لحصول العلم بأنَّها غير حركة الإعراب لمفارقتها التنوين.

ثم علَّل ابن يعيش عدم وجود اللام في (أمس) بعلة المعنى، ذلك أنَّها دون اللام دال على اليوم الذي يسبق الذي أنت فيه، وبوجوده دال على الزمن المتقدم، أوضح ذلك باستحضار (الآن) يقول: "فإن قيل: فلم حذفت اللام من (أمس) وضمن معناها، وألزمت (الآن)، وهما سواء في التعريف والظرفية، قيل: لأنَّ (أمس) يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره، فأمره واضح، فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف، وليس كذلك (الآن)؛ لأنَّه الحد الفاصل بين الزمانين وهو ألطف ما يدرك، فلم يستغن لذلك عن علامة تكون فيه"(٤).

وهذا يدل على أنَّ ابن يعيش يعد (أمس) علمًا لليوم الذي يسبق اليوم الحالي، وبما أنَّه علم فإنَّه لا يحتاج إلى أداة تعريف.

ثم علل تعريف (أمس) دون (غد) بطبيعة السؤال الافتراضي، وهو تعليل يقوم على المعنى أيضًا، فيما يدل عليه من زمن انقضى، يقول: "فإن قيل: ولم وجب تعريف (أمس)،

---

(١) شرح المفصل، ٢٨٢/٤.

(٢) انظر، أسرار العربية، ص ٥١.

(٣) انظر، سفر السعادة، ٨٥٣/٢.

(٤) شرح المفصل، ٢٨٢/٤.

ولــــم يجــب تعــريف (غد)، وهما سواء، فـــ (أمس) اسم لليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه، و(غد) اسم لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه؟ فالجواب؛ أنَّ (أمس) قد حضر وشوهد فحصلت معرفـــته بالمشاهدة، فأغنى ذلك عن علامة، وليس كذلك (غد). فأقاموا المشاهدة في (أمس) مقام أداة الـــتعريف، ولم يكن في (غد) مثل ذلك ما يقوم مقام علامة التعريف، فهو نكرة حتى تدخل عليه العلامة المعرفة"[1].

فعلّـــة المعنى هنا ذات أثر في فهم الحكم النحوي لتعريف (أمس)، وامتناع التعريف من (غـــد)، فالذي عُرِفَ لا يحتاج إلى أداة تعرّفه، بينما المجهول بحاجة إلى ما يعرّفه، وهي حجة دلالية تؤثر في إقناع الدارس.

كيف

يـــنص الزمخشـــري على أن (كيف) اسم له معنى هيئة الظرف، بقوله: "و(كيف) جار مجـــرى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال"[2]، لكنَّ ابن يعيش يرى أنها اسم لا ظرف، والذي يؤكـــد ذلك أنَّها لو كانت ظرفًا أو في تقدير الظرف لم يمتنع دخول حروف الجر عليها، كما لم يمتـــنع دخولها على أين ومتى. ثم أبدى ابن يعيش تعليلاً ينفي فيه حرفية (كيف) وفعليتها، فنفى الحرفـــية عنها بعلة أنَّها تفيد معنى الاسم الواحد، ولا يفيد الحرف ذلك، ونفى الفعلية عنها بعلّة أنَّهـــا لا تفـــيد مـــع الفعـــل؛ لأنَّ الفعل لا يلتقي مع الفعل، إضافة إلى انعدام هذا الوزن للفعل (فَعـــل)، يقـــول: "فـــإن قـــيل ومـــن أيـــن زعمـــتم أنَّ (كـــيف) اســـم، وهلا قلتم إنَّها حرف لامتـــناع خـــواص الأســـماء، والأفعـــال منها، قيل: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّها لا تخلو، إمَّا أن تكون اســـمًا أو فعـــلاً أو حـــرفًا، فـــلا تكون حرفًا؛ لأنَّها تفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلامًا، نحو: كيف أنت؟ والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في باب النداء، وليس هذا بنداء، ولا تكون فعلاً؛ لأنَّها تفـــيد مـــع الفعـــل، نحـــو كـــيف أصـــبحت؟ والفعـــل لا يفـــيد الفعـــل، ولا يكـــون

---

[1] شرح المفصل، ٤/٢٨٢-٢٨٣.

[2] السابق، ٤/٢٨٦.

منهما كلام، وأيضًا فإنّه على زنة (فَعْل) بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة"[1].

ونلحظ أنَّ ابن يعيش قد لجأ إلى القياس الاستدلالي لإثبات اسمية (كيف)، وذلك بدفع فعليتها وحرفيتها، على النحو الآتي:

الكلمة ← اسم أو فعل أو حرف

كيف ← ليس فعلاً، ولا حرفاً

إذن كيف ← اسم

فهذه حجة منطقية في الإقناع تعتمد على التعليل النحوي في إثباتها[2].

ولمّا أثبت ابن يعيش اسمية كيف بالتعليل المنطقي، أراد إزالة ما يشوب تلك الحقيقة التي أقرها، فوضع سؤالاً افتراضيًا آخر وأجاب عنه معللاً حتى يذهب الشك عما يقول، وهذا السؤال هو: "فإن قيل: فإذا كان اسمًا على ما ذكرتم. فلم امتنعت منه حروف الجر، ولم تدخل عليه كما دخلت على أين؟"[3].

وكان جوابه: "أنَّ (أين) لمّا كانت سؤالاً عن الأمكنة ونائبة عن اللفظ بها، وكانت الأمكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر فتقول: من السوق، ومن الجامع، وإلى السوق، وإلى الجامع، جاز أن تدخل على ما ناب عنها، وقام مقامها، وأمّا (كيف) فإنّما هي سؤال عن الأحوال، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر، ألا تراك لا تقول: أمن صحيح، ولا أمن سقيم، فكذلك سائر الأحوال، فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ما ناب عنه"[4].

---

(١) شرح المفصل، ٢٨٧/٤.

(٢) انظر، اللباب: العكبري، ٨٧/٢، حيث ذكر أوجهًا ثلاثة لاسميتها.

(٣) شرح المفصل، ٢٨٧/٤.

(٤) السابق، ٢٨٧/٤.

فلأنَّ حروف الجر لم تدخل على الأحوال، كان الأَوْلى ألاّ تدخل على ما ينوب عن تلك الأحوال. فدخولها على الأصل أحق من دخولها على الفرع، فلما لم تدخل على الأصل، امتنع – بالطبع– دخولها على الفرع.

وقد أشار صاحب المقتصد إلى امتناع حرفية (كيف)، وإثبات الاسمية لها بقوله: "إذا حصل له الإعراب، وتعرى من الدلالة على الزمان، لم يكن إلاّ اسماً، ويجوز أن يقال في كيف: إنَّ الدليل على اسميته أنَّه يكون مع اسم آخر كلامًا تامًا، فلو كان حرفًا لم يتم الكلام بقولك: كيف زيد؟ كما لا يتم إذا قلت: هل زيد؟"[١].

المركبات

تحدث ابن يعيش عن المركب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: معد يكرب وحضرموت، حيث مزج الاسمان، وصارا اسمًا واحدًا، فذكر أنَّ الاسم الثاني لم ينفرد بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، وقد علَّل بناء الجزء الأوّل وإعراب الجزء الثاني، بعلَّة الجزء في الأوّل، وعلَّة عدم تضمن معنى الحرف في الثاني، وذلك بقوله: "فبني الاسم الأوّل، لأنَّه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب؛ لأنَّه كالصوت وأعرب الثاني؛ لأنَّه لم يتضمن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته؛ لأنَّ العَلم إنَّما هو وضع لفظ بإزاء مسمى من غير إفادة معنى من اللفظ"[٢].

وذكر سيبويه[٣] أنَّ (معد يكرب) واحد كطلحة، وإنَّما بني ليلحق بالواحد الأوّل المتمكن، فثقل في المعرفة. وأشار المبرد[٤] إلى أنَّ الياء في (معد يكرب) تسكن؛ لأنَّها في حشو الكلام. وقد علَّل ابن يعيش إسكانها –مع أنَّ القياس الفتح على حد نظائرها من الصحيح، نحو حضرموت وبعلبك –بأمرين: "أحدهما: أنَّهما لمَّا ركّبا وصارا كلمة واحدة وقعت الياء حشوًا

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ١/١٥٠.
[٢] شرح المفصل، ٤/٢٩١.
[٣] انظر، كتاب سيبويه، ٣/٢٩٧.
[٤] انظر، المقتضب، ٤/٢١.

أشبهت ما هو من نفس الكلمة، نحو: ياء دردبيس وعيطموس، فأسكنت على حد سكونهما، والوجه الثاني: أن الاسمين إذا جعلا اسمًا واحدًا. وكان آخر الأوّل منهما صحيحًا بني على الفتح، والفتح أخفّ الحركات، والياء المكسورة ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة، فوجب أن تعطى أخف مما أعطي الحرف الصحيح، ولا أخفّ من الفتحة إلا السكون"[1].

يتضح أنَّ تعليل ابن يعيش هنا يقوم على علَّتين، الأولى أنَّ الياء وقعت حشوًا، والثانية: أنَّ السكون أخفُّ من الفتح، وهي علَّة صوتية. فذكر علَّتين لبناء الياء على السكون، تأكيدًا لرأيه في ذلك، وإدراكًا لما ذهب إليه؛ لأنَّ الشيء يدرك برده إلى أسبابه وعلله.

ثم افترض ابن يعيش سؤالاً أجاب عنه بتعليله المعتاد، وهو: لِمَ أعرب (معد يكرب) ونظائره من نحو: حضرموت وبعلبك مع أنَّه مركب، ولِمَ لم يُبْن على حدّ (خمسة عشر)؟ وقد اعتمد في إجابته على التعليل المفضي إلى رسم الصورة الجليَّة للمسألة، إذ يقول: "التركيب هنا ليس كالتركيسب في (خمسة عشر)، وذلك أنَّ معد يكرب، وحضرموت وشبهها من المركبات مشبهة بما في هاء التأنيث من نحو: طلحة، حمزة، فأعرب كإعرابه؛ لأنَّ اتصال الاسم الثاني بالاسم الأوّل كاتصال هاء التأنيث من جهة أنَّه زيادة فيه، بها تمامه من غير أنَّ يكون له معنى ينفرد به،ولو كان للثاني معنى ينفرد به لكان كخمسة عشر في البناء، ألا ترى أن العشرة عدة معلومة كما أن الخمسة كذلك،فلما اجتمعا انتهيا إلى مقدار آخر من العدد، ليس لكل واحد منهما كما لو جمعتهما بحرف العطف، فمعنى العطف بعد التركيب مراد، والتركيب إنما كان من جهة اللفظ لا غير، وليس كذلك (معد يكرب)، لأنَّ (كرب) لا ينفرد بمعنى من الجملة، فصار كتاء طلحة وحمزة، وهما من الأسماء المفردة مما في آخره تاء التأنيث"[2].

فالتركيب إذًا في (معد يكرب) تركيب بمعنى، وانفراد بالمعنى نفسه، والعلة في ذلك علة اتصال بزيادة لا معنى فيها، فكان الإعراب، وهذا يعني أن الجزء الثاني من المركب أصبح

---

(1) شرح المفصل، ٤/٣٠٧.

(2) السابق، ٤/٣٠٧-٣٠٨.

كالجـــزء الذي لا يمكن أن ينفصل عن الكلمة، فهو كتاء التأنيث التي تغيّر معنى الكلمة وتعطيها دلالـــتها الجديـــدة. أمـــا التركيب في (خمسة عشر)، فهو تركيب بمعنى، والانفراد بمعنيين، فكان البناء، فلهذا الاختلاف في معنى التركيب كان الاختلاف في البناء والإعراب.

وذكر ابن يعيش أنَّ (خمسة عشر) بني على حركة لعلَّة، وهي: "أنَّ له أصلاً في التمكن، فعوض من تمكنه، بأن بني على حركة تمييزًا له على ما بني ولا أصل له في التمكن، نحو: مَنْ وكَـــمْ، وفُـــتِحَ طلـــبًا للخفة، إذ ليس الغرض في تحريكه إلا تمييزه على ما بني على السكون، وبالفتحة نصل إلى هذا الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها"(1).

فأبـــان ابن يعيش علَّة بنائه، وعلة بنائه على حركة، وعلَّة فتحه، فعلَّة بنائه قائمة على التركيـــب، وعلَّـــة بـــنائه علـــى حركة قائمة على أصل التمكن، وعلَّة فتحه قائمة على الخفة. والانسجام بين العلل الثلاث قائم على الأوّلية والتتابعية المنطقية.

أما سيبويه(2) فكان قد جعل البناء في (خمسة عشر)؛ لأنَّهما جعلا شيئًا واحدًا. وكان ابن الورّاق(3) قد فصَّل القول في ما جُعل من الأسماء اسمًا واحدًا، وذكر أنَّ فيه وجهين: أحدهما، أن تجعـــل الإعراب في آخر الاسم الثاني وتبني الأول على الفتح، إلاّ أن يكون في آخره ياء فتبنيه على السكون، نحو: معدي كرب، وثانيهما، أن تضيف وتجعل الإعراب في آخر الاسم الأول، إذ وضَّح القول فيهما، وذكر تعليلاتهما تفصيلاً.

فيـــبدو أن تعليلات ابن الورّاق قد أثرت في ابن يعيش، فجعلته يوظفها في شرحه الذي يعتمد في كثير من مواضعه على التعليل، وجعلت غيره من النحاة(4) يتأثر بها أيضًا.

---

(1) شرح المفصل، ٤/٢٩١-٢٩٢.

(2) انظر، كتاب سيبويه، ٣/٢٩٧.

(3) انظر، علل النحو، ص ٤٦٥-٤٦٦.

(4) انظـــر، شرح اللمع: ابن برهان، ٢/٥١٤، ٤٦٥، وشرح ابن الحاجب: الموصلي، ١/٣٨٠، وتوجيه اللمع: ابن الخباز، ص ٤٣٠، والأشباه والنظائر: السيوطي، ٢/٢١٩.

الفصل الثاني

تعليل أحكام الجملة الفعلية

المبحث الأول

تعليل أحكام الأفعال التامة

ذكر النحاة أنّ (قد والسين وحروف الجزاء) من علامات الفعل فنقول: قد قام وقد يقوم، وقد قعد وقد يقعد، وسيقوم، وسيقعد. وقد لجأ ابن يعيش في توضيح هذا الحكم النحوي إلى (علّة المعـنى)، إذ معاني هذه الحروف تستكنُ في معاني الأفعال الداخلة عليها، يقول: "إنما اختصت هـذه الأشـياء بالأفعال؛ لأنَّ معانيها في الأفعال، فـ (قد) لتقريب الماضي من الحال، والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه، فهي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء، وكذلك حروف الجزاء. نحو: إن تقم أقم؛ لأنَّ معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة، فلا يصح هذا المعنى فيها؛ لأنها موجـودة، ولذلـك لا يكون الشرط إلاّ بالمستقبل من الأفعال. ولا يكون بالماضي ولا الحاضر؛ لأنّهما موجودان"[1].

وقـد وضح ذلك بالقياس على الألف واللام في الأسماء. فمحاولة ابن يعيش في قياسها محاولة في زيادة إحكام تعليلها، فدخول (قد) على الماضي يقربه من الحال، أمّا اختصاص السين بالأفعـال فلأنَّ معناها جواب لن يفعل[2]، وكذلك سوف وقد اختصا بالمستقبل، "لأنّهما يخلّصان الفعل للاستقبال"[3].

الفعل الماضي

تقسـم الأفعال أقسامًا ثلاثة بالنسبة لدلالتها على الزمان؛ ماضٍ وحاضر ومستقبل، فمنها مـا هـو مبنـي ومنها ما هو معرب، وذلك بدرجة مماثلة الفعل للاسم، فالمضارع يماثل الاسم مماثلـة تامـة، لذلـك أعرب مثله، والماضي يماثله مماثلة ناقصة، أمّا الأمر فهو مغاير للاسم مغايرة تامة، لذلك التزم حركة الأصل في الأفعال، وهي السكون، وضح ذلك ابن يعيش بقوله:

---

[1] شرح المفصل، ٢٢٢/٧.

[2] انظر، اللباب: العكبري، ٤٩/١.

[3] شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ٤٨٨/٢.

"إنَّ أصــل الأفعــال كلِّهــا أن تكون ساكنة الآخر، وذلك من قبل أن العلَّة التي من أجلها وجب إعــراب الأســماء غــير موجودة فيها؛ لأنَّ العلَّة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولهــا، ولــيس ذلــك في الأفعال، إلاّ أنَّ الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام، قسم ضارع الأسماء مضــارعة تامة فاستحق به أن يكون معربًا، وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع، وسيوضــح أمــر ذلك، والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي، والضرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر"[1].

وفــي تفســير مضارعة الأفعال للأسماء، يتضح أن الفعل الماضي وقع بين المضارع والأمر في مضارعته للأسماء[2]، فلا هو يضارع الأسماء كل المضارعة كالفعل المضارع، ولا هو ممتنع المضارعة كالأمر، فهو يقع موقع الاسم فيكون خبرًا، نحو: زيدٌ قام، فالفعل يقع موقع (قائم)، ويكون صفة، نحو: مررت برجل قام، ويأتي الماضي في موضع المضارع في الجزاء، نحو: إن قمت قمت، أي: إن تقم أقم، لذلك حرّك مخالفة لفعل الأمر؛ لأنَّه متمكن أكثر من الأمر، ولــم يعــرب لقصــوره عن المضارع، يقول ابن يعيش موضحًا حال الفعل الماضي في البناء: "نقص عن درجة الفعل المضارع، وزاد على فعل الأمر؛ لأنَّ فيه بعض ما في المضارع، وذلك أنــه يقــع موقع الاسم، فيكون خبرًا، نحو قولك: زيد قام، فيقع موقع قائم، ويكون صفة، نحو: مــررت بــرجل قام، فيقع موقع: مررت برجل قائم، وقد وقع أيضًا موقع الفعل المضارع في الجــزاء، نحو: قولك: إنْ قمت قمت، والمراد إن تقم أقم، فلما كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للأســماء والأفعال المضارعة ميّز بالحركة على فعل الأمر؛ لفضله عليه إذ كان المتحرك أمكن من الساكن، ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن رتبته، فصار له حكم المضارع وحكم الأمر"[3].

---

[1] شرح المفصل، ٧/٢٢٤-٢٢٥.

[2] انظر، المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ٢/١٠٤٣.

[3] شرح المفصل، ٧/٢٢٥.

وقد أشار سيبويه[1] والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ)[2] إلى أنَّ الأفعال الماضية لم تسكَّن، لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة، ولعلَّ ابن السراج(ت ٣١٦هـ)[3] قد تنبه إلى تلك المضارعة من الفعل الماضي، مما جعله يقع وسطًا بين المضارع والأمر، والسبب في ذلك يعود إلى درجة مضارعته للاسم، فالمضارعة الجزئية تقع وسطًا بين الكلية والامتناع.

وبعد ذلك لجأ ابن يعيش إلى العلة الثانية، ليوضح سبب بناء الماضي على الفتح، فقد كانت رؤيته تعتمد على أمرين، الأول: أن يكون له ميزة على فعل الأمر، أي علة مخالفة لفعل الأمر، والثاني: لجأ فيه إلى العلَّة الثالثة، وهي لِمَ الفتح؟ إذ جعل الأمر في ذلك يقوم على علة صوتية هي الخفة؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات، وعلى أنَّ الجر لا يدخل الفعل، يقول: "إنَّ الغرض بتحركه أن يجعل له مزيَّة على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض، كما تصل بالضم والكسر، والفتح أخف فوجب استعماله. ووجه ثان، وهو أنَّ الجرَّ لمَّا منع من الفعل، وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أنْ يمنع، فلهذا لم يجز أنْ يبنى على الكسر، ولم يجز أنْ يبنى على الضم؛ لأنَّ بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو"[4].

وعندما ينظر في كلام ابن يعيش السابق، يتبدَّى للدارس أنَّه جعل علَّة بناء الماضي على الفتح علَّة صوتية، تقوم على الخفة والثقل، معتمدًا في ذلك على المعيار المنطقي، الذي يظهر بصورة البرهان القياسي، وذلك على النحو الآتي:

- الفعل الماضي ← يكون مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا.

---

(1) انظر، كتاب سيبويه، ١٦/١.

(2) انظر، المقتضب، ٢/٢.

(3) انظر، الأصول في النحو، ١٤٥/٢.

(4) شرح المفصل، ٢٢٥/٧، وانظر، شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ١٩٥/١، فقد جعل علَّة الفتح هي الخفة. وانظر كذلك، أسرار العربية، ص ٢٧٨، والوافية في شرح الكافية، الأستراباذي، ص ٢٥٥.

الفعــل الماضـــي ← لا يكـــون مضمومًا، لأنَّه قد يلتبس بالجمع في بعض اللغات التي تســتعمل الضــمة بدلاً من الواو. ولا يكون مكسورًا، لأنَّه لا يكسر عرضًا، فكيف يكسر لزامًا؟

النتيجة ← الفعل الماضي يكون مفتوحًا.

الفعل المبني للمجهول

الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله يخالف في صيغته الفعل الذي يسمّى فاعله، وقد وجب ذلك عند ابن يعيش بعلَّة دلالية، إذ دلالة الفعل على الفاعل تلتبس بدلالته على المفعول إذا لم يتم التغيير، "لأنَّ المفعــول يصـــح أن يكون فاعلاً للفعل، فلو لم يغيَّر الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل، ولهذا وجب التغيير"(1).

فمـــنع الالتباس بين الفاعل والمفعول هو الدافع إلى تغيير صيغة الفعل المبني للمجهول، ولعــلَّ ذلــك يقودنا إلى القول بحقيقة الفاعل عن طريق الصورة النطقية للفعل، فالعلة إذن علة تعتمد على المدلول، في ما يشير إليه الدال، فشكلٌ معلومٌ يعني فاعلاً حقيقيًا، وشكلٌ مجهولٌ يعني مفعولاً سد مسد الفاعل.

وقد صرَّح ابن السراج بذلك، يقول: "فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل"(2).

وعلى ذلك يكون تغيير لفظ الفعل دالاً على حذف الفاعل، وقيام المفعول(3) مكانه.

ثــم بيَّن ابن يعيش اختيار شكل الصيغة، وهو ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، والدافع إلــى ذلك هو جعل الفعل على لفظ مختلف، مخالفًا في بنائه أبنية الفعل المعلوم. وتعليله في ضم الأول يقوم على المعنى الوظيفي للحركة (الضمة)، إذ هي دالة على الفاعلية، فالضم علامة من علامات الفاعل، يقول: "وجب التغيير إلى هذا البناء المضموم الأول المكسور ما قبل الآخر؛ لأنَّ

---

(1) شرح المفصل، ٣٢٣/٧.

(2) الأصول في النحو، ٧٧/١.

(3) انظر، اللباب: العكبري، ١٥٧/١.

الفعـــل لمَّا حذف فاعله الذي لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنـــية الأسماء والأفعال التي سمِّي فاعلوها خوف الإشكال، وقيل: إنَّما ضم أوله؛ لأنَّ الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه"(١).

ويـــبدو أنَّ ابن يعيش اعتمد على تعليل ابن الوراق في ضم أول الفعل المبني للمجهول فاستحضر نصه حرفياً. إذ يقول الأخير: "وإنَّما غُيِّر أوَّله بالضم؛ لأنَّ الضم من علامات الفاعل، وكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يُحرَّك بحركة ما يدل عليه"(٢).

فـــالملاحظ أنَّ ابـــن يعيش يلجأ إلى تعليلات سابقيه فيستحضرها في شرحه، إن وافقت ذوقـــه، خدمـــة فـــي توضيح الأحكام النحوية، لا شهوة تكثيرية لا فائدة فيها، فالقصد من ذكره للتعليلات هو محاورة القاعدة النحوية وتشكيل أساس يتم استيعابها من خلاله.

ويفسِّـــر ابـــن يعيش امتناع كسر الأول وضم الثاني بتركيب افتراضي مستخدمًا عبارة: (فـــإن قـــيل)، معتمدًا في ذلك على علَّة صوتية، تقوم على الخفة والثقل، وهما يقاسان بالمجهود المـــبذول، وبما أنَّ عملية النطق تسهل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر دون كسر الأول وضم الثانـــي، كان النطق بهذه الطريقة، وامتنعت الطريقة الثانية "لأنَّه أخفّ عندهم؛ لأنَّ الخروج من ضـــم إلـــى كسر أخف من الخروج من كسر إلى ضم؛ لأنَّه إذا بدئ بالأخف وثنى بالأثقل كانت الكلفة فيه أثقل من الابتداء بالأثقل، ثم يؤتى بالأخف، فلذلك بني على هذه الصيغة، ألا ترى أنَّه لـــو فتح ثانيه أو سكِّن أو ضم لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال"(٣). وهو بهذا الرأي يخالف ابن الوراق الذي يرى بناءه على هذه الصيغة ليخالف الأبنية التي عليها الأسماء، يقول: "بنـــي على هذه الصيغة لهذه العلَّة، ولو فتح ثانيه أو حرِّك بالضم لم تخرج عن الأمثلة التي في الأسماء"(٤).

---

(١) شرح المفصل، ٣٢٣/٧.

(٢) علل النحو، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٣) شرح المفصل، ٣٢٣/٧.

(٤) علل النحو، ص ٢٧٨.

أمَّـــا الأنـــباري فقد كانت علَّة ضم الأوّل عنده، أنَّ الضمة دالة على الفاعل، وفي كسر الثاني عدم اشتراك الفعل في البنية مع غيره، إذ لو ضمّوه لكان على وزن (طُنُب) و(جُمُل)، ولو فـــتحوه لكان على وزن (نُغَر) و(صُرَد)، ولو أسكنوه لكان على وزن (قُفْل)، فلم يبق إلاّ الكسر فحركوه به[1].

ولم يقتصر النحاة على ضم أول الماضي الذي لم يُسمَّ فاعله حتى لا يلتبس بمضارع ما لم يسمَّ فاعله[2].

ويظهر أنَّ التغيير الطارئ على الفعل المبني للمجهول، تغيير بغرض يخالف فيه الأبنية الأخرى، وأنَّ الحركات التي تظهر جاءت أيضًا بغرض المخالفة من ناحية وبغرض الإشارة إلى الفـــاعل أو المفعول من جهة أخرى، أمَّا اختيار حركة دون غيرها فكان لغرض صوتي، وذلك في ضم الأوّل وكسر ما قبل الآخر.

وفـــي هـــذا الفعل أُقيم المفعول مقام الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا يكون دون فاعل، فتعليل ذلك يعـــود إلى وجود الفعل وطبيعته، إذ لا يكون دون فاعل، فالعلة إذن علة وجود، فلا وجود لفعل دون فـــاعل؛ لأنّه لا وجود لحدث دون محدِث، يقول ابن يعيش: "أمّا إقامة المفعول مقام الفاعل في هذا الباب فلأنْ لا يبقى الفعل حديثًا عن غير محدث عنه"[3].

وقـــد صرَّح بذلك ابن الورَّاق فقال: "إن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حُذف فاعله على الحقـــيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسمًا مرفوعًا، ألا ترى أنَّهم قالوا: مات زيد، وسقط الحائط، فرفعوا هذه الأسماء، وإنْ لم تكن فاعلة في الحقيقة"[4].

---

[1] انظـــر، أسرار العربية، ص ٩٨، طُنُب: حبل طويل يشد به البيت أو الوتد، جُمُل: جمع جَمَل، نُغَر: صغار العصافير، صُرَد: طائر ضخم يصطاد العصافير.

[2] انظر، الوافية في شرح الكافية: الأستراباذي، ص ٢٧٥.

[3] شرح المفصل، ٧/٣٢٤.

[4] علل النحو، ص ٢٧٧، وانظر في المعنى نفسه: كشف المشكل في النحو، ص ٣٠٦.

ويذهب ابن الحاجب إلى أنَّ الفاعل إذا حذف وجب أن يسد مكانه ما كان أقرب إلى الفعل، و"ليس أقرب إلى الفعل من الفاعل من المفاعيل إلاَّ المفعول به؛ لأنَّه من معقوليته كما أنّ الفاعل من معقوليته، وإذا حذف أحدهما وجب إقامة الآخر مقامه"[1].

وهذا يعني أن الفعل يرتبط بالفاعل أولاً وبالمفعول ثانيًا، فإذا سقط الأول سد الآخر مكانه، وذلك لأنَّ الفعل يلزمه الفاعل لتحققه، ويحتاج إلى المفعول لإتمام معناه.

حبذا

لزم (حبذا) لفظ الماضي، وفاعله (ذا)، وهو من أسماء الإشارة يستعمل مجردًا من حرف التنبيه، ولعلَّ ذلك راجع إلى طول الكلام، إذ يصبح الفعل وحرف التنبيه والفاعل في مصطلح واحد، وفي ذلك ثقل تأباه النفس، لذلك كان حذف حرف التنبيه دون الفاعل؛ لأنّه لا يمكن الاستغناء عنه، يقول ابن يعيش: "لأنّهم لما ركبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيئًا واحدًا لم يأتوا بحرف التنبيه، لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وليس ذلك من كلامهم، وجعلوا ذلك الاسم مفردًا مذكرًا إذ كان المفرد أخف، والمذكر قبل المؤنث، فهو كالأصل له، فلذلك تقول حبذا زيد، وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون"[2].

والكلام السابق يفسِّر لنا أمرين بطريقة التعليل، وكلاهما يعود إلى علَّة الخفة؛ الأوّل يقوم على طول التركيب، والآخر على أنَّ المفرد أخفّ والمذكر قبل المؤنث.

يقول المبرد: "أما (حبذا) فإنَّما كانت في الأصل: حبذا الشيء؛ لأنَّ (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء فإنَّما هو (حبَّ هذا)، مثل قولك: كَرُمَ هذا، ثم جعلت (حبّ) و(ذا) اسمًا واحدًا، فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة"[3].

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل، ٥٨/٢.

(2) شرح المفصل، ٤٢٥/٧.

(3) المقتضب، ٣/٢.

فجعلوا (حبذا) بمنزلة كلمة واحدة طلبًا للتخفيف، وكان مع المفرد المذكر؛ لأنَّه الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع كلّها فرع عليه، وهي أثقل منه، فلما أرادوا التركيب كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخفّ أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل[1].

ويجوز في (حبذا) أن لا تأتي بالمفسِّر، فتقول: حبذا رجلاً زيدٌ، وتقول: حبذا زيدٌ، ولا يجوز ذلك في نعم، فلا تقول: نعم زيد "لأنَّ (ذا) اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا، فاستغني عن المفسِّر لذلك، فكما تقول: نعم الرجل زيد، ولا تأتي بمفسِّر، كذلك تقول: حبذا زيد، ولا تقول: نعم زيد، وأيضًا فإنَّه ربما أُلبس في (نعم) لو فعل، ولا يلبس في (حبذا)، وذلك أن (حبَّ) فعل عمل في (ذا) واستوفى ما يقتضيه، فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعًا لا يشكل بأن يُتوهم أنَّه فاعل؛ لأنَّ الفعل لا يكون له فاعلان، وليست (نِعْم) كذلك؛ لأنَّ فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير. فلو لم تأت بالمفسِّر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعًا لجاز أنَّه يظنُّ ظانٌّ أنّه فاعل (نعم) وأنّه ليس في (نعم) فاعل"[2].

وفي تحليل ابن يعيش السابق ما يوضح علَّة غياب المفسِّر مع (حبذا) وامتناع ذلك مع (نعم)، فتحليله يعتمد على أمرين؛ الأول: أنَّ (ذا) اسم ظاهر مفسَّر، ولا يحتاج إلى ما يفسِّره، والثاني: أنَّ (ذا) فاعل للفعل حبَّ فلا يتوهم فاعلية المخصوص بالمدح إذا وقع مرفوعًا، أمّا (نِعْم) ففاعلها ضمير مستتر، وإذا وقع المخصوص بالمدح مرفوعًا توهم بأنّه فاعل.

صيغة التعجب كالأمثال لا يُتصرف فيها

لمّا كان التعجب يحصل عند مشاهدة ما يجهل سببه، كانت صيغة التعجب القياسية تجري على منهاج واحد لا تغيير فيه، يقول الزمخشري: "ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير، ولا فصل، فلا يقال: عبد الله ما أحسن، ولا ما عبد الله أحسن، ولا بزيد أكرم"[3].

---

[1] انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ١١٢.

[2] شرح المفصل، ابن يعيش، ٤٢٨/٧.

[3] السابق، ٤٤٢/٧.

وقد فسّر ابن يعيش الاستثناء بالفصل بالظرف في قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، لوقوع (أن يصدق) في موضع المفعول المتعجب منه، بعلّة المعنى. إذ التعجب في معناه يعود إلى الرجل، لأنّ المصدر واقع من فاعله وهو الرجل، والمدح والذم يلحقان الفاعل. يقول: "وذلك أن التعجب وإن كان واقعًا في اللفظ على (أنْ) وصلتها، فيرجع التعجب في المعنى إلى الرجل المجرور، وذلك أنَّ أن وصلتها مصدر، والمصادر واقعة من فاعليها، والمدح والذم إنَّما يلحقان الفاعلين، فلمّا كان يرجع التعجب إلى الرجل لم يقبح الفصل به إذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة"[1].

وقد نص المبرد على منع الفصل بالظرف[2]، بيد أنّه أجاز الفصل؛ لأنَّ التعجب لا يقع على الظرف، بقوله: "وتقول: ما أحسنَ إنسانًا قام إليه زيد. وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنَّما التعجب من قولك: أن يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس. تقديره: ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال"[3].

فتعليل ابن يعيش يقوم على إدراك كنه المعنى، إذ هو المجوّز للفصل بالظرف في هذه الحالة، والملاحظ أنَّك لا تجد فصلاً إذا نظرت إلى المعنى في هذا التركيب، لأنَّه يمثّل حلقات متتابعة من ناحية المعنى، لا خلل فيها. ثم استخدم العلَّة نفسها في تسويغ اختصاص فعل التعجب بالماضي، إذ التعجب يكون لمِا وقع وتمَّ. والفعل الماضي خاص بها، يقول: "وإنَّما اختص التعجب بلفظ الماضي؛ لأنَّ التعجب مدح، ولا يمدح الإنسان إلاّ بما ثبت فيه وعُرِف به فاعرفه"[4].

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، ٤٤٣/٧.

(2) انظر، المقتضب، ١٧٨/٤.

(3) السابق، ١٨٧/٤.

(4) شرح المفصل، ٤٤٣/٧.

وقـد ذكـر الصيمري[1] ذلك بقوله: "ولا يجوز أن يستعمل الفعل المستقبل في التعجب؛ لأنّه إنّما يتعجب مما قد ثبت ووقع، ولم يعلم سببه؛ فلذلك لم يُستعمل فيه إلا الماضي"[2].

فعل الأمر

الأمـر طلـب الفعـل بصيغة مخصوصة. يقول الزمخشري: "وهو الذي على طريقة المضـارع للفاعل المخاطب، لا يخالف بصيغته صيغته، إلاّ أن تنزع الزائدة، فتقول في تَضَعُ: ضَعْ، وفي تُضارِبُ: ضَارِبْ"[3].

وقـد جعل ابن يعيش حذف حرف المضارعة من أمر الحاضر عائدًا إلى التخلص من وقـوع الالتـباس بالخـبر، وإلى كثرة الاستعمال. وعِلَل الاستعمال، "هي العلل التي يعلل بها لاستعمالات العرب، وهي تتجه إلى الاستعمال مباشرة، فتعلّله بما يناسبه مما أُلِف عند الناطقين للغة، كفرارهم من الثقل وطلبهم للخفة"[4].

فتعلـيل ابن يعيش يعتمد على أمرين، هما: كثرة الاستعمال، ومنع الالتباس، يقول: "فإن قيل، ولم حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر؟ قيل: لكثرته في كلامهم. فآثروا تخفيفه؛ لأن الغـرض مـن حرف المضارعة الدلالة على الخطاب. وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان علـى أنّ المـأمور هو المخاطب، ولأنّه ربما التبس الأمر بالخبر لو ترك حرف الخطاب على حاله"[5].

وقـد أكـد الموصلي (ت ٦٩٦هـ) علّة منع الالتباس بقوله: "وإنّما وجب حذف حرف المضارعة لئلا يلتبس الأمر بالخبر في الوقف"[6].

---

(1) من نحاة القرن الرابع الهجري، ولم يذكر تاريخ ولادته، ولا وفاته.

(2) التبصرة والتذكرة، ٢٧١/١.

(3) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣٠٢/٧.

(4) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان العبيدي، ص ٢٤٧.

(5) شرح المفصل، ٣٠٣/٧.

(6) شرح كافية ابن الحاجب، ٥٤١/٢.

ويذهـب ابن يعيش في تفسير جعل الأمر من لفظ المضارع إلى تصاحبهما زمنًا، فهما يقعان في زمن واحد هو المستقبل، يقول: "لمَّا كان زمن الأمر المستقبل أُخِذ من اللفظ الذي يدل عليه، وهو المضارع"[1]. وذكر أنَّ الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام؛ لإفادة معنى الأمر، إذ الحـروف هـي الموضوعة لإفادة المعاني، نحو: (لا) في النهي، و(لم) في النفي، وعلل حذف حـرف المضـارعة فـي أمر المخاطب بكثرة الاستعمال أيضًا، يقول في استغنائه عن حرف المضارعة: "والغنية عنه بدلالة الحال، وتخفيفًا لكثرة الاستعمال"[2].

ويذهب ابن يعيش في تعليله مسألة أنَّ أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب، بالإشارة إلى أن للـبعد والقرب أثرًا في تكوين الخطاب، فما تخاطبه بالأمر هو الحاضر لا الغائب، حتى أنّ أمـر الغائـب يتم عن طريق الحاضر، وذهب إلى تأكيد رأيه باعتماد أنَّ الخطاب لا يقع على الغائب بأسماء الأفعال، فإذا كان ذلك كذلك، كان أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب. يقول: "ولم زعمـتم أنَّ أمـر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دعت الحال إلى تخفيفه؟ قيل: لأنّ الغائب لـبعده عنك إذا أردت أن تأمره أمرت الحاضر أن يؤدي إليه أنَّك تأمره، نحو قولك: يا زيد قل لعمرو قُمْ، ولا تحتاج في أمر الحاضر إلى مثل ذلك، فكان أكثر، لأنَّك تحتاج في أمر الغائب إلى أمـر الحاضـر، ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب، ومما يؤكد عندك قوة الحاضر، وغَلَبَتَهُ الغائـبَ أنَّـك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في الأمر، نحو: صه ومه وإيهِ وإيهًا ودونـك وعندك، لا تقول دونه زيدًا ولا عنده بكرًا، ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضمير الغائـب، فتقول أنت وهو فعلتها ولا تقول فعلا، وإذا صاغوا لهما اسمًا كالتثنية صار على لفظ الحضور، نحو قولك أنتما فعلتما، ولا تقول هما فعلا فاعرفه"[3].

وقد أشار ابن الحاجب إلى أنَّ صيغة الأمر تكون للمخاطب دون الغائب والمتكلم؛ "لأنّهم لـو جعلوهـا لهما معه لأدّى إلى اللَّبس، فلم يُعْرَف هل المأمور مخاطب أو غائب؟ فإن قيل فَلِمَ

---

[1] شرح المفصل، ٣٠٣/٧.

[2] السابق، ٣٠٤/٧.

[3] السابق، ٣٠٥/٧.

خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم، قلت: لأنَّهم لو جعلوها للغائب أو المتكلم لقلَّ استعمالها؛ لأنَّ المأمور المخاطب هو الواقع كثيرًا"[١].

والملاحظ من نصِّ ابن يعيش أنَّه يعتمد على الغياب والحضور في توضيح أمر الحاضر دون الغائب، إذ لا يتم أمر الغائب؛ لأنَّه غائب، إضافة إلى أنَّنا لا نأمر الغائب بأسماء الأفعال التي يؤمر بها الحاضر، أمَّا اعتماد ابن الحاجب فقد وقع على إزالة اللبس، وهي علَّة يلجأ إليها النحوي عندما يتداخل فهم القاعدة النحوية، وهي مؤثرة في تسويغ فهم هذه المسألة. فإذا جُمع رأي ابن الحاجب ورأي ابن يعيش ازدادت المسألة وضوحًا وفهمًا، وعضد التفسيرُ التفسيرَ.

(أكرم بزيد) وأصل هذا التركيب:

إنَّ المجرور في (أكرم بزيد) هو الفاعل؛ لأنَّ الفعل يحتاج إلى فاعل، ولا يصح أن يكون فاعلاً إلا المجرور لفظًا بالباء، وقد لزمته لتؤذن بمعنى التعجب.

ويجيب ابن يعيش عمّا افترضه من تساؤل بأنّ المجرور لفظًا -هنا- فاعل، وهو نفسه مفعول في (ما أكرمَ زيدًا)؛ لأنَّ المعنى فيهما واحد، ولا يقوم الفعلان إلاّ بهما، يقول: "إنَّ الفاعل -هنا- ليس شيئًا غير المفعول، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فتقديره: شيء حسَّن زيدًا، وذلك الشيء ليس غير زيد، فإنَّ الحسن لو حلَّ في غيره لم يحسن هو، فكان ذلك الشيء مثلاً عينه أو وجهه وليسا غيره، فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ، وفاعلاً في هذا اللفظ، إذ المعنى واحد"[٢].

فتحليل ابن يعيش يقوم على إدراك ماهية الأشياء، إذ زيدٌ في قولنا: (أكرم بزيد) فاعل؛ لأنّ حقيقة التركيب تعني: صار زيد ذا كرم بشكل لافت يستدعي التعجب، وهو -أيضًا- فاعل في قولنا: (ما أكرمَ زيدًا)؛ لأنّ حقيقة التركيب تعني: شيء في زيد ذو كرم جعله يتصف بالكرم،

---

[١] الإيضاح في شرح المفصل، ٤٦/٢-٤٧.

[٢] شرح المفصل، ٤٣٨/٧.

أي: أنَّ الشـــيء الــذي حسَّنه هو نفسه أو منه أو مما تعلق به كاليد أو العين مثلاً، فالناظر في المثالين -بعد ذلك- يتضح له أنَّ الفاعل فيهما واحد.

ثم يعلِّل ابن يعيش إدخال الباء مع فعل التعجب على لفظ الأمر، بعلَّة التوسع في العبارة، والمسبالغة فـــي المعنى؛ "لأنَّ تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأمّا دخول الــباء فلما ذكرنا من إرادة الدلالة على التعجب، إذ لو أريد الأمر لكان الأمر كسائر الأفعال[1]، ويــتعدى بمــا تــتعدى تلــك الأفعـــال، فكنت تقول في أحسن بزيد: أحسن إلى زيد"[2]. ويذكر الصــيمري أنَّه "لا بد من الباء في هذا للفرق بين ما يراد به الأمر على الحقيقة وبين ما يراد به التعجب"[3].

ويبدو أنَّ اعتماد ابن يعيش على علَّة التوسع بزيادة التركيب يغاير ما ذهب إليه العرب مـــن اللجـــوء إلى تقصير التركيب بدلاً من طوله، وإلى أنّ التركيب الذي يتم بالأقل هو الأجدر بـــالأخذ؛ لاعـــتماده مـــبدأ الخفة بدلاً من الثقل. لكنَّ الدارس يرى أنّ إدخال الباء مع الأمر يقع لإثبات أنَّ الفاعل في صيغتي التعجب واحد. أي: أنَّ الغاية وظيفيَّة، يتم بها تحقق معنى الفاعليَّة، فبغير الباء في قولنا: أكرم زيدًا، لا تقع الفاعليّة لزيد.

وكـــان ابن السرّاج[4] قد أشار إلى أنّ الاسم المجرور في (أكرم بزيد) مثلاً في موضع رفـــع فـــاعل، وقد دخلت الباء بمعنى التعجب، وأكد الفارسي ذلك بقوله: "والضرب الآخر من لفظي التعجب، نحو: أكرِمْ بزيد، وأعلِمْ به وأطْيِبْ به. فاللفظ في هذا لفظ الأمر، والمعنى معنى الإخبار، المعنى: صار زيدٌ ذا علمٍ وذا كَرمٍ، والجار والمجرور في موضع رفعٍ بأنَّه فاعل"[5].

---

[1] يقصد بقوله: "لكان الأمر كسائر الأفعال": أي مباشرًا بلا باء.

[2] شرح المفصل، ٤٣٨/٧.

[3] التبصرة والتذكرة، ٢٦٨/١.

[4] الأصول في النحو، ١٠١/١.

[5] الإيضاح في علل النحو: أبو علي الفارسي، ص ١١٥، وانظر المعنى ذاته في: شرح اللمع، ابن برهان، ٢/ ٤١٥، والمقتصـــد: الجرجاني، ٣٧٦/١، وأسرار العربية: الأنباري، ص ١٢٣، وهمع الهوامع: السيوطي، ٥٧/٥.

وعدَّ ابن الورّاق[1] جعل فعل التعجب على لفظ الأمر، وإدخال الباء معه لأمرين يوضحان ذلــك، الأول: إرادة المــبالغة فــي المــدح، إذ أدخلــوا الــباء لأنّهــم قــدَّروه بأحْسِــنْ: أثبِــتْ بزيد[2]، فلما أرادوا معنى (أثبِتْ) أدخلوا الباء؛ لأنَّ (أثبِتْ) يتعدى بحرف الجر، فصار معناه: حسُنَ جدًا. الثاني: أدخلوا الباء ليفصلوا بين لفظ الأمر في الحقيقة، وبينه إذا كان للتعجب.

ونلحــظ أنّ ابن يعيش اعتمد في تعليله دخول الباء مع الأمر على الدلالة التي توضح سبب التركيــب، إلاّ أن غيره لجأ إلى التركيب نفسه في التوضيح، كابن الوراق مثلاً، علاوة على أنَّ ابن يعــيش استقى فكرته من سابقيه، إلاّ أنَّه أراد المعنى دون التركيب. وإذا نظرنا في التفسيرات كلها وجدناها تخدم المسألة باعتبارها تداخلات تفسيرية.

الفعل المضارع

يــندرج تحــت هــذه المسألة: إسناد الفعل المضارع إلى المثنى والجمع، وإعراب الأسماء الخمسة بالحروف، وكسر نون الأفعال الخمسة وفتحها، وامتناع الفعل من الجر، وعلة عمل أدوات النصب، وعلة جزم الأفعال المضارعة.

الفعل المضارع هو الدال على الزمن الحاضر أو المستمر إلى الاستقبال. يذهب ابن يعيش في إسناده إلى المثنى والجمع أنَّ (يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون) ليست تثنية للفعل. ولا جمعًا له فــي الحقــيقة؛ لأنَّ لفظ الفعل دالٌ على الكثير كما يدل على القليل، يقول: "إنَّ الأفعال لا تثنى ولا تجمــع؛ لأنَّ الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير، فلــم تكن حاجة إلى التثنية والجمع، وذلك نحو قولك: قام زيد، وضرب زيدٌ عمرًا، فيجوز أن يكون قد قام مرة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا"[3].

وعلَّــل الأنــباري[4] امتــناع تثنــية الفعل وجمعه بأربعة أوجه، أولها: أنّ الفعل يدل على المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، وآخَرُها: أنَّ الفعل لا يجوز تثنيته مع الاثنين، ولا جمعه مع الجماعة، ولو جاز ذلك لجاز تثنيته وجمعه مع الواحد، فيقال: زيد قاما وقاموا، وثالثها: أنّ الفعل لــيس بــذات يقصــد إلــيها، بأن يُضم إليها غيرها، كما يكون ذلك في الأسماء، فلذلك لم يثنَّ

---

[1] انظر، علل النحو، ص ٣٣٠-٣٣١، وانظر، التعليل ذاته في: أسرار العربية، ص ١٢٣-١٢٤.

[2] وأرى أنَّ ما قصده هو: (احسِنْ بزيدٍ، يعني: أثبتْ بزيد الحسن).

[3] شرح المفصل، ٧/٢٢٩.

[4] انظر، أسرار العربية، ص ٢٨٦.

ولـم يجمع، وآخِرُها: أنَّ الفعل يدل على مصدر وزمان، فصار في المعنى كأنَّه اثنان. فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنى فكذلك لا يجوز تثنية الفعل.

فـالفعل دالٌ على الكثرة والقلة ولا حاجة إلى تثنية أو جمع، وإنَّما الذي يثنى ويجمع هو الفـاعل. "فإذا كان الفعل نفسه لا يثنى ولا يجمع، فالتثنية في قولك: يفعلان، والجمع في قولك: يفعلـون، إنمـا هـي للفاعل لا للفعل، والألف في قولك: يضربان (اسم)، وهي ضمير الفاعل، وليست كالألف في الزيدان، لأنّ الألف في الزيدان حرف"(١).

نلحـظ أنّ ابن يعيش نظر إلى الفعل بعمق عندما وجده دالاً على القلَّة، وفي الوقت نفسه وجـده دالاً على الكثرة، إذ استطاع أن يدرك ماهيته، فبنى تعليله في امتناع تثنية الفعل وجمعه علـى ذلك، لكِنّا نقف عند حدود تعليله متسائلين عن الفصل بين القلة والكثرة، إذ تبدو الصعوبة فـي تحديـد أفـق القلة أو الكثرة في قولنا: قام زيد، ويقوم زيد، فلا نعرف قيامه أكان مرة أم مـرارًا؟ فكان عليه أن يحدد لنا ذلك ويبينه قطعًا للمسألة، ولأنَّ المسألة كذلك فإنّا محتاجون إلى تعليلات الأنباري وغيره إن وجدت تسويغاً للأخذ بها.

أمّـا إعراب تلك الأفعال؛ الأفعال الخمسة، فكان بالحروف لا الحركات على أواخرها؛ لأنَّ حـروف الإعراب فيها لا تتحمل حركات إعراب؛ لأنَّ حركاتها مهيئة لنطق الضمائر التي تليها، وإن دخلت بحالات الإعراب أحدثت خللاً بنطقها مع الضمائر التي تليها، يقول ابن يعيش: "كان حرف الإعراب من هذه الأفعال قد تعذر تحمله حركات الإعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضـيها ما بعده، ألا ترى أنَّ الألف في نحو: يضربان لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؟ فلا يمكن إعـرابه لأنَّك لو أعربته، ومن جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون، فكان يلتقي ساكنان، فكان يـؤدي إلى حذف الألف التي هي ضمير الفاعل، فكانت الألف أيضًا تنقلب واوًا في حال الرفع لانضـمام مـا قبلها، وكذلك الواو، وكان يلزم أن تسقط في الجزم، فلما نبا حرف الإعراب عن

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢٢٩/٧.

تحمل حركات الإعراب، ولا يمكن أن تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر؛ لأنَّها أجنبية في الحقيقة من الفعل، فجعل ما بعدها وهو النون"[1] علامة للإعراب.

وكـــان الأنباري[2] قد ذكر هذه العلَّة في توضحيه لحالات إعراب الأفعال الخمسة، كما أكدّه الموصلي[3] في شرحه.

ثـــم عـــاد ابـــن يعيش مستحضرًا تعليلات المتقدمين، عند توضيحه لسبب اختيار النون علامة للإعراب، وكانت العلَّة في ذلك علّة صوتية، وهي قرب النون من الحركات، يقول: "إنَّما خصت النون بذلك؛ لأنّها أقرب الحروف إلى حروف المد واللين"[4].

وقـــد أنهى ابن يعيش تفسيره للمسألة بتوضيحه علَّة كسر النون وفتحها حتى يغلق الباب أمام أي تساؤل عنها، يقول: "كانت مكسورة مع ضمير الاثنين، نحو: يضربان وتضربان، وذلك لالتقاء الساكنين، كما كان كذلك في تثنية الأسماء لا فرق بينهما، وكانت مع الواو والياء في مثل يضـــربون وتضـــربين مفـــتوحة، لثقل الكسر بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع، نحو: الـــزيدون والعمريـــن، فـــإذا قلـــت: يضربان وتَضربان ويضربون وتضربين، كان مرفوعًا لا محالـــة"[5]. والعلـــة فـــي تحريك النون في يضربان وتضربان ويضربون.... هي التخلص من المقطع الثقيل (ص ح ح ص).

وذكر ذلك الصيمري بقوله: "كسرت النون في فعل الاثنين؛ لسكونها وسكون الألف قبلها على أصل التقاء الساكنين، وفتحت في فعل الجماعة وفعل المؤنث؛ لأنَّها وقعت بعد واو مضموم ما قبلها وياء مكسور ما قبلها، فوجب بها الفتح استخفافًا"[6].

والملاحـــظ أن ابن يعيش في تفسيره المضارع أدخل تعليلات غيره –معجبًا بها– لأنَّها تكشف التساؤل، وتوضح الملبس.

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢٣١/٧.

(2) انظر، أسرار العربية، ص ٢٨٤.

(3) انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٩٧/٢–٤٩٨.

(4) شرح المفصل، ٢٣١/٧، وانظر المعنى نفسه في التبصرة والتذكرة، ٩٣/١.

(5) شرح المفصل، ٢٣١/٧.

(6) التبصرة والتذكرة، ٩٣/١.

ولمّا شابهت الأفعال الأسماء كان حقها أن تكون معربة رفعًا ونصبًا وجرًّا مثلها، إلاّ أنّ الأفعـال امتنعت من الجر لسببين ذكرهما ابن يعيش، "أحدهما: أن الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجر والإضافة، فحروف الجر لها معان من التبعيض والغاية والملك وغير ذلك مما لا معنى له في الأفعال، وأمّا الإضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص، والأفعال في غاية الإبهام والتنكير. فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة. الأمر الثاني: أن الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه، والمضاف إليه داخل في المضاف ومن تمامه، وواقع موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان"[1].

فاحتجاج ابن يعيش يقوم على أمرين، وضّح الأول منهما بعلّتين، الأولى هي غياب معاني الأفعال، فهي تخالف الأسماء من هذه الناحية، فامتنع دخول حروف الجر عليها. والثانية تعتمد على الإضافة، إذ المضاف إليه موضّح أو مخصّص، والفعل لا يوضّح ولا يخصّص بسبب إبهامه وتنكيره، والأمر الآخر الذي لجأ إليه ابن يعيش في توضيحه هو الإضافة أيضًا، إذ عالج الموقف تفسيرًا من ناحية مغايرة للأولى، وهي أنّ الفعل والفاعل وحدة، وهما يقعان موقع التنوين في المضاف إليه، وليس من قوة التنوين أن يقع شيئان في موقعه.

هذه التعليلات المتتابعة هدفها تثبيت حكم امتناع الفعل من الجر في ذهن الدارس، وقد كان سيبويه قد أشار إليها بقوله: "وليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[2].

وقد فصّل العكبري (ت ٦١٦هـ) القول في امتناع الفعل من الجر بعلل ست[3]، هي: أنّ الجر في الأسماء ليس أصلاً، إذ كان الأصل الرفع للفاعل، وما حمل عليه، والنصب للمفعول وما حمل عليه. أما الجر فبالحرف وما قام مقامه. والثانية: أنّ الفعل محمول على الاسم في

(١) شرح المفصل، ٢٣٥/٧.

(٢) كتاب سيبويه، ١٤/١.

(٣) انظر، اللباب، ٦٨/١-٦٩.

الإعــراب. والثالــثة: أنَّ إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم، ولو أعرب الفعل بالجر لكان مساويًا للأصل. والرابعة: أنَّ الأفعال لو جرت لزادت على الأسماء في الإعراب. والخامسة: أنَّ الجــرّ يكون بالإضافة، ولا يقع الفعل وفاعله مكان التنوين. والسادسة: أنَّ الجرّ يكون بعامل لا يصح معناه في الفعل.

فــالدارس تتبدّى له صورة اعتماد ابن يعيش على غيره في تفسيره لامتناع جرّ الأفعال المضـــارعة، ممـــا يعنـــي أنّه يبحث عن الأفكار التي تخدم ما يذهب إليه في توضيحه للقاعدة النحوية، كما يعني أن غايته تفسير الحكم النحوي، وإقناع الدارس به، سواء كانت الأفكار له أو لغيره.

وقــد افترض ابن يعيش تساؤلاً، بتجويز أن يدخل الجر على الأفعال على غير ما يدخل فــي الأسماء، وبأدوات غير أدواته في الأسماء، حتى يدفع احتمالية السؤال عن ذلك، وقد أجاب بامتــناع ذلك، وعلّته أنَّ الجرَّ لا يكون إلا بحرف الجرّ أو الإضافة، يقول عن الجر: "إنَّ أدَواته فــي الأسماء على منهاج واحد لا تختلف، فلمّا لم يتسعوا فيه اتساعهم في الرفع والنصب، امتنع دخوله في الأفعال، ولم يجعل له أدوات غير تلك الأدوات، فجعل الجزم فيها مكانه، وساغ دخوله علــيه، إذ كــان حذفًــا وتخفيفًا، إذ الأفعال ثقيلة، فلذلك صار إعراب الأفعال ثلاثة رفعًا ونصبًا وجزمًا"[1].

فوقــوع الجــر حصــرًا علــى أدواته والإضافة، وامتناع قياسه توسعًا على المرفوع والمنصــوب- إذ يقعان للفاعل والمفعول ولغيرهما في الأسماء، كالمبتدأ والخبر وكان وأخواتها وإنَّ وأخواتهــا، مما جعل الفعل يقع مرفوعًا، ومنصوبًا بغير أدواته في الأسماء -امتنع أن تجرَّ الأفعال؛ لامتناع دخول أدوات الجر والإضافة عليها.

وينصــب الفعــل المضارع بدخول عوامل لفظية عليه، وهي أن ولن وكي وإذن، وهي تنصــبه بنفســها، وما عداها بإضمار أن معها. وقد كانت علّة الاختصاص هي التي جعلت هذه

---

[1] شرح المفصل، ٧/٢٣٦.

الألفــاظ عاملـــة في الفعل المضارع. يقول ابن يعيش: "وإنَّما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها"[1]. وقد جعل ذلك بالقياس على حروف الجر التـــي تعمل في الأسماء لاختصاصها بها، ثم بيّن نصب (أنْ) الخفيفة للفعل بالقياس على الثقيلة، مستوحيًا ذلك من كلام ابن الوراق، حيث يقول: "إنَّما وجب النصب بـــ (أنْ) وأخواتها، لأنَّ (أنْ) الخفــيفة مشـــابهة لـــ (أنَّ) الثقيلة في الصورة والمعنى، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم، نصــبت هـــذه الفعـــل، ومـــا ذكرناه من أخواتها محمول عليها"[2]. وقد بيَّن ابن يعيش وجهي المشـــابهة؛ اللفظ والمعنى، بقوله: "وأما عمل النصب خاصة فلشبه (أنْ) الخفيفة بـــ (أنَّ) الثقيلة الناصبة للاسم، ووجه المشابهة من وجهين؛ من جهة اللفظ والمعنى، فأمّا اللفظ فهما مثلان، وإن كان لفظ هذه أنقص من تلك، ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين، فـــلا يحسن عندهم إنَّ أنْ تقوم خيرٌ لك، كما يستقبحون أنْ أنَّ زيدًا قائم يعجبني، في معنى: إنَّ قيام زيد يعجبني، وأمَّا المعنى فمن قبل أنَّ (أنْ) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، كما أنَّ (أنّ) المشـــددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل"[3].

فالعلـــة التـــي اعتمدها ابن يعيش هي علَّة القياس والشَّبَه التي تقوم على تعليل مزدوج؛ الشـــكل الخارجي للفظ، والمضمون الداخلي له، فالحروف نفسها من ناحية، وتشكُّل الاثنتين وما بعدهما باسم واحد من ناحية أخرى جعل قياس الخفيفة على الثقيلة.

ولمَّـــا كانت (لن وكي وإذن) محمولة على (أنْ) في عمل النصب بيَّن ابن الوراق[4] علَّة الحمل، فجعلها في ما تكون له، إذ هنَّ جميعًا يشتركن بالإشارة إلى المستقبل.

---

[1] شرح المفصل، ٧/٢٤١.

[2] علل النحو، ص ١٩٠.

[3] شرح المفصل، ٧/٢٤١.

[4] انظر، علل النحو، ص ١٩٠، وانظر العلَّة نفسها في: أسرار العربية: الأنباري، ص ٢٨٨.

ويـــرى ابن الحاجب أنّ اختصاص (أنْ) بنصب الفعل المضارع دون أخواتها عائد إلى اتفـــاق النحاة على (أنْ) واختلافهم في غيرها، يقول: "خُصَّ (أنْ)؛ لأنّه متفق عليها، وفي غيرها خـــلاف، فـــ (لن) منهم من يقول: أصلها لا أن، و(إذن) من إذْ وأن، و(كي) ناصبة بتقدير (أنْ) فـــيها، وهؤلاء لا ناصب عندهم إلاّ (أنْ) وليس بمستقيم؛ لأنّ (أن وإذن) لهما معنى مستقل، ولو وضع موضعهما ما ذكروه لم يستقم"[1]. فـــ (أنْ) ناصبة وحدها، وغيرها ناصب باشتراك (أنْ) معـــه. وقد أفصح ابن يعيش عن الفرق بين أن ولن، من حيث تقدم المفعول على لن في قولنا: زيدًا لن أضرب، وامتناع ذلك في (أنْ) بعلّة المصدرية. فأن وما بعدها مصدر، ولا يتقدم ما هو فـــي مكانـــه عليه، يقول: "لأنَّ (أنْ) وما بعدها مصدر، فلا يتقدم عليه ما كان في حيّزه، وليس كذلـــك (لن)؛ لأنّها إنّما تنصب لشبهها بأنْ، ووجه الشبه بينهما اختصاصها بالأفعال ونقلها إياها إلى المستقبل كما كانت (أن) كذلك، وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أنَّ الأصل فـــي (لـــن): لا أن، ثـــم خففـــت لكـــثرة الاســـتعمال، كمـــا قـــالوا: أيشٍ، والأصل: أيُّ شيء فخففت"[2].

فابن يعيش في تفريقه بين (أنْ ولن) يذهب إلى أنَّ (أنْ) هي أصل اختصاصها بالأفعال، واشتراكها مع أخواتها حتى تنصب، إضافة إلى أنّها مصدرية، فتتكون بصورة اسم، مما يجعلها تتشـــابه هـــي و(أن) الثقيلة في صورتي الشكل والمعنى. وهو بهذا يميل إلى الرأي القائل بأنّها أصل الاختصاص، وأنَّ أخواتها تعمل بوجودها، ظاهرة أو مضمرة.

وينتصـــب الفعـــل المضارع بأنْ مضمرة بعد حتى واللام وأو بمعنى إلى، وواو الجمع (المعية)، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والفاء في جواب الأمر والنهي، والنفي والاستفهام والتمني والعرض. ويمتنع إظهار (أنْ) مع هذه الأحرف إلاّ اللام إذا كانت لام كي (لام التعليل)، فالإظهار معها جائز؛ لأنَّ (أنْ) والفعل مصدر، واللام يحق لها أن تدخل على المصادر، ولأنّها تقـــع فـــي جـــواب السؤال عن الأفعال، يقول ابن يعيش: "وإنّما جاز ظهور (أن) بعد اللام في

(1) الإيضاح في شرح المفصل، ٢/١٣.

(2) شرح المفصل، ٧/٢٤٢.

الموجب؛ لأن (أنْ) والفعل مصدر، واللام تدخل على المصادر، التي هي أغراض الفاعلين، وهي قابلة أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: لِمَ فعلت؟ فتقول: لكذا، لأنَّ لكل فاعل غرضًا في فعله، وباللام يتوصل إلى ذلك. ولذلك كنت مخيرًا بين حذفها وإظهارها"[١].

فالعلة في ذلك علَّة القابلية، إذ اللام تقبل الدخول على المصادر: لذلك جاز إضمارها كما جاز إظهارها. لكن وجب إظهارها مع النفي حتى لا يدخل الحرف على الحرف، حرف الجر على حرف النفي، يقول ابن الحاجب: "وإنّما وجب الإظهار في مثل: لئلا يعلم، كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي، ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل: لمَّا ولأنَّ؛ لأنّ ذلك مع ما بعده في تأويل الاسم فكأنه لم يدخل إلا على الاسم وجاز مع اللام؛ ليحصل الفرق بينهما، وبين لام الجحود إذا قصد من أول الأمر"[٢].

أمّا ابن يعيش فقد ذهب في هذه المسألة إلى التصريح بعلَّة الثقل والخفة، توضيحًا لامتناع دخول اللام على حرف النفي، فتظهر (أن)، يقول: "إنّهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظ (لا) فيتوالى لامان، وذلك مستثقل، فأظهروا أن؛ ليزول ذلك الثقل؛ لأنَّ حذف (أنْ) إنّما كان لضرب من التخفيف، فلما أدى إلى ثقل من جهة أخرى عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف (أنْ) الناصبة"[٣].

والأفعال المضارعة تنصب بحروف وتجزم بأخرى، وكان جزمها عند ابن يعيش بعلَّة النقل (نقل المعنى)، إذ هي تنقل الأفعال المضارعة إلى معنى آخر، ولا يجوز ذلك في الاسم. فالقياس بالمخالفة على الاسم دعا إلى إدخال الجزم عليها، وهو إعراب مغاير لإعراب الأسماء، يقول: "إنَّ ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، ولمّا كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلاّ في الأفعال، وأمّا (لم ولمَّا) فإنّهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حدٍّ لا يكون في الاسم؛ لأنّ الحد الذي يكون في الاسم إنّما يكون بقرينة الوقت، كقولك: زيد ضارب أمس، ولا يجوز

[١] شرح المفصل، ٢٥٧/٧.
[٢] الإيضاح في شرح المفصل، ١٧/٢.
[٣] شرح المفصل، ٢٥٨/٧.

زيـــد يضـــرب أمس، فتنقل الفعل المضارع إلى الماضي بقرينة كما فعلت في الاسم، ويجوز لم يضرب أمس، فلما نقلته على حدٍّ لا يجوز في الاسم عملت فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمة"[١]. فالجزم لا بد من دخوله على الفعل، فيحدث نقلاً له، يشير ابن الوراق إلى ذلك بقوله: "وجب أن تكون هذه العوامل عاملة؛ لأنَّها قد لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى"[٢].

وعلى رغم أنّ الحروف الناصبة تعمل في الأفعال عملاً لا يكون في الأسماء، إلاّ أنّها لا تكون جازمة، وذلك لعلَّة الشبه بأنَّ الثقيلة، فهي التي حرَفت الحروف الناصبة عن الجزم، يقول ابـــن يعـــيش: "فإن قيل: فالحروف الناصبة نحو: أن ولن وإذن وكي، قد أحدثت في الفعل ما لا يكـــون فـــي الأسماء، فهلا كانت جازمة؟ قيل: لعمري لقد كان القياس فيها ما ذكرت، غير أنَّه عرض فيها شبه من (أنَّ) الثقيلة، فعملت عملها"[٣].

ولا تبدو هذه مؤثرة في فهم الدارس، أي مقنعة لـــه؛ لأنَّ حروف النصب تشابه حروف الجـــزم وتشابه (أنَّ) الثقيلة، فلا بد من تعليل يجعلها تميل إلى (أنَّ) الثقيلة دون حروف الجزم. وإنْ أبديـــتُ الرأي في ذلك؛ وجدتُ حروف النصب خاصة بالمستقبل، الأمر الذي يجعل الحدث يكـــون أو لا يكـــون، أي مشكوك بقطعه وثبوته، فيخالف بذلك حروف الجزم، فتخالف عملها، وتميل إلى (أنّ) الثقيلة.

وذهب الأنباري إلى علّة النقل في توضيح الجزم بحروف الجزم، يقول: "إنَّما وجب أن تعمـــل الجزم، وذلك لأنَّ (لم) لمّا كانت تدخل على الفعل المضارع، فتنقله إلى معنى الماضي، كمـــا أنّ (إنْ) التـــي للشـــرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه"[٤].

---

[١] شرح المفصل، ٧/٢٧٧.

[٢] علل النحو، ص ١٩٨.

[٣] شرح المفصل، ٧/٢٧٧-٢٧٨.

[٤] أسرار العربية، ص٢٩٢.

فقـد جعل عمل حروف الجزم قياسًا على حرف الشرط الذي يعمل الجزم في الأفعال، يقـول: "وإنّمـا وجـب لحرف الشرط أن يعمل الجزم؛ لأنَّه يقتضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم؛ لأنّه حذف وتخفيف"(١).

ولا أرى إقناعًا قويًا في علّة الأنباري، إذ سقوط الحركة بالجزم لا يغير كثيرًا في طول الجملتيـن، وأميـل إلى القول بعلّة المعنى، إذ معنى الشرط يوازي معنى الأمر، فإذا نظرنا إلى دلالـة الشـرط نجده في النهاية يؤدي إلى الأمر، فإن قلنا: إن تدرسْ تنجحْ، هذا يعني أنّا نأمره بالدراسة، ولأنَّ الأمر يقودنا إلى إسقاط الحركة، كان إسقاط الحركة من الشرط أيضًا.

ويبدو لي أيضًا أنَّ العلَّة قد تكون صوتية في جملة الشرط، وذلك أنَّ جملة الشرط تتكون مـن جملتيـن (الشرط وجوابه)، فالشرط ينتهي بنغمة صاعدة، وهذه النغمة الصاعدة، هي التي تسـلب حركة فعل الشرط فيصبح مجزومًا، وهي نفسها التي تسلب حركة جواب الشرط؛ ليبقى صعود النغمة من جهة ولتكون المماثلة الصوتية مع فعل الشرط من جهة أخرى.

والمشـترك بين ابن يعيش والأنباري أنَّ العلّة في عمل حروف الجزم هي انتقال معنى الفعـل، إلاّ أنّ الأول قاسها بالمخالفة مع الأسماء، والآخر قاسها بالمشابهة لحرف الشرط. وإذا نظرنا في الرأيين وجدنا ابن يعيش أكثر تسويغًا في تعليله من الآخر، إذ القياس على المخالف، وهو الاسم، أكثر إقناعًا من القياس على المماثل، وهو حرف الشرط؛ لأنَّ اللبس يكون في تعليل عمل حرف الشرط (وهو الجزم).

ويجـزم الفعـل إذا كان جوابًا للأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، لأنَّه جـواب الشـرط المحذوف في البنية العميقة، يقول ابن يعيش في علَّة جزمها: "لأنَّ هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب. والكلام بها تام، ألا ترى أنك إذا أمرت فإنّما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا؛ لأنّك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيـت بجـواب كان على هذا الطريق، فإذا قلت في الأمر ايتني أكرمك، وأحسِنْ إليّ أشكرك،

---

(١) أسرار العربية، ص ٢٩٢.

فـــتقديره بعد قولك ايتني: (إن تأتني) أكرمك، كأنَّك ضمَّنت الإكرام عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجـــاد الإكرام عند وجود الإتيان، وليس ذلك ضمانًا مطلقًا، ولا وعدًا واجبًا، إنّما معناه: إن لم يوجد لم يجب، وهذه طريقة الشرط، والجزاء، والنهي قولك: لا تزر زيدًا يُهِنْك، على تقدير: إنْ لا تزره يهنك"[1].

وهـــذا التفســير الـــذي ذكـــره ابن يعيش، كان ابن الوراق[2] قد أشار إليه، وذكره ابن الحاجب[3] في شرحه، إلاّ أنَّ ابن يعيش فصَّل الأمر فيه، ووضَّحه بما لا يدع مجالاً للغموض.

---

(1) شرح المفصل، ٧/٢٨٦.

(2) انظر، علل النحو، ص ٤٤١.

(3) انظر، الإيضاح في شرح المفصل، ٢/٣٦.

المبحث الثاني

تعليل أحكام المنصوبات

المفعول المطلق

يــرى الزمخشري أنَّ المفعول المطلق هو المصدر؛ لأنّ الفعل يصدر عنه. وذهب ابن يعيش إلى أنّ المصدر هو المفعول الحقيقي، معلّلاً ذلك بعلّة الإحداث والصدور، إذ الفاعل يوجده ويخـــرجه دون أن يكــون موجــودًا؛ ولأنّ الأفعال تحتاج إليه ويلزمها مفعولاً، يقول: "اعلم أنَّ المصــدر هو المفعول الحقيقي؛ لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تــدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده، نحو: ضربت زيدًا ضربًا، وقام زيد قيامًا"[1].

والملاحــظ أن ابــن يعــيش –في تعليله أنَّ المصدر هو المفعول الحقيقي– اعتمد على أمريــن، أولهمــا: صدوره من الفاعل، وثانيهما: دلالة الأفعال عليه ولزومها له. وكلا الأمرين يثبت أحقية وقوع المصدر مفعولاً.

وقــد أشــار إلـــى ذلك الموصلي، بقوله: "إنَّ الفعل لمّا كان مدلوله المصدر، والمصدر مدلوله الفعل الحقيقي، سمي به لكونه مدلول مدلوله"[2].

ثــم نفـــى الموصلي أن يكون الفعل زمانًا رغم أنَّه يدل على الزمان، معتمدًا على علَّة جوهــر اللفــظ، إذ دلالـــة لفظ الفعل بجوهره دالة على المصدر، بينما الفعل يدل على الزمان بحــركة أو حـــرف، يقول: "فإن قيل: فالفعل يدل أيضًا على الزمان فهلا سمي زمانًا، قيل: لأنَّ دلالته على المصدر بجوهر لفظه، لأنّه مشتق منه على الأصح لما مرَّ، ودلالته على الزمان إمَّا بحركة، أو حرف في أوله، ودلالة جوهر اللفظ أقوى"[3].

فـــالفعل متضمن للمصدر وللزمان، وقد جاء المفعول المطلق مصدرًا لدلالة الفعل عليه بلفظه ولاحتياجه له مفعولاً. فكان مفعولاً في الحقيقة كما يرى ابن يعيش.

---

[1] شرح المفصل، ٢١٤/١.

[2] شرح كافية ابن الحاجب، ٤٨٨/٢.

[3] السابق، ٤٨٨/٢.

تطـــرح مســـألة النداء: عدم إظهار فعل النداء، والمنادى العلم معرفة بالعلمية أو بفعل النداء، وبناء المنادى، وحالة إعراب وصف المنادى، ونداء ما فيه (الـــ) التعريف.

المـــنادى أحد المفعولات، ينصب بفعل محذوف مقدَّر بــ (أنادي)[1]، ولا يجوز إظهار فعـــل النداء، ولعلَّ ذلك يعود -كما يرى ابن يعيش- إلى علة النيابة. فقد ناب حرف النداء عن فعلـــه، وظهور الفعل يعني بالواجب غياب حرف النداء لاستحالة اجتماع النائب والمنوب عنه، كما يعني الإخبار عن المتكلم، والنداء تغيب فيه نفس المتكلم، لأنَّ الكلام يقع على غيره.

فلغـــة التخاطـــب -هـــنا- تقع على المخاطَب لا المخاطِب، لذلك كان المخاطَب مفعولاً بغـــياب المخاطِب. والفارق بين النداء، نحو: يا زيدُ، والإخبار، نحو: ناديتُ زيدًا، حضور نفس المخاطِـــب وغـــيابها. يقول ابن يعيش في علَّة عدم اجتماع حرف النداء مع الفعل. "لأنّ (يا) قد نابـــت عنه، ولأنّك إذا صرّحت بالفعل وقلت: أنادي أو أريد كان إخبارًا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنَّما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: ناديتُ زيدًا"[2].

ولمَّـــا قامـــت (يا) مقام الفعل امتنع اجتماعهما في المقام نفسه، وعلَّل ذلك الأستراباذي (ت ٧١٥هـــ) فقال: "وإنّما وجب حذف الفعل؛ لأنّ حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه، فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب، هذا إذا كان حرف النداء ملفوظًا، ولم يجز أيضًا ذكر الفعل عند حـــذف حـــرف الـــنداء، لـــئلا يلتبس بالإخبار"[3]. وقد ذهب الموصلي[4] إلى أنَّ النداء إنشاء، والحـــروف تـــدل علـــيه، وصيغة الفعل مشتركة بين الإخبار والإنشاء. فلو ظهر الفعل لحصل اللبس. وقد اختلف النحاة في المنادى العلم أهو معرف بالعلمية أم بفعل النداء؟

---

[1] على خلاف بين البصريين والكوفيين. فالبصريون يرون أنّ المنادى المفرد العلم مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنّه مفعول، أما الكوفيون فيرون أنّه معرب مرفوع بغير تنوين. انظر، الإنصاف، ١/٣٢٣، مسألة رقم (٤٥).

[2] شرح المفصل، ١/٢٥٠.

[3] الوافية في شرح الكافية، ص ٨٩.

[4] انظر، شرح الكافية ابن الحاجب، ١/١٨٨.

يذهب ابن يعيش إلى: "أنَّ المعارف كلها إذا نوديت تنكَّرت، ثم تكون معارف بالنداء"[١]. قـال ذلك المبرد[٢]، وأكّده ابن يعيش بقياسه على الأعلام المضافة حيث أبطلت تعريفها الأول، وجعلـت تعريفها بالإضافة، يقول: "إذا ناديت العلم تنكَّر، ثم جُعل فيه تعريف آخر، قصدي غير التعريف الذي كان فيه، وصار ذلك كإضافة الأعلام، ومن المعلوم أنّك لمّا أضفتها فقد ابتززتها تعريفها، وحصل فيها تعريف الإضافة، وذلك نحو: زيدكم وعمركم، فكذلك هاهنا في النداء"[٣].

إلا أن ابن السراج[٤] ذكر أنّ (زيدًا) في قولنا: يا زيد، معرَّف قبل النداء، وهو في النداء معرَّف، ولو كان تعريفه بالنداء، لكان نكرة قبل أنْ يعرَّف، وذلك أنّه قد وقع في الأسماء المفردة مـا لا يشـاركه في غيره، نحو: فرزدق، وزعم أنّ معنى تنكير اللفظ، أن يُجعل تكثيرًا له في الأمَّة، ولذلك استقبح أنْ يكون الاسم معرفة بالنداء، والتعريف الذي كان فيه زال، وحدث بالنداء تعريف آخر.

وقـد دفـع ابـن يعيش هذا الرأي بعلَّة القوة والاستعداد قياسًا على الشمس والقمر. إذ يتعرفان بالألف واللام، وبحذفهما ينكران، وإنْ لم يكن لهما شريك، وفرزدق كذلك، إذ قد يُسمى أكـثر مـن شـخص بهذا الاسم، يقول: "لأنّه ليس ممتنعًا أن يسمي الرجل ابنه أو عبده الساعة فـرزدقًا، فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد، ونظير ذلك أنّ الشمس والقمر من أسماء الأجناس، فتعرفهما بالألف واللام، إذا نزعناهما منهما صارا نكرتين، وإنْ لم يكن لهما شريك في الوجود فإنَّما ذلك بالاستعداد؛ لأنّه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما، وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس كان في الأعلام أسوغ"[٥].

---

[١] شرح المفصل، ٢٥٢/١.

[٢] انظر، المقتضب، ٢٠٥/٤.

[٣] شرح المفصل، ٢٥٣/١.

[٤] انظر، الأصول في النحو، ٣٣٠/١.

[٥] شرح المفصل، ٢٥٣/١.

فابـــن يعيش يميل إلى رأي المبَّرد، وكان ابن الورّاق قد مال إليه أيضًا "لأنَّ الاسم العلم تعـــريفه مـــن جهـــة القصد، وإذا اجتمع القصد إلى النداء تعرَّف المنادى، ألا ترى أنَّ قولك: يا رجـــل، معـــرفة بالقصد و(يا)، فوجب إذا نادينا زيدًا وما أشبهه أن يبطل تعريفه من جهة النية، ويصير ما حصل له من التعريف و(يا)، إذا كان هذا التأويل ممكنًا في (زيد)، وما أشبهه، فحَمْل الشيء على معناه، وما هو حاصل له في الحال أولى"[1].

ثم علَّق ابن يعيش على تعليل بناء المنادى في قولنا: يا زيدُ، وجعل ذلك بعلّة التمكن، إذ بيّـــن أن المنادى يقع موقع غير المتمكن، لأنّه يقع موقع المضمر، فتقول: يا أنت، لأنّ المنادى مخاطَـــب، ولمّا وقع موقع غير المتمكن كان حقّه البناء، يقول: "فإن قيل: فلم بني وحقُّ الأسماء أن تكـــون معـــربة، فـــالجواب: أنّه إنّما بني لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى أنّه وقع موقع المضـــمر. والمتمكنة من الأسماء إنَّما جعلت للغيبة، فلا تقول: قام زيد، وأنت تحدّثه عن نفسه، إنَّمـــا إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتي بضميره، فتقول: قمتَ، والنداء حال خطاب، والمنادى مخاطـــب، فالقـــياس في قولك: (يا زيد) أن تقول: يا أنت، والدليل على ذلك أنَّ من العرب من يـــنادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه، ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنّى، فيُناديه بالمكنَّى على الأصل، فيقول: يا أنت"[2].

وذهـــب أبـــو علـــي[3] الفارســـي إلى أنّ سبب بنائه هو وقوعه موقع الحروف وشبه الحـــروف. كمـــا ذهـــب ابن برهان(ت ٤٥٦هـــ)[4] إلى أنّ الأصل في بنائه أنَّه لا تعليل لذلك؛ واستحسن بناءه لشبهه الكاف في: أدعوك. ويذهب الخوازمي[5] إلى أنَّه مبني لشبهه بالمضمر.

---

[1] علـــل النحو، ص ٣٣٧، وانظر هذا الرأي في أسرار العربية، ص ٢٠٩، والإنصاف، ٣٣٨/١، مسألة رقم (٥٦).

[2] شرح المفصل، ٢٥٤/١.

[3] انظر، الإيضاح في علل النحو، ص ١٨٨.

[4] انظر، شرح اللمع، ٢٧٣/١، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، ٢٦٢/١.

[5] انظر، التخمير، ٣٣٠/١.

وأبـــدى ابـــن يعيش إجابة عن تساؤل افترضه بوقوع المنكور (النكرة غير المقصودة)، والمضـــاف موقع غير المتمكن. ومع ذلك فإنَّهما يعربان، فتقول: يا زيدَ الحق، ويا رجلاً، وذلك بالإشـــارة إلى علَّة المخالفة، إذ يخالف المنكور المعرفة الواقع موقع الضمير المعرفة (أنت) من ناحـــية التنكير، لأنّه معرفة، ولأنَّه لا يضاف، وإلى علَّة التأثير، إذ النداء مؤثر في المفرد ما لم يؤثـــر فـــي المضاف والنكرة، يقول: "فإن قيل فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكـــرته من حيث إنَّهما مخاطبان، فالجواب عنه من جهتين، أحدهما: أنَّ المنادى المفرد المعرفة إنّمـــا بنـــي مع وقوعه الموقع الذي وصفناه؛ لأنّه في التقدير بمنزلة (أنت)، و(أنت) لا يكون إلا معرفة غير مضاف، فخرج المنكور إذ كان مخالفًا لأنت من جهة التنكير، والمضاف؛ لأنَّ أنت غـــير مضاف، فلم يبن لذلك مع تمكُّنه بالإضافة، والوجه الثاني أنَّ المفرد يؤثِّر فيه النداء ما لم يؤثِّر في المضاف والنكرة، فالمضاف معرفة بالمضاف إليه كما كان قبل النداء، والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك، و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بنائه"[1].

أمـــا الأنـــباري فقد جعل علَّة بناء المنادى العلم المفرد بأمرين، أحدهما: أنَّه أشبه كاف الخطـــاب، من ناحية الخطاب والتعريف والإفراد، والآخر: أنَّه أشبه الأصوات، لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها[2].

ويلجـــأ ابن يعيش بعد ذلك إلى العلل الثواني في توضيح بناء المنادى على الحركة، إذ العلَّة الأولى عن بنائه، والثانية عن بنائه على حركة. مستخدمًا في ذلك عبارة: (فإن قيل)، وهي ســـؤال يـــتوقعه من الدارس، يقطع به تساؤلاً قد يقع، يقول: "فإن قيل: فلم بني على حركة ولم كانـــت حركـــته ضمة؟"[3]، يجيب عن هذا التساؤل بعلَّة الأصل، أصل التمكين هو أن يكون له

---

[1] شرح المفصل، ١/٢٥٤.

[2] أســـرار العربية، ص ٢٠٤، وانظر الأمرين في شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/١٨٨، والأمر الأول هو رأي ابن النحاس في التعليقة، ص ٢٧٣، والسيوطي في همع الهوامع، ٣/٣٨.

[3] شرح المفصل، ١/٢٥٥.

الحركة، يقول: "أمّا تحريكه فلأنَّ له أصلاً في التمكن، فوجب أنْ يميز عما بني ولا أصل له في التمكن، فبني على حركة تمييزًا له عن مثل (مَنْ وكَمْ) وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب"[1].

وذكر ابن السراج[2] وابن الورّاق[3] علَّة المخالفة بين ماله أصل في التمكن وما لا أصل لـــه، فمـــا بني على حركة له أصل في التمكن، وما لا يبنى على حركة لا أصل له في التمكن، فغاير المنادى بذلك غيره مما لا أصل له.

ثـــم يلجأ إلى العلل الثوالث، وهي علَّة علَّة العلَّة، لتوضيح سبب بناء المنادى العلم على الضـــم، حيث ظهرت فيها علَّة الشبه، تشبيهًا للمنادى بالغايات، وعلَّة المخالفة للحركات، فيكون منصـــوبًا، ويكـــون محـــركًا بالكسر إذا أضيف إلى ياء المنادي، يقول: "وخُصَّ بضم لوجهين، أحدهمـــا: شـــبهه بالغايـــات، نحو: قبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ المنادى إذا أضيف أو نكر أعـــرب، وإذا أفرد بني كما أنَّ (قبل وبعد) تعربان مضافتين ومنكورتين، وتبنيان في غير ذلك، فكمـــا بني (قبل وبعد) على الضم كذلك المنادى المفرد يبني على الضم. والثاني: أنَّ المنادى إذا كان مضافًا إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة، والاكتفاء بالكسر منها، وإذا كان مضافًا إلـــى غائـــب كان منصوبًا، وكذلك إذا كان منكورًا، فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبنـــي، جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه، وهو الضم، فذلك علَّة بنائه على الضم"[4].

وذكـــر ابـــن السرّاج[5] وابن الورّاق[6] تلك العلة، أما المبرد فقد ذهب إلى أنَّ علَّة بناء المـــنادى المفـــرد على الضم خروجه عن الباب المعرب، ومضارعته ما لا يكون معربًا، نحو:

---

(1) شرح المفصل، ١/٢٥٥.

(2) انظر، الأصول في النحو، ١/٣٣٣.

(3) انظر، علل النحو، ص ٢٣٤، وانظر المعنى ذاته في التعليقة: ابن النحاس، ص ٢٧٣، وأسرار العربية، ص ٢٠٤.

(4) شرح المفصل، ١/٢٥٥.

(5) انظر، الأصول، ١/٣٣٣.

(6) انظر، علل النحو، ص ٣٣٥.

الضـــمائر، يقول: "إنْ كان المنادى واحدًا مفردًا معرفة بني على الضم، ولم يلحقه تنوين، وإنَّما فُعِل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معربًا، وذلك أنَّك إذا قلت: يا زيدُ. ويا عمـــرو، فقـــد أخرجته من بابه، لأنَّ حدَّ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحد عن واحدًا غائب، والمخبر عنه غيرها، فتقول: قال زيد، فزيد غيرك، وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد، وأنت تعنـــيه، أعنـــي المخاطب، فلما قلت: يا زيدُ خاطبته بهذا الاسم. فأدخلته في باب ما لا يكون إلاّ مبنيًا، نحو: أنت وإياك والتاء في قمت، والكاف في (ضربتك، ومررت بك)، فلما أخرج من باب المعـــرفة، وأدخـــل في باب المبنية لزم مثل حكمها، وبنيته عليها لتخالف به جهة ما كان عليه معربًا، لأنَّه دخل في باب الغايات"[1].

ويجـــوز في وصف المنادى، نحو: يا زيد الطويل، أن ترفعه حملاً على اللفظ، وتنصبه حملاً على الموضع، ويبدي ابن يعيش تساؤلاً عن ذلك، بالإشارة إلى أنَّ المنادى لا يكون بمنزلة أمـــس، أي أنَّـــه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ، نحو: (رأيتُ زيدًا أمس الدابرِ) بالخفض على النعـــت، وقـــد أوضح تلك المسألة بعلَّة أصالة الحركة في البناء، إذ ضمة المفرد المنادى حركة مشـــابهة لحركة الإعراب، أمَّا حركة (أمس)، فهي متوغلة في البناء، فكل منادى مفرد مضموم، ولـــيس كل ظرف مكسورًا. يقول ابن يعيش: "الفصل بينهما أنَّ ضمة النداء في (يا زيدُ) ضمة بـــناء مشابهة لحركة الإعراب، وذلك لأنَّه لمَّا اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلَّة لرفعه، وليس كذلك (أمس)، فإنَّ حركته متوغلة في البناء، ألا ترى أنَّ كل اسم مفرد معرفة يقع مـــنادى فإنَّه يكون مضمومًا، وليس كل ظرف يقع موقع (أمس) يكون مكسورًا، ألا تراك تقول: فعلت ذلك اليوم وأضرب عمرًا غدًا، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في (أمس)"[2].

---

(1) المقتضب، ٤/٢٠٤-٢٠٥، وانظر العلة نفسها في الوافية في شرح الكافية، ص ٩٠، واللمع ١/٢٧٤ وأسرار العربية، ص ٢٠٥، والإنصاف، ١/٣٢٦، مسألة رقم (٤٥).

(2) شرح المفصل، ٢/٢٦١ - ٢٦٢.

وذكر سيبويه هذا وقال: "من قبل أنَّ كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدًا، وليس كلُّ اسم في موضع أمس يكون مجرورًا، فلمَّا اطَّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته"[1].

وقد أوضح ابن الورَّاق كلام سيبويه، بقوله: "إنَّما جاز حمل النعت على اللفظ في المنادى؛ لأنَّ الضم قد اطَّرد في كل مفرد، فصار اطِّراده يجري مجرى عامل أوجب له ذلك، فشبِّهت الضمة في المنادى بحركة الفاعل، لما ذكرناه من الاطِّراد[2]، وإنَّما يجب ذلك في عامل الرفع، وإنَّما قبح في ما لا ينصرف في حال الجر، فليس ذلك بمطَّرد في اسمٍ، فصارت الفتحة عارضة، فلم تبلغ من قوَّتها أن تشبَّه بالحركة التي تَجِبُ من أجل عاملٍ، فإذا كان كذلك، فإنَّ حمل النعت على الموضع[3] الذي قد عمل فيه عامل واحد، ولم يجز حمل النعت على حركةٍ عارضة لما ذكرناه"[4].

والمبهم في النداء شيئان، أيُّ واسم الإشارة، وأيُّ أشد إبهامًا من أسماء الإشارة، ذهب ابن يعيش إلى تفسير ذلك بعلَّة التركيب، فـ (أيُّ) تبقى على حالها دون تثنية أو جمع، يقول: "وهي أشد إبهامًا من أسماء الإشارة ألا ترى أنَّها لا تثنى ولا تجمع، فتقول: يا أيُّها الرجل، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيُّها الرجال، ولذلك لزمها النعت"[5] وهي أشدُّ إبهامًا، لأنَّها لا معنى لها في نفسها[6].

ولمَّا لم يستطع النحاة نداء ما فيه (ال) التعريف توصلوا إلى ندائه بوساطة أيّ، مع أنَّها موغلة في الإبهام، وجرى التغيير في الإفراد والتثنية والجمع على المنادى الحقيقي. وقد أظهر ابن يعيش علَّة امتناع اجتماع حرف النداء مع الألف واللام، لامتناع اجتماع تعريفين من ناحية،

---

(1) كتاب سيبويه، ١٨٣/٢، وانظر ذلك التعليل في التعليقة، ابن النحاس، ص ٢٧٦.

(2) أي اطراد الرفع في كل اسم مفرد في النداء.

(3) هو موضع النصب.

(4) علل النحو، ص ٣٣٨.

(5) شرح المفصل، ٢٧١/٢.

(6) انظر: علل النحو: ابن الوراق، ص ٣٤٥.

ولاختلاف الدلالة بينهما من ناحية أخرى، إذ الألف واللام يقعان للغائب، لأنَّهما تعريف العهد، بينما النداء يكون للحاضر، يقول: "العلَّة في ذلك أمران، أحدهما: أنَّ الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصًا، وإذا قصدت واحدًا بعينه صار معرفة كأنَّك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يجمع بينهما لذلك، لأنَّ أحدهما كاف، وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستغنى به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذا وشبهه، الثاني: أنَّ الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أنَّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب الحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين"[1].

وكان سيبويه قد منع نداء ما فيه الألف واللام بقوله: "لا يجوز أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة"[2].

ويبدي ابن يعيش تساؤلاً عن امتناع نداء ما فيه الألف واللام حتى لا يجمع تعريفان بأنَّه إذا كان ذلك كذلك، فلماذا يجتمع حرف النداء مع اسم الإشارة، مع أنَّ الاثنين معرفان؟ يجيب عن التساؤل بعرض الحديث عن المسألة من جوانبها المختلفة، تفسيرًا وتعليلاً وتسويغًا لها، ونشرًا لفهمها، بوجهين: أحدهما رواه عن المازني، وهو أنَّ اسم الإشارة لمَّا دعوته "نزعت منه الإشارة التي كانت فيه، وألزمته إشارة النداء، فصارت (يا) عوضًا من نزع الإشارة"[3]. أمَّا الوجه الثاني، فهو يعتمد على التقريب في الدلالة بين المعرفتين، إذ الإشارة تعريف لحاضر بوساطة حاسة البصر، والنداء تعريف لحاضر أيضًا، يقول: "إنَّ تعريف الإشارة إيماء وقصد

---

(1) شرح المفصل، ٢/٢٧٤ – ٢٧٥.

(2) كتاب سيبويه، ١٩٥/٢، وانظر هذا المنع في الأصول ٣٣١/١، واللباب ص ٩١، والإنصاف ٣٣٧/١، مسألة رقم (٤٦).

(3) شرح المفصل، ٢٧٥/٢.

إلـــى حاضر لتعرفة لحاسة النظر، وتعريف النداء خطاب لحاضر، وقصدٌ لواحد بعينه، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد"[1].

وقد علل محمود عبيدات[2] امتناع (يا) النداء مع ما فيه لام التعريف بعلّة صوتية مفادها أن نداء المعرف بأل يفترض تقصير الحركة الطويلة في (يا)، وذلك بسبب تشكل مقطع صوتي من نوع (ص ح ح ص)، إذ تميل اللغة في كثير من الأحيان إلى تقصير الحركة الطويلة لتصبح (ص ح ص). ولأنَّ (يـا) الـنداء تستخدم لنداء القريب والبعيد، فإنَّ تقصير الحركة الطويلة لا يتناسـب وغرضها الدلالي في نداء البعيد، الذي يحتاج إلى زيادة في الإطلاق، فتوضع الواسطة (أيّ) للمحافظة على الإطلاق الذي تحققه الفتحة الطويلة في نداء البعيد، أما ما نودي مباشرة من ذوات الألف واللام، فيمكن تفسيره بأن القرب الحاصل بين المنادي والمنادى قد يفسر دخول (يا) مباشرة.

المندوب

ذُكــر المندوب مع النداء؛ لأنَّه مدعو على سبيل التفجع، وأكثر ما يقع في كلام النساء، فهــنَّ أكــثر تفجعًا من الرجال وأكثر شكوى، فالندبة بكاء ونواح، وإظهار ضعف، لذا ظهر في كلامهــنَّ. علَّــل هــذا ابن يعيش بقوله: "أكثر ما يقع في كلام النساء؛ لضعف احتمالهن، وقلّة صبرهن"[3].

ولا يقــع المــندوب إلاّ بأشــهر الأسماء حتى يكون الكلام مفهومًا لدى السامع، ومثيرًا لإدراكــه، وعــاذرًا للــنادب، يقــول ابن يعيش: "وجب أن لا يندب إلاّ بأشهر أسماء المندوب وأعرفها، لكي يعرفه السامعون فيكون عذرًا له عندهم، ويعلم أنَّه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبُّر عند مثله"[4].

---

(1) شرح المفصل، ٢/٢٧٥.

(2) الرجز والتقعيد اللغوي، ص ٧٧، رسالة دكتوراه في اللغة والنحو في جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م.

(3) شرح المفصل، ٢/٢٨٧.

(4) السابق، ٢/٢٨٩.

وقـــد صرَّح سيبويه -نقلاً عن الخليل- بذلك، فقال: " إذا ندبت فإنَّما ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأعـــرف الأسماء، وأن تخصَّ ولا تبهم؛ لأنَّ الندبة على البيان.... لأنَّك إذا ندبت تخبر أنَّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أنْ تبهم"[١].

وقد أكَّد النحاة قول سيبويه فقال المبرد: "اعلم أنَّك لا تندب نكرة ولا مبهمًا ولا نعتًا. لا تقـــول: يـــا هـــذاه، ولا: يا رجلاه، إذا جعلت رجلاً نكرة، ولا يا زيد الظريفاه، لأنَّ الندبة عُذر للتفجُّع، وبها يُخبر المتكلِّم أنَّه قد ناله أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم"[٢].

وتـــندب المعرفة لا النكرة، ووضح الأنباري ذلك عن البصريين، فقال: "أمَّا البصريون فاحـــتجوا بـــأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الاسم النكرة مبهم لا يخص واحدًا بعينه، والمقصـــود بالندبة أن يُظهر النادب عذره في تفجّعه على المندوب ليسَاعد في تفجعه، فيحصل التأسي بذلك فيخفُّ ما به من المصيبة، وذلك إنَّما يحصل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة"[٣].

الترخيم

الترخـــيم من خصائص النداء؛ لكثرة النداء في كلام العرب، لأنَّ الترخيم تخفيف؛ وَهُمْ خففوا ما كثر استعماله، وقد اختصَّ بالمنادى؛ لأنَّ النداء قد كثر فيه التغيير، لأنَّه موضع تخفيف وتنبيه بالأسماء المشهورة[٤].

وقـــد جُعـــل من شروط الترخيم أن يكون مفردًا غير مضاف، إذْ علَّله ابن يعيش بقوله: "لأنَّ الاســـم المفرد قد أثَّر فيه النداء، وأوجب له البناء بعد أن كان معربًا، والمضاف والمضاف إلـــيه لـــم يؤثِّر فيه النداء، بل حالهما بعد النداء في الإعراب كحالهما قبل النداء، فلمَّا كان حكم المفـــرد في النداء مخالفَ حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنَّما يسوغه النداء جاز، ولمَّا كان

---

(١) كتاب سيبويه، ٢٢٧/٢.

(٢) المقتضـــب، ٢٦٨/٤، وانظر المعنى نفسه في الجمل في النحو: الزجاجي، ص ١٧٦ واللمع في العربية: ابن جنى ص ١٢٠، وأسرار العربية: الأنباري ص ٢٢٠.

(٣) الإنصاف ٣٦٣/١، المسألة رقم (٥١).

(٤) انظر، اللباب، العكبري، ٣٤٥/١.

المضـــاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير الـنداء لا يجـوز فـيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع، والذي ورد من الترخيم عن العرب إنَّما هو في المفرد، نحو: يا حار، ويا عام"[1].

فالعلَّة في ترخيم المفرد المنادى علَّة تأثير، فالاسم المفرد قد أثَّر فيه النداء فجعله مبنيًا، بيـنما لم يؤثِّر في المضاف في ما دخله الترخيم. تلك العلَّة التي أودعها ابن يعيش شرحه، كان الأنباري [2] قد ذهب إليها.

وسـاغ ترخـيم مـا فيه تاء التأنيث، وإنْ لم يكن علمًا، نحو: يا ثُبَ، ويا عِضَ في ثبة وعضة لعدة أسباب ذكرها ابن يعيش، هي: كثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث، وأنَّ التاء تُغيَّر إلى هـاء فـي الوقف، وتدخل في الكلام كثيرًا، فحذفت تخفيفًا دون إحداث خلل ببنية الكلمة، يقول: "لكـثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث، فإنَّه لم يكثر في شيء ككثرته لما تقدم من أنَّه كاسم ضم إلى اسـم، لأنَّ تـاء التأنيـث تبدل هاء في الوقف أبدًا مطردًا، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيـث؛ لأنَّهـا قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث، نحو: قامت هند، وتدخل المذكر توكيدًا ومـبالغة، نحو: علامة ونسابة، فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها، وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة؛ لأنَّ التغيير اللازم لها من نقلها من التاء يسهل تغييرها بـالحذف؛ لأنَّ التغيـير مؤنس بالتغيير، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها، قلَّتْ حروفها أو كثرت شائعًا كان أو خاصًا"[3].

وقد أبدى النحاة تعليلاً في حذف الهاء، فابن الورَّاق يرى أنَّ العلَّة في حذفها أنَّها ليست مـن أصـل الاسم، يقول: "أمَّا ما كان ثالثه الهاء، فإنَّما جاز ترخيمها، لأنَّ الهاء ليست من بناء الاسم، وإنَّما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فلمَّا كانت في المعنى منفصلة جاز حذفها"[4].

---

(1) شرح المفصل، ٣٠٠/٢.

(2) انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٥٠/١، مسألة رقم (٤٨).

(3) شرح المفصل، ٣٠١/٢.

(4) علل النحو، ص ٣٥٠-٣٥١، وانظر، أسرار العربية، ص ٢١٥، وانظر، شرح اللمع، ٢٩٠/١.

وجعل الجرجاني علَّة حذفها أنَّها أكثر الحروف زيادة، يقول: "ومما يختص بتاء التأنيث أنَّــك تقول في (ثُبَةَ): يا ثُبَ، فتحذف التاء، وإن كان الاسم يبقى على حرفين، وذاك لأجل أنَّهما أقعد الحروف في الزيادة، لإتيانها منفصلة في الغالب، نحو: ضارب وضاربة"[1].

نخلــص مــن هذه الأقوال إلى الإشارة أنّ حذفها يكون لعلَّة الزيادة، إذ هي زائدة على الاســم، والداخــل علــى الشـــيء يسهل حذفه، لأنّه ليس أصلاً فيه. ويبدو لي أنَّ لحذفها بعدًا اجتماعيًا، إذ إنَّ الترخيم إنَّما يكون في مواضع التدليل والتحبب لذلك يكثر في شعر الغزل، وفي حالات التدليل والتحبب يقلل الإنسان من بنية الكلمة فيسقط بعضًا من حروفها، فالترخيم إنَّما هو حذف من أجل تحقيق غرض التدليل والتحبب.

التحذير

الــتحذير واحــد مــن المنصوبات بإضمار الفعل، يقول الزمخشري: "ومن المنصوبات بــاللازم إضــماره قولــك فــي الــتحذير: إيــاك والأســد، أي: اتــق نفســك أنْ تــتعرض للأسد"[2].

يوضـــح ابن يعيش المثال المذكور مع أنَّ الأسد معطوف على (إياك) بالواو، وهو يعني الشــركة فــي الفعــل والمعنى، أي: الأمر لنفس المخاطب بالمباعدة على سبيل التحذير وللأسد كذلك، فيكون الاثنان محذورًا مخوفًا. يقوم توضيحه على أن البعد والقرب باشتراك، أي: أنَّك إذا بعــدت عــن الأسد، بَعُدَ الأسد عنك بالضرورة، وهو لا يمنع أن يعمل العامل في معمولين، إذ أوضـــح ذلــك بقول: أعطيت زيدًا درهمًا. إذ العامل وهو الفعل، قد تعدى إلى الآخذ والمأخوذ، يقــول: "إنَّ البعد والقرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيدًا بالإضافة إلى شيء، وقريبًا بالإضافة إلـــى شـــيء آخر غيره، وههنا إذا تباعد عن الأسد، فقد تباعد الأسد عنه فاشتركا في البعد. أما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الأسد عليه، لأنَّ العامل قد يعمل في المفعولين، وإنْ اختلف

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح، ٧٩٨/٢.

[2] شرح المفصل: ابن يعيش، ٣١٢/٢.

معـــناهما ألا تـــراك تقول: أعطيت زيدًا درهمًا، فيتعدى الفعل إليهما تعديًا واحدًا، وإن كان زيد آخـــذًا والدرهم مأخوذًا، فهما مختلفان من جهة المعنى، فكذلك ههنا إذا عطفت الأسد على إياك شـــاركه في عمل الفعل المحذوف، وإن اختلف معناهما، فالمخاطب حذر خائف، والأسد محذور منه مخوف، وإن كان الفعل قد تعدى إليهما إلاّ أنَّ تعديه إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف"[(١)].

وبهذا قال الموصلي[(٢)]، إذ وجود البعد للمخاطب ملزم لبعد الأسد.

يذكـــر ابن يعيش أنَّ الفعل المقدَّر لا يعمل في مفعولين، لذلك لا يجوز حذف الواو من الأســـد، فنقول: إياك الأسد، وتعليل هذا الأمر عنده يقوم على قوة العامل، حيث لا يقوى الفعل المضـــمر علـــى أن يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وإنَّما يحتاج إلى ما يسانده في المفعول الثاني، يقـــول: "لأنَّ الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر، نحـــو: إيـــاك والأسد، وإياك من الأسد، فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه، ثم عديته إلى الثاني بحرف جر"[(٣)].

تقـــوم تعلـــيلات ابـــن يعـــيش في هذه المسألة على نظر ذي إمعان في معاني الأشياء، ودلالات التركيـــب، ممـــا يفصح عن قدرة عالية في تفسير المسائل النحوية، في ضوء تفسيره البيِّـــن، إذ حقـــيقة المخاطـــب الـــبعد عـــن الأسد، وإذا كان ذلك، فقد كان بعد الأسد أيضًا عن المخاطـــب، مـــع أنَّ الأول خـــائف حاذر، والآخر مخوف ومحذور منه، إلاّ أنهما يشتركان في الابتعاد؛ لأنَّ وقوع البعد من الأول يستدعي باللزوم وقوعه من الآخر.

أمـــا علَّة القوة فهي علَّة معنوية لجأ إليها- هنا- تفسيرًا لامتناع إسقاط حرف العطف، وهي تعتمد على تعدي المحذوف (الفعل) بنفسه، حيث أثبت بها امتناع حذف حرف العطف، فلا يكون الفعل محذوفًا ومتعديًا إلى مفعولين في الآن نفسه، وهي علَّة في حقائق الأشياء، إذ الشيء ربَّما لا يحقق بحضوره مستلزماته وحاجاته، مما يعني أنَّ غيابه يستدعي بالطبع الشك في تحقق

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣١٢/٢ - ٣١٣.

(٢) انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ١ /٢١٤.

(٣) شرح المفصل، ٣١٣/٢.

المستلزمات، فيوجب له مساعدًا في أثناء غيابه، وهذا ما يجري على الفعل المقدَّر بمساعدة (الواو) أو حرف الجر.

المفعول معه

يقع المفعول معه بعد الواو وفعل لازم أو منته في التعدي، نحو: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل.

وقد علَّل ابن يعيش امتناع خفض ما بعد الواو مع أنَّها موصلة ما قبلها إلى ما بعدها كحروف الجر، ومع أنَّها تنوب عن (مع) وهي خافضة، بعلَّة المشابهة بحروف العطف، فلا تستعمل الواو بمعنى (مع) إلاّ في حين وقوعها عاطفة، يقول: "إنَّ الواو في المفعول معه من نحو: قمت وزيدًا، جارية – هنا– مجرى حروف العطف، والذي يدل على ذلك أنَّ العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلاّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قمت وزيدًا، لم يمتنع أن تقول: قمت وزيدٌ، فتعطفه على ضمير الفاعل، وكذلك إذا قلت: لو تركِتْ الناقةُ وفصيلُها لرضعها، لو رفعت الفصيل بالعطف على الناقة لجاز"[1].

وكان المجاشعي قد صرح بتلك العلَّة، يقول: "لا تستعمل الواو بمعنى (مع) إلاّ في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفة. فلمَّا كانت جارية مجرى حروف العطف، لم تعمل حروف العطف شيئًا سوى أن تُدْخِل ما بعدها في إعراب ما قبلها"[2].

فعلَّة المشابهة هي المعتمدة في تفسير هذه المسألة، إذ هي تشبه (مع)، لكنها لا تكون مكانه إلاّ في الموقع الذي يكون هو فيه في موقع حرف العطف، فأشبهت بذلك (مع) العاطفة، أي: أنَّها مشابهة في الأداء عمل حروف العطف. وهي ليست عاملة في ما بعدها، وقد علل ابن يعيش امتناع عملها بالإشارة إلى علَّة الأصل، أي أنَّ الأصل فيها هو العطف، يقول: "إنَّ الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنَّها في مذهب العطف، وذلك لأنَّها في الأصل عاطفة والعاطفة فيها

---

[1] شرح المفصل، ٣٥٧/٢.

[2] شرح عيون الإعراب، ص ١٨٤.

معنيان: العطف والجمع، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها"[1].

فالواو في المفعول معه مختلفة عن الواو العاطفة، إذ العاطفة توجب الشركة في المعنى، وليست كذلك الواو التي في المفعول معه، لأنَّها للمصاحبة فقط، فهي جامعة غير عاطفة بينما واو العطف، جامعة عاطفة[2].

المفعول له

يشترط في المفعول له أن يكون مصدرًا، وأن يكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي يسبقه، وقد سوَّغ ابن يعيش ذلك "لأنَّه علَّة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنَّما يكون حدثًا لا عينًا، وذلك من قبل أنَّ الفعل إمَّا أن يجتذب به فعل آخر كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك، وزرتك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال، وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة، وإمَّا أن يُدفع بالفعل الأول معنى حاصلٌ كقولك: فعلت هذا حذر شرِّك، فالحذر معنى حاصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علَّة بخلاف العين الثابتة"[3].

فتعليل ابن يعيش يعتمد على معنى المفعول له، لأنَّه يلجأ إلى تعليل وقوع الفعل، وعليه لا بد أنْ يكون المفعول له مصدرًا؛ أي: حدثًا، لأنَّه يحدث تعليلاً لحدوث فعله، ففي (زرتك لابتغاء معروفك) يكون الابتغاء هو التعليل لفعل الزيارة، ولأنَّ المفعول له حدث ينقضي بانقضاء فعله كان مصدرًا.

---

(1) شرح المفصل، ٢/٣٥٨.

(2) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٨٥، وانظر هذا الرأي في شرح المفصل: ابن يعيش ٢/٣٥٩ واللباب في علم الإعراب: الاسفرائيني، ص ٨٣.

(3) شرح المفصل، ٢/٣٦٦.

ولا يقع المفعول له، إلاّ في المصدر، لأنَّ الفعل لا يقتضي أنْ يقع إلاّ لمعنى مصدَّرٍ فيه عذر، ولا يقتضي أن يقع إلاّ في زمان أو مكان[1].

وقد علَّل الخوارزمي اشتراط المصدرية في المفعول له، بأنَّ المصدر في ذلك يكون التقدير فيه قليلاً، فيكون المعنى واضحًا محددًا، يقول: "شُرِط المصدر في المنصوب بمعنى الَّلام، لأنَّه متى كان مصدرًا كان الإدراج[2] فيه أقل، ألا ترى أنَّك إذا قلت: جئتك إكرامًا لك، ثم رجعت بهذا الكلام إلى الحقيقة لم يحتج فيه إلى إضمار اللام، وذلك أن تقول: جئتك لإكرامك، ولو قلت: جئتك جاهًا لك، ثمَّ رجعت به عن حقيقته، فكما يُحتاج فيه إلى إضمار اللام يحتاج فيه إلى إضمار شيء آخر، وذلك أن تقول: جئتك ليحصل لي جاه"[3].

أمَّا عن وقوع العامل في المفعول له من غير لفظه، نحو: زرتك طمعًا في برِّك، فكان تعليل ابن يعيش أنَّ المفعول له علَّة للفعل، أي: به يتم تعليل تحقق الفعل، فلفظ الفعل لا يحقق وجوده، وإنمَّا يحتاج إلى لفظ مختلف ليحقق وجوده، فلا نقول: زرتك لزيارة؛ "لأنَّ المفعول له علَّة لوجود الفعل، والشيء لا يكون علَّة لنفسه، إنَّما يتوصل به إلى غيره، وإنَّما قلنا إنَّه علَّة وعذر لوقوع الفعل؛ لأنَّه يقع في جواب: لِمَ فعلت؟ كما يقع الحال في جواب: كيف فعلت؟، وإنَّما كان أصله أن يكون باللام؛ لأنَّ اللام معناها العلة والغرض، نحو: جئتك لتكرمني"[4].

فحقيقة المفعول له أن يعلِّل وقوع غيره، لا أن يعلل ما كان من جنسه، وهو أصلاً يكون باللام، إلا أنها قد تحذف، وعلل ابن يعيش حذفها بعلَّة قوة فعل المفعول له، حيث وازنه بواو المفعول معه، فاللام تحذف "لأنَّ دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول

---

(1) انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٦٥.

(2) أظن الإدراج هو التقدير والتأويل.

(3) التخمير، ١/٤١٩.

(4) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣٦٦/٢.

معـــه، وذلك لأنَّه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلاّ لغرض وعلَّة، وليس كل من فعل شيئًا يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب"[١].

وذهب المجاشعي في توضيح تلك الصورة إلى أنَّ الفعل يقع لغرض ما، وليس ذلك في المفعول معه من جهة معنى الفعل، أمَّا ناحية اللفظ فالواو في المفعول معه نُقِلَت مِن العطف، فلا يكون نقل وحذف، فاختلف عن اللام في ذلك [٢].

وقــد فسَّــر ابن يعيش شرط كون المفعول له لفاعل الفعل المعلل، باعتماده على تعليل الفعــل، إذ هو علَّة وجود فعله، فهو مرتبط بوجوده، متمم له، لذا فهو جزء منه في الحقيقة؛ لأنَّ العاقل يفعل الفعل ويعلِّله، يقول معللاً: "لأنَّه علَّة وعذر لوجود الفعل، والعلَّة معنى يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمنًا له صار كالجزء منه يقتضي وجودُه وجودَه"[٣].

وقد وقع هذا الشرط "لأنَّ المصدر علَّة للفعل وعذر لــه، والعلَّة تقوم مع المعلول وجودًا وعدمًــا فــإذا قلت: ضربت ابني تأديبًا، كان الضرب لك، وكذلك يكون التأديب لك؛ لأنَّه معنى داخل تحت الأول، ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل، لخلا الفعل من علَّة، وذلك لا يجوز لأنَّ العاقل يفعل فعله لسبب منه لا من غيره"[٤].

أما اشتراط كون المفعول له مقارنًا لفعله في الوجود، فقد ذهب ابن يعيش في تعليل ذلك معتمدًا على علَّة المعنى، فالمفعول له علَّة للفعل، ولا يجوز أن يختلفا في الزمان، فهما ملتزمان بزمــن واحــد، يقول: "فلأنَّه علَّة الفعل، فلم يجز أن يخالفه في الزمان، فلو قلت: جئتك إكرامك الزائـــر أمس كان محالاً؛ لأنَّ فعلك لا يتضمن فعل غيرك"[٥]. وإذا فُقِد أحد من هذه الشروط لم يكن بد من اللام.

---

[١] شرح المفصل: ابن يعيش، ٣٦٧/٢.

[٢] انظر، شرح عيون الإعراب، ص ١٦٤.

[٣] شرح المفصل، ٣٦٨/٢.

[٤] شرح المقرب لابن عصفور: علي محمد فاخر، ٧١٨/٢.

[٥] شرح المفصل، ٣٦٨/٢.

فابن يعيش وضح تلك الشروط بتعليلاته التي يرمي من ورائها إلى دفع غائلة الهوى عن أحكـام المفعـول لـه، حتى يبرز متطلبات الفهم لتلك الأحكام التي تمثل جزءًا من فهمنا للنحو العربي.

تنكير الحال والتمييز

يشترط في الحال أن تكون نكرة، يقول الزمخشري: "وحقُّها أن تكون نكرة[١]" وقد فسَّر ابـن يعيش كون الحال نكرة باعتماده على المعنى، إذ هي في المعنى خبر ثان، وبالاعتماد على القـياس الممـاثل، إذ قاسـها على التمييز، يقول: "إنَّما استحقت الحال أنْ تكون نكرة؛ لأنَّها في المعنى خبر ثان ، ألا ترى أنَّ قولك: جاء زيد راكبًا، قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حـال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ لأنَّها مستفادة، وأيضًا فإنَّها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله"[٢].

وذهـب ابن الورَّاق[٣] إلى أنَّها تنكَّر لعلَّتين، الأولى: أنَّها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلـو كانت معرفة لم يستفدْها المخاطب، والثانية: أنَّها مضارعة للتمييز، ووجه المضارعة أنَّك تبيِّن بها، كما تبيِّن بالتمييز نوع المميَّز.

وقـد جُعلتْ الحال نكرة كذلك؛ لأنَّها تأتي نعتًا للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ عليه الفعل دون ذكره، ففي قولنا: جاء راكبًا، دلَّ الفعل (جاء) على المجيء، ودلَّ (راكبًا) على مجيء موصوف بركوب، فإذا كانت الحال تجري مجرى الصفة للفعل، وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة[٤].

---

(١) شرح المفصَّل: ابن يعيش، ٢/٣٨٦.

(٢) السابق، ٢/٣٨٦.

(٣) انظر، علل النحو، ص ٣٧١.

(٤) انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ١٧٨.

والملاحـــظ أنَّ الحـــال جاءت نكرة لمطابقة المصدر المتضمن للفعل النكرة، فالعلة في تنكـــير الحـــال علَّة مطابقة مع مصدر الفعل، فالحال والمصدر يستويان في التنكير، ولعلَّ هذا التعليل أكثر إمعانًا وعمقاً في تعليل تنكير الحال.

أمَّا أن تكون الحال مضارعة للتمييز، فأمر يستحضر -في ذهن الدارس- سؤالاً معاكسًا يقـــوم علـــى قياس التمييز على الحال. مع أنَّ كثيرًا من النحاة[1] فسَّر تنكيرها بوقوعها خبرًا، وبوقوعها مشابهة للتمييز.

أمَّا ابن الحاجب فقد علَّل تنكير الحال بعدم مشابهتها للصفة، وعلَّل تنكيرها بكونها حكمًا أيضـــا، إذ الحُكْـــم يجب أن ينكَّر، لذا كانت نكرة؛ لأنَّها حُكْم، يقول: "ومن حقِّها أن تكون نكرة، وذلك من وجهين: أحدهما، ألاّ تشبَّه بالصفة، والثاني: أنَّ الحال حكمٌ كالخبر، والأحكام يجب أن تكـــون نكرات؛ لأنَّ التعريف بالمعروف هذرٌ عليه، ولذلك قالوا في (زيدٌ القائمُ): إنَّه ليس بخبر على الحقيقة، وإنمَّا الخبر مقدَّر به، بقولك: زيد محكوم عليه بالقائم"[2].

وذهب في أماليه[3] إلى أنها تنكَّر للفرق بينها وبين الصفة من جهة، نحو: ضربتُ زيدًا القـــائم، لاشتباهها بالصفة. ومن جهة ثانية يكون المقصود بالحال الهيئة، وهي تحصل بالمعرفة والنكرة. والنكرة أولى؛ لأنَّها أخفّ لفظًا وتقديرًا، أمَّا اللفظ: (فقائم) أخفُّ من (القائم)، أمَّا تقديرًا: فلأنَّ أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً أخفُّ.

أمَّا تنكير التمييز، فقد فسَّره ابن يعيش بأوجه ثلاثة، الأول: "لأنَّه واحد في معنى الجمع ألا تـــراك إذا قلـــت: عندي عشرون درهمًا، معناه: عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك، فهو نكرة.

---

(1) انظـــر، شـــرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ٣١٢/٢، وكشف المشكل في النحو، حيدره اليمني، ص ٤٧٢ والتخمير: الخوارزمي، ٤٢٣/١، ٤٣٢.

(2) الإيضاح في شرح المفصل، ٣٤١/١.

(3) انظر، أمالي ابن الحاجب، ٤٠٠/١.

ووجه ثان: أنَّ التمييز يشبه الحال، وذلك أنَّ كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام، ألا ترى أنَّك إذا قلت: عندي عشرون، احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: درهمًا أو دينارًا، فقد أزلت ذلك الإبهام، واتضح بذكره ما كان مترددا مبهما، كما أنَّك إذا قلت: جاء زيدٌ، احتمل أنْ يكون على صفات، فلما قلت: راكبًا، فقد أوضحت وأزلت ذلك الإبهام، فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التنكير.

ووجه ثالث: أن المراد ما بيَّن النوع، فبيِّنٌ بالنكرة؛ لأنَّها أخفُّ الأسماء، كما تختار الفتحة إذا أريد تحريك حرف لمعنى، لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، إلاَّ أنْ يعرض ما يوجب العدول عنها إلى غيرها، وكانت جنسًا؛ لأنَّ الغرض تخليص الأجناس بعضها من بعض. وقدِّرت بـ(من)؛ لأنَّها لبيان الجنس، فأتي بها لذلك، وحذفت تخفيفًا وهي مرادة"[1].

فعلَّة تنكير التمييز عند ابن يعيش تعتمد على المعنى، إذ هو مفرد دالٌّ في معناه على الجمع، وعلى إزالة الإبهام، وهو يشبه بذلك الحال، وعلى علَّة الخفة، إذ التنكير أخفّ من التعريف في النطق، كلها مجتمعة جعلت التمييز عنده نكرة كما جعلت الحال كذلك نكرة.

وقد جعل كثير من النحاة[2] علَّة تنكير التمييز أنَّه يشبه الحال، أمَّا ابن مالك فقد جعل التنكير للتمييز حتى لا يختلط بـ (المشبه بالمفعول به)، نحو: حسن وجهَه، إذ الفرق بين التمييز والمنتصب على التشبيه بالمفعول به: أن التمييز نكرة والآخر معرفة، يقول: "وقيدتُ التمييز بنكرة احترازًا من المعرفة المنتصبة وجهًا إلاّ التنكير"[3].

فتبدو تعليلات ابن يعيش أقرب إلى إفهام صورة تنكير التمييز أكثر من غيره، إذ علَّة إزالة الإبهام والخفة كفيلتان بتوضيح دواعي تنكير التمييز.

---

[1] شرح المفصل، ٢/٤٠٤-٤٠٥.

[2] انظر، شرح عيون الإعراب: المجاشعي، ص ١٦١، وأسرار العربية: الأنباري، ص ١٨٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٦.

[3] شرح التسهيل، ٢/٢٩٣.

الاستثناء

يــندرج تحــت هذه المسألة: عدم اختصاص (إلا)، ونصب المستثنى الموجب، وأصل أدوات الاستثناء.

الاستثناء هو صرف اللفظ عن عمومه، بإخراج المستثنى بوساطة أداة استثناء، أشهرها (إلاّ)، وأشار ابن يعيش إلى أنَّ (إلاَّ) لا تعمل في ما بعدها كما يعمل حرف الجر، وقد علل ذلك بعلَّــة العمــوم (عــدم الاختصاص)، إذ هي غير مخصَّصة للأسماء، فأنت تجعلها للأسماء كما تجعلهــا للأفعــال والحروف، لذلك كانت قاصرة على أن تعمل في الأسماء؛ لأنَّها قاصرة على العمــل في الأفعال، والعمل يحتاج إلى تخصيص، فلمَّا كانت غير مخصصة (شائعة) كانت غير عاملة بدخولها على الأسماء، نحو: حضر الطلابُ إلاّ عليًا، والأفعال، نحو: ما مررت بعليٍّ إلاّ يلعــب، والحروف نحو: ما شاهدت الطالب إلاّ في الساحة. فهو يقول: "إنَّ إلاّ إنَّما لم تعمل جرًا ولا غيره من قبل أنَّها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف، ألا تراك تقول: ما جاءني زيد قَطُّ إلاّ يقرأ، ولا مررتُ بمحمد قَطُّ إلاّ يصلِّي. ولا لقيتُ بكرًا إلاّ في المسجد، ولا رأيت خالدًا إلاّ على الفرس، فلمَّا لم تخلص للأسماء، بل باشرتَ بها الأفعال والحروف كما باشرتَ بها الأسماء لــم يجز لها أنْ تعمل جرًا ولا غيره، وذلك لأنَّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه، فلمَّا لم يكن لــ(إلّا) اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه"[1].

وذهــب ابــن الوراق[2] إلى أنَّ العامل هي المستثنى هو الفعل، ولا تكون أداة الاستثناء (إلاّ) هي العاملة؛ لأنَّها لو كانت عاملة ما كان الذي يليها مختلفًا، منصوبًا ومخفوضًا ومرفوعًا، ولو وضعنا مكانها (غير) لانتصب، نحو: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ.

فعلَّة عدم اختصاص (إلاّ) بالأسماء هو الدافع عند ابن يعيش إلى امتناع عملها في الاسم الذي يليها، إذ لا يشترك الاسم والفعل والحرف الذي يليها بحكم واحد، لاختلاف نوع كل واحد.

وعلــل ابن يعيش نصب المستثنى الموجب بعلَّة الشبيه بالمفعول؛ لأنَّ موقعه من الجملة موقــع المفعول، حيث يأتي بعد الكلام المفيد، يقول: "إنَّما كان منصوبًا لشبهه بالمفعول، ووجه

---

[1] شرح المفصل، ٢/٤١٥.

[2] انظر، علل النحو، ص ٣٩٦.

الشبه بينهما أنَّه يأتي بعد الكلام التام فضلة، وموقعه من الجملة الآخر كموقعه[1]، وإنَّما قلنا إنَّه مشـبَّه بـالمفعول، ولم نقل إنَّه مفعول؛ لأنَّ المستثنى أبدًا بعض المستثنى منه، والمفعول غير الفـاعل، وكذلـك قلنا في خبر (كان) إنَّه مشبَّه بالمفعول، ويؤيد ما قلناه أنَّه يعمل في المستثنى المعانـي، نحو قولك: القوم في الدار إلاّ زيدًا، والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلاّ لفظ الفعل إمَّا ظاهرًا، وإمَّا مضمرًا فاعرفه"[2].

فالعلَّـة عـند ابن يعيش في نصب المستثنى الموجب هي علَّة تشبيه، إذ شُبِّه بالمفعول، والسبب أنَّه يقع موقعه في الجملة، وقد صرَّح بذلك المجاشعي، يقول: "إنَّه جاء بعد تمام الكلام، فأشـبه المفعول .....، وقد تقدم أنَّ كلَّ ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب؛ لأنَّه فضلة، كما أنَّ المفعول كذلك، وكلُّ منصوب فهو مشبَّه بالمفعول"[3].

بيـنما ذهب الموصلي إلى أنَّ النصب في الاستثناء الموجب واجب "لامتناع البدل فيه؛ لأنَّ الـبدل يحـل محل المبدل منه، ولو قلت: قام إلاّ زيد، على البدل، لما صحَّ لخلو الكلام من مستثنى منه لفظًا أو معنى"[4].

وقد تساءل ابن يعيش عن عدم جواز البدل في الإيجاب كما هو في النفي، فكانت إجابته عـن تساؤله تقوم على المعنى الوظيفي للبدل، إذ الغرض منه أن يحلَّ البدل مكان المبدل منه. وذكـر فروقًا بين الطرفين تمنع أن يتفقا في البدل، يقول: "لأنَّ عبرة البدل أن يحلَّ محلَّ المبدل مـنه، وفـي المنفي يصحُّ حذف الاسم المبدل منه قبل إلاّ، ولا يصحُّ ذلك في الموجب، لا يقال: أتانـي إلا زيد، وإنَّما كان كذلك من قبل أنَّ النفي الذي قبل (إلاّ) قد وقع على ما لا يجوز إثباته مـن الأشياء المتضادة، ألا ترى أنَّا إذا قلنا: ما أتاني أحدٌ، كنَّا قد نفينا إتيان كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق، ولو أخذنا نثبت إتيانهم على هذا الحدّ لكان محالاً؛ لأنَّك توجب لهم الإتيان

---

[1] أي أن موقع المستثنى الموجب كموقع المفعول به، فهما فضلة في الجملة.

[2] شرح المفصل، ٢/٤١٦.

[3] شرح عيون الإعراب، ص ١٧٦.

[4] شرح كافية ابن الحاجب، ١/٢٤٣.

على هذه الأحوال المتضادة، والذي يؤيد عندك ذلك أنّك تقول: ما زيد إلاّ قائم، نفيت عنه القعود والاضطجاع، وأثبت له القيام، ولا تقول: زيد إلاّ قائم، فتوجب له كل حال إلاّ القيام، إذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع، فلذلك ساغ البدل في المنفي، ولم يسغ في الموجب"[١].

وكان ابن الورّاق[٢] قد أشار إلى ذلك الامتناع، وعلّله الجرجاني[٣] بفساد المعنى، إذ المبدل منه يجب أنْ يكون في حكم الساقط، ففي قولنا: جاء القوم إلاّ زيدٌ، إذا أسقط (القوم) بقيت الجملة: جاءني إلاّ زيدٌ، وهذا محال؛ لأنَّ القصد أنْ تجعل زيدًا خارجًا عن جملة القوم، فإذا جعلته فاعل المجيء كنت قد أسقطت القوم وأثبته، وهذا عكس الغرض.

فإجماع النحاة على امتناع البدل في الإيجاب كما هو في النفي يقوم على علّة معنى البدل، أي: أن يقوم البدل مقام المبدل منه دون لَبْس، فإذا حدث لبس -كما في الموجب- امتنع البدل.

أمَّا أمُّ أدوات الاستثناء (إلاّ) فقد ذهب ابن يعيش إلى أنّها الأصل في الاستثناء، بحكم دورها الذي تقوم به، فهي تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، يقول: "أصل الاستثناء أن يكون بـإلاّ، وإنَّما كانت (إلاّ) هي الأصل؛ لأنَّها حرف، وإنَّما ينقل الكلام من حدّ إلى حدّ بالحروف، كما نقلت (ما) في قولك: ما قام زيد، مِن الإيجاب إلى النفي، وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك: أقام زيد؟ وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة، فعلى هذا تكون (إلاّ) هي الأصل؛ لأنَّها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص"[٤].

ولكنَّ ابن الورَّاق[٥] ذهب إلى أنَّ معناها الثابت هو الذي جعلها أمّ الأدوات؛ لأنَّ الاستثناء لا يخرج عن معناه، ولا يفيد غيره، أمَّا غيرها فيخرج عن معناه، لذلك كان فرعًا على

---

[١] شرح المفصل، ٢ /٤٢٦.

[٢] انظر، علل النحو، ص ٣٩٥.

[٣] انظر، المقتصد في شرح الإيضاح، ٧٠٢/٢، وانظر المعنى ذاته في أسرار العربية: الأنباري، ص ١٨٩.

[٤] شرح المفصل، ٤٢٧/٢-٤٢٨.

[٥] انظر، علل النحو، ص٤٠٠.

(إلاّ) لأنَّ معــناه زائــد علــى الاســتثناء. فعلَّة ابن الورّاق إذن تعتمد على غيرها من الأدوات بالمقارنـــة، إذ هي للاستثناء فقط، وغيرها من الأدوات للاستثناء وغير الاستثناء. وهو ما ذهب إلــيه الخوارزمــي بقوله: "الأصل في كلمة الاستثناء (إلاّ)؛ لأنَّها لا تخرج عن معناه، ولا تفيدُ غيره، وما سواها مما يستثنى به فيخرج عن الاستثناء، ويزيد على معناه"[1].

فالظاهر أنَّ النحاة يرون أنَّ (إلاّ) أمّ أدوات الاستثناء؛ لأنَّها حرف، والحرف ينقل الكلام مــن معــنى إلــى آخر، ولأنَّها من جهة أخرى تفيد الاستثناء لا غير، الأمر الذي تفتقده أدوات الاستثناء الأخرى.

فالعلَّة عندهم علَّة وظيفة لــ (إلاّ)، وهي تشترك مع غيرها في هذه العلَّة، وعلَّة مخالفة مــع الأدوات الأخــرى تعــتمد على الدور الاستثنائي الوحيد الذي تقوم به، فجعلت أمّ الأدوات لتميزها بهذه الناحية. لذا يبدو تعليل ابن الورّاق أكثر خصوصية من تعليل ابن يعيش؛ لأنَّ تعليل الأول تنفرد به (إلاّ) دون أدوات الاستثناء، بينما تعليل الآخر تشترك فيه الأدوات جميعها.

---

[1] التخمير، ١/٤٥٥.

الفصل الثالث

تعليل أحكام الجملة الاسمية

المبحث الأول

تعليل أحكام المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر

للعامل في المبتدأ والخبر آراء عند النحاة، نجمل القول فيه بلا تفصيل؛ لأنّ المقام يخرج بذلك عن موضعه، إذ يقتصر المقام على تعليلات ابن يعيش فيهما. فيذهب جمهور البصريين[1] إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، وذهب بعض البصريين[2] إلى أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أمّا مذهب الكوفيين[3] فهو أنّهما ترافعا، وذهب المبرّد[4] إلى أنّ الابتداء رافعٌ المبتدأ، وأنّ الابتداء والمبتدأ رافعان الخبر.

فالمبتدأ كل اسم ابتدأت به وجرّدته من العوامل اللفظية لتخبر عنه، وقد علل ابن يعيش تجرده من العوامل بعلّة الحالة التي يكون عليها، إذ هو لا يكون إلا مرفوعًا، وحتى يبقى مرفوعًا فلا بد من تجرده من العوامل، فإنْ دخلت العوامل عليه غيَّرتْ حالته الإعرابية، لذلك امتنع دخول العوامل عليه. يقول: "إنَّما اشتُرِط أنْ يكون مجردًا من العوامل اللفظية؛ لأنَّ المبتدأ شرطه أنْ يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعَّبتَ به، فرفعته تارة ونصبته أخرى، نحو: كان زيد قائمًا، وإنَّ زيدًا قائم، وما زيد قائمًا، وظننتُ زيدًا قائمًا، وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل"[5].

وأشار ابن الورّاق إلى تلك العلَّة، بقوله: "فإن قال قائل: لِمَ استحق المبتدأ الرفع، وبأي شيء يرتفع؟ فالجواب في ذلك: أنَّ الرافع له التعرية من العوامل، وليس بلفظ"[6].

فدخول العوامل على المبتدأ سواء كانت أفعالاً أو حروفًا تجعله بحالة غير حالته التي يجب أن يكون عليها، وهي الرفع، مما دفع القول بانزياح العوامل اللفظية عن المبتدأ، حتى

---

(1) انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٦/١، مسألة رقم (٥).
(2) السابق، ٤٦/١، مسألة رقم (٥).
(3) السابق، ٤٤/١، مسألة رقم (٥).
(4) انظر، المقتضب، ١٢٦/٤.
(5) شرح المفصل، ١٦٢/١-١٦٣.
(6) علل النحو، ص ٢٦٣.

يكـون بـلا عوامل، فيكون مرفوعًا دائمًا. وعدم وجود العوامل يعني أنَّ العامل في المبتدأ هو عامل معنوي.

ولا يجـيز ابـن يعيش مذهب الكوفيين، القاضي بأنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، لأنَّ ذلك محتاج إلى ترتيب، فالأول يرفع الثاني، ولا يرفع الثاني الأول، فلا يكون الأول أوّلاً وثانيًا في الوقت نفسه، علاوة على أنَّ العوامل اللفظية تدخل عليهما، يقول: "إنَّ العامل حقُّه أنْ يتقدم على المعمول، وإذا قلنا إنَّهما يترافعان وجب أنْ يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محـال؛ لأنَّه يلزم أنْ يكون الاسم الواحد أوّلاً وآخرًا في حالة واحدة، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إلـيه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما، نحو: كان زيد أخاك، وإنَّ زيدًا أخوك، وظننتُ زيدًا أخاك، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أنْ يدخل عليه عامل غيره"(1).

وأكد ابن مالك هذا الامتناع بقوله: "أمَّا كون المبتدأ والخبر مرفوعًا أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضًا، إذ لو كان الخبر رافعًا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعًا للخبر لكان لكـل مـنهما في التقدم رتبة أصليَّة؛ لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: صاحبهما في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أنَّ التقدم لا أصلية للخبر فيه"(2).

والـناظر في النصين السابقين يجد اتفاقًا حول انتفاء رأي الكوفيين بعلَّة الرتبة، إذ رتبة العـامل قبل معموله، فإذا تمَّ مذهب الكوفيين، كانت رتبة العامل مرة قبل المعمول ومرة بعده، وهذا لا يكون؛ لأنَّ الشيء لا يكون أولاً وثانيًا في مقام واحد.

ولـم يجـوِّز ابـن يعيش ما ذهب إليه بعض البصريين من أنَّ العامل هو التعري من العوامل اللفظية، والعلَّة في ذلك تقوم على أنَّ التعري من العوامل اللفظية ليس معرِّفًا ودالاً على العـامل، عندما جعلوا العوامل أمارات ودلالات تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، واتخذوا

(1) شرح المفصل، ١٦٣/١.
(2) شرح التسهيل، ٢٦٣/١.

مـــن صبغ الثوب وعدم صبغ الآخر دليلاً على التمييز بينهما، يقول: ".... هذا فاسد؛ لأنَّه ليس الغرض من قولهم إنَّ التعري عامل أنَّه معرِّف للعامل، إذ لو زعم أنَّه معرِّف لكان اعترافًا بأنَّ العامل غير التعرِّي"[1].

أمَّـــا عامل رفع الخبر فقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّه الابتداء وحده، حيث علل ذلك بقياسه علـــى (كـــأنّ) لأنَّها تعمل في الطَّرفين، يقول: "إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه قد ثبت أنَّه عامل في المبتدأ، فوجـــب أن يكـــون عاملاً في الخبر، لأنَّه يقتضيهما معًا، ألا ترى أنَّ (كأنَّ) لمَّا اقتضت مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزءين، كذلك هاهنا"[2].

ويـــنص على رأيه صراحة بقوله: "والذي أراه أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده، علـــى مـــا ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أنَّ عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواســـطة المبـــتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإنْ لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلاّ أنَّه كالشـــرط فـــي عمله، كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار، فإنَّ النار تسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا"[3].

وهـــذا الـــذي يذهـــب إليه ابن يعيش في رفع الخبر قاله بعض البصريين، حينما جعلوا المبتدأ واسطة بين الابتداء والخبر، لكنَّ قياس الابتداء وهو عامل معنوي على (كأنَّ) وهو عامل لفظي فيه شيء من الاختلاف، وأدخل المقيس في حكم المقيس عليه رغبة في تسويغ عمله، ليتم مَنْطَقَة ما يذهب إليه.

---

(1) شرح المفصل، ١/١٦٤.

(2) السابق، ١/١٦٥.

(3) السابق، ١/١٦٥.

تقسيم المبتدأ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة، يقول سيبويه: "إذا اجتمع نكرة ومعرفة يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[1]. وقد علل ابن يعيش هذه المسألة بعلّة معنوية، مقتضاها أنّ الخبر يعطي المتلقي فائدة جديدة، والإخبار عن نكرة أمرٌ صعب، لأنّ الفائدة فيه مغيَّبة، يقول: "اعلم أنّ أصل المبتدأ أنْ يكون معرفة، وأصل الخبر أنْ يكون نكرة، وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنّك لو قلت رجل قائم، أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون رجل قائمًا وعالمًا في الوجود، ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك في ما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة؛ لأنّك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنّما ينتظر الذي لا يعلمه، فإذا قلت: قائم أو حكيم، فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم، فلو عكست وقلت: قائم زيد، فقائم منكور لا يعرفه المخاطب، لم تجعله خبرًا مقدمًا يستفيده المخاطب، ولا يصح أن يكون زيد الخبر، لأنّ الأسماء لا تستفاد، ولا يساوي المتكلم المخاطب؛ لأنّ النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنّك تقول: عندي رجل، فيكون منكورًا وإن كان المتكلم يعرفه"[2].

فابن يعيش ساق لنا هذه المسألة مستخدمًا العلّة الأولى التي تعتمد على التحليل، فهو يفسّر المسألة، ويعرض جوانبها بالشرح والتوضيح، علمًا بأنّ مَن سبقه ذكر تلك العلّة ولكن دون تحليل لها، يقول الأنباري: "فإنْ قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلاّ معرفة؟ قيل: لأنّ المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عمَّن لا يعرف لا فائدة فيه"[3].

---

(1) كتاب سيبويه، ٣٢٨/١.

(2) شرح المفصل، ١٦٦/١.

(3) أسرار العربية، ص٨٠.

وقـد توصل الخوارزمي في شرحه للمفصَّل إلى هذه العلَّة بقوله: "الأصل في المبتدأ أن يكـون معـرفة، لأنَّ تنكـيره يخلُّ بالمعنى المطلوب منه، وهو الإفهام، فلا يجوز، ألا ترى أنَّ تنكيره تنفير عن استماع الحديث عنه، والتنفير عن استماع الحديث إخلال بالغرض المطلوب من الكلام، وهو الإفهام"(١).

فالدارس- لهذه المسألة وغيرها- هدفه إظهار المساحات النحوية التي يغطيها ابن يعيش بتعلـيلاته المخـتلفة، فهـو يعالج مختلف موضوعات اللغة، ويضع لها العلل اللغوية حتى تبدو أحكامها النحوية أقرب ما تكون إلى الفهم والتجانس والاطراد، ومن الموضوعات التي قدمها ابن يعيش في باب المبتدأ والخبر تقدم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ النكرة، وعلَّله معتمدًا على أمرين، الأول: يقوم ذكره على اللَّبس، إذ لو تقدم المبتدأ لألبس الظرف أو الجار والمجرور بالصفة، أي: يكون صفة للمبتدأ.

والثانـي: التخلص من الابتداء بالنكرة، لأنَّ المبتدأ وقع موقع الخبر، فشابههُ في التنكير على الأصل، إذ أصل الخبر أن يكون نكرة، يقول: "إنَّما اشترط -ها هنا- أن يكون الخبر مقدَّمًا لوجهيـن، أحدهما: أنَّ الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها؛ لأنَّه فـي الحقـيقة جملة من حيث كان متعلقًا بـ(استقر)، وهو فعل، ويدل أنَّه جملة: أنَّه يقع صلة، والصلات لا تكون إلاّ جملاً، وإذا كان كذلك فلو قلت: سرج تحت رأسي، أو: درع على أبيه، أو قـال: درهم لي، لتوهم المخاطب أنَّه صفة، وينتظر الخبر، فيقع عنده لبس، والوجه الثاني: أنَّهم اسـتقبحوا الابـتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ أخَّروا المبتدأ، وقدَّموا الخـبر، وإنَّما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنَّه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علمًا أنه المبتدأ"(٢).

---

(١) التخمير، ٢٥٧/١، وانظر العلة نفسها في شرح التسهيل، ٢٧٩/١، والأشباه والنظائر، ١٠٩/٢.

(٢) شرح المفصل، ١٦٧/١-١٦٨.

والملاحــظ أنَّ ابن يعيش في علَّته الأولى (أَمْن اللَّبْس) أمعن التفكير في تركيب الجملة الاسمية، فتوصل إلى ذلك التعليل الذي يظهر انطباعًا مقنعًا لتلك الحجة، فقد كانت هذه العلَّة في جوهــر التركيــب. أمَّا العلَّة الأخرى فهي تعود إلى الشكل، حيث اتخذت من الموقع مكانًا تبرز فيه.

والعلتان تظهران مدى التوافق الجوهري مع الشكل الخارجي للمسألة النحوية التي ذهب إلــى تعلــيلها. إذن هو لا يقف عند الحدود الذهنية لهذه المسألة، وإنَّما يجمعها بالصورة الشكلية حتى يفسِّر المسألة شكلاً ومضمونًا.

والــدارس يرى أن الحجة المقنعة لابن يعيش في العلَّة الأولى (أَمْن اللَّبْس)، وهي تقوم على الصورة الكتابية للجملة، لكنها لا تقوم على الصورة النطقية لها، فهي غير مقنعة نطقًا، لأنَّ ثمــة أمرًا يمكن من خلاله أن نميِّز بين كون شبه الجملة خبرًا أو نعتًا، وهو التنغيم، فلو كانت شــبه الجملة نعتًا لكان الكلام غير تام، لأننا نحتاج إلى خبر، وفي هذه الحالة تكون النغمة التي نــنطق بها شبه الجملة صاعدة، مما يفهمنا أنَّ الكلام غير تام، وأنَّ شبه الجملة هذه نعت للنكرة قبلها، أمَّا إذا كانت شبه الجملة خبرًا فمعنى هذا أنَّ الجملة انتهت بالخبر، وأنَّ النغمة التي ننطق بها شبه الجملة تكون هابطة مما يشعرنا بأن الكلام قد انتهى.

تقسيم الخبر

الخبر هو الذي يفيد المخاطب معنىً، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا. وقد علل ابن يعيش هذا القول بعلَّة تضمُّن الخبر للصدق والكذب، إذ الخبر مدار الصدق والكذب، يقول: "إنَّ به يقع التصــديق والتكذيــب، ألا تــرى أنَّك إذا قلت: عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنَّما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله؛ لأنَّ الفائدة في انطلاقه، وإنَّما ذكرت عبد الله، وهو معروف عند السامع؛ لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"[1].

---

[1] شرح المفصل، ١٦٩/١.

ويكـــون الخـــبر جملة كما يكون مفردًا، وقد جاز مجيء الجملة خبرًا، لأنَّها تنوب عن المفرد، إلاّ أنَّ المفرد هو الأصل، وقد ذهب ابن يعيش في تعليل أصالة المفرد إلى أمرين، اعتمد الأمـــر الأول على علَّة الإفراد والتركيب، إذ المركب مكوَّن من مفردين، أو أكثر، مما يعني أنَّ المفـــرد أصل للمركب. واعتمد الأمر الثاني على علَّة القياس بالشبه، إذ المبتدأ شبيه بالفاعل من جهة الإخبار. يوضح ابن يعيش هذا الكلام بقوله: "الذي يدل على أنَّ المفرد أصل والجملة فرع علـــيه أمران، أحدهما: أنَّ المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أوَّل والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه.

والأمـــر الثانـــي: أنَّ المبـــتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أنَّ الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد"[1].

يـــبدو لي أنَّ ابن يعيش استطاع أنْ يقدم تعليلاً لهذه المسألة في العلَّة الأولى التي ذهب فيها إلى الإفراد والتركيب، إذ لا تخفى على المتعلم هيئة المركب، ودور المفرد في تكوينه، مما يجعلـــنا نقـــف عـــند تلـــك العلَّة، من غير التفات إلى العلَّة الأخرى، إذ يبدو الأمر فيها بعيدًا. فالموضع الأول من كلامه قد جمع التعليل العقلي لمَّا كان الحكم متصلاً بمعقولية الكلام. والثاني يعتمد على الحكم اللفظي، وهو إعطاء الشيء حكم ما ينافره[2].

وتقسم الجملة الواقعة خبرًا عند الزمخشري إلى أربعة أقسام بقوله: "والجملة على أربعة أضـــرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية"[3]. لكنَّ ابن يعيش يراها ضربين؛ فعلية واسمية "لأنَّ الشـــرطية فـــي التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل"[4].

---

[1] شرح المفصل، ١/١٧١.

[2] انظر، القياس في النحو: منى الياس، ص ٥٦.

[3] شرح المفصل، ١/١٧١.

[4] السابق، ١/١٧١.

فتقسيم ابن يعيش يعتمد على إدراج الجملتين، الشرطية والظرفية تحت مظلة الجملة الفعلية، فلا يبقى لذلك إلاّ الجملة الاسمية والفعلية، وهما قسما الجملة الخبرية عنده، ويؤكد المبرِّد أنَّ الظرف يكون خبرًا بالإشارة إلى ظرف الزمان، يقول: "أمَّا الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمن الجثث، لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له، ألا ترى أنك تقول: زيد عندك يوم الجمعة؛ لأنَّ معناه زيد استقر عندك في هذا اليوم. ولو قلت: زيد يوم الجمعة لم يستقم؛ لأنَّ يوم الجمعة لا يخلو منه زيد ولا غيره، فلا فائدة فيه"[1].

فالمبرِّد في هذا النص يجعل الظرف في حقيقته يعود إلى الخبر المتمثل في الفعل (استقر)؛ لأنَّه لا يتضمن الذات، وقد علل ابن يعيش جواز (الليلةُ الهلالُ). مع أنَّ الهلال ذات، بتقدير حذف المضاف، يقول: "فإنْ قيل: فأنت تقول: (الليلةُ الهلالُ) والهلال جثّه، فكيف جاز هاهنا ولم يجز في ما تقدم؟ فالجواب: أنَّه إنَّما جاز في مثل (الليلةُ الهلالُ) على تقدير حذف المضاف، والتقدير: الليلةُ حدوثُ الهلالِ، أو طلوعُ الهلالِ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه؛ لأنَّك إنَّما تقول ذلك عند توقع طلوعه، فلو قلت الشمسُ اليومَ، أو القمرُ الليلةَ لم يجز إلاَّ أن يكونا متوقعين، وكذلك لو قلت: اليومَ زيدٌ، لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز"[2].

وقد ذهب النحاة[3] في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن يعيش من حذفٍ للمضاف بدلالة قرينة الحال عليه.

وعلل ابن يعيش عودة الظرف على الخبر الذي هو الفعل (استقر)، بأنَّه ليس الظرف بالخبر حقيقةً في قولنا: زيد في الدار، أو: عمرو عندك "لأنَّ الدار ليست من زيد في شيء،

---

(1) المقتضب، ٣٢٩/٤، وانظر المعنى نفسه في الأصول في النحو، ٦٣/١، واللمع في العربية، ص ٢٨.

(2) شرح المفصل، ١٧٣/١.

(3) انظر، الأصول في النحو، ٦٣/١، واللمع ص ٢٨، وأسرار العربية، ص ٨٤، واللباب، ١٤١/١ والإيضاح في شرح المفصّل، ١٨٩/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ص ٦٠٣، وشرح كافية ابن الحاجب، ١٦٤/١.

وإنَّمــا الظــرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيد استقر عندك، أو حدث أو وقع، ونحو ذلــك، فهــذه هــي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنَّما حذفتها، وأقمت الظرف مُقامها إيجازًا لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار: استقرار مطلق لا استقرار خاص، على ما تقدم بيانه، فلو أردت بقولك: زيد عندك، أنَّه جالس أو قائم لم يجز الحذف؛ لأنَّ الظرف لا يدل عليه، لأنَّه ليس من ضرورة كونه في الدار أنْ يكون جالسًا أو قاعدًا"[1].

فقــد وضع ابن يعيش هذا التفسير في شرحه الذي يعود بالخبر في حقيقته إلى الفعل لا إلــى الظــرف، فهــو يستقصي العلَّة عند النحاة ليودعها شرحه، فيكون جامعًا ومفسرًا للأحكام النحوية المختلفة.

خبر إنَّ وأخواتها

تُعدُّ إنَّ وأخواتها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وقــد عملــت ذلــك عــند ابــن يعــيش لشــبهها بالأفعال من جوانب عدَّة، يقول: "إنَّما عملت لشــبهها بالأفعــال، وذلك من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، والثاني: أنَّها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث: أنَّها مبنية على الفــتح كالأفعال الماضية، الرابع: أنَّها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها، كتعلقه بالفعل من نحو: ضربك وضربه وضربني، فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلــة على المبتدأ والخبر، وهي مقتضية لهما جميعًا، ألا ترى أنَّ (إنْ) لتأكيد الجملة، و(لكنَّ) للاســتدراك، فــلا بــد من الخبر؛ لأنَّه المستدرك، لا بد من المبتدأ ليعلم خبر مَن قد استدرك، و(ليــت) في قولك: ليت زيدًا قادم، تمنٍّ لقدوم زيد، و(لعلَّ) ترجٍّ، و(كأنَّ) تقتضي مشبَّهًا ومشبَّهًا بــه، فلمَّــا اقتضتهما جميعًا جرت مجرى الفعل المتعدي، فلذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر،

---

[1] شرح المفصل، ١/١٧٣.

وشبهت من الأفعال بما قدم مفعوله على فاعله، فقولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، بمنزلة: ضرب زيدًا رجل"[1].

فعلَّة عمل إنّ وأخواتها علَّة مشابهة للأفعال، ذكر ذلك بعض النحاة[2]، وذهب بعض[3] آخر إلى تحديد تلك الأفعال، فجعلها مشابهة لكان الناقصة، ووجه الشبه هو لزوم المبتدأ والخبر، حيث عملت عملها معكوسًا تنبيهًا على الفرعيَّة.

أمَّا ابن يعيش فجعل تقدم المنصوب فيها على المرفوع راجعًا إلى علَّة الفرق بينها وبين الفعل؛ لأنَّها محمولة عليه، إذ الفعل يكون فاعله مرفوعًا ثم مفعوله منصوبًا، وخالفت إنَّ وأخواتها الترتيب ليظهر الفرق، يقول: "إنَّما قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع فرقًا بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسية في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كانت رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لمَّا كانت في العمل فروعًا على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها، بأنْ قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع، حطًّا لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل"[4].

وذكر هذا الوجه من التفسير سيبويه[5]، وأضاف إليه الأنباري وجهًا آخر يعتمد على علَّة أمن اللَّبس، يقول فيه: "إنَّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظًا ومعنى، فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب لم يعلم: هل هي حروف أو أفعال؟ فإن قيل: الأفعال تتصرف، والحروف لا تتصرف، قيل: عدم التصرف لا يدل على أنَّها حروف، لأنَّه قد يوجد أفعال لا تتصرف كـ (نعم وبئس

---

(1) شرح المفصل، ١/١٩٨.

(2) انظر، أسرار العربية: الأنباري، ص ١٤٣، وكشف المشكل: حيدره اليمني، ص ٨٠.

(3) انظر، شرح التسهيل: ابن مالك، ١/٣٩٠، وشرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/١٧٣ وهمع الهوامع: السيوطي، ٢/١٥٥.

(4) شرح المفصل، ١/١٩٨-١٩٩.

(5) انظر، كتاب سيبويه ٢/١٣١.

وعســـى ولـــيس، وفعل التعجب، وحبذا) فلمّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس"[1].

نلحـــظ أنّ الـــنحاة متفقون على علّة شبه (إنّ وأخواتها) بالأفعال، وعلى أوجه الشبه، ومتفقون أيضًا على علّة تقديم اسم (إنّ وأخواتها) على خبرها، والملاحظ أنّ الاتفاق الأول يسوق إلـــى الثاني، أي أنّ علّة المشابهة هي التي أوجدت علّة المخالفة، حتى لا يختلط الأصل بالفرع، وإنّما أورد ابن يعيش المسألة تأكيدًا على تفسير الأحكام النحوية بصورة يقبلها عقل المتعلم.

خبر (لا) التي لنفي الجنس

يذكر الزمخشري أنّ خبر (لا) النافية للجنس محذوف عند الحجازيين والتميميين، بقوله: "ويحذفه الحجازيون كثيرًا فيقولون: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقـــار، ومـــنه كلمـــة الشهادة، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً"[2].

فسّـــر شارح المفصل الخبر المحذوف في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) بعلّتين، الأولى: اعتمد فيها على علّة التعريف والتنكير، في معمولي (لا)، والأخرى على العام والخاص. يقول: "لا يصح أن يكون الخبر (الله) في قولك: لا إله إلا الله، وذلك لأمرين، أحدهما: أنّه معرفة و(لا) لا تعمل في معرفة. والثاني: أنّ اسم (لا) هنا عام، وقولك: إلا الله، خاص، ولا يكون خبرًا عن العام"[3].

فتفســـير ابـــن يعيش يقوم على أصول عمل (لا) التي لنفي الجنس، إذ هي لا تعمل في المعـــرفة كمـــا أنّ اســـمها عام، لذلك وجب أن يكون خبرها عامًا كذلك، ولمّا كان لفظ الجلالة خاصًّا، لم يجز أن يكون خبرًا عن اسمها، وقد أكّد ذلك الموصلي[4] بذكره هاتين العلّتين.

---

(1) أسرار العربية، ص ١٤٤.

(2) شرح المفصل، ١/٢٠٧.

(3) السابق، ١/٢٠٨.

(4) انظر، شرح كافية ابن الحاجب، ١/١٧٥.

المبحث الثاني

تعليل أحكام الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة

يفسِّر ابن يعيش الأفعال الناقصة بشيء من التوضيح لمعنى المصطلح، ويجعل ذلك في تبيين معنى النقص فيها، إذ يوضح سبب التسمية وذلك من خلال موازنتها بالأفعال التامة، فالأفعال التامة دالة على حدث وزمان، أمّا هذه الأفعال، فإنّها دالة على زمان وحسب، لذا نقصت عن الأفعال التامة، فسميت ناقصة، ويشير إلى أنّها تسمى (أفعال عبارة) كذلك. وقد فسَّر المصطلح باللجوء إلى الأفعال اللفظية والحقيقية، فدلالة نقصها (الحدث) يعني أنَّها أفعال لفظية (شكلية)، دون المعنى الكامل للفعل. يقول: "أمَّا كونها ناقصة فإنَّ الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: ضرب، فإنَّه يدل على ما مضى من زمان، وعلى معنى الضرب، و(كان) إنّما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنَّه سمي باسم مدلوله، فلمَّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة، إلا أنَّها لمَّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض عن الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب، وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أنْ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهًا بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول"[1].

والناظر في تفسير ابن يعيش يرى مستوى الوضوح الذي يقدمه شرحه للمصطلح النحوي، ثم ينطلق من توضيح المصطلح إلى توضيح حكم رفع اسم هذه الأفعال، ونصب خبرها. قياسًا بعلَّة الشبه بالفعل، فهو بذلك يبرز قضيتين، الأولى: إعطاء معنى التسمية (علَّة وجود المصطلح)، والأخرى: بيان علّة عملها. وقد حاول ابن يعيش أن يجمع رأيي علَّة

---

[1] شرح المفصل، ٧/٣٥٣-٣٥٤.

نقصانها؛ لأنَّها لا تدل على الحدث، ولأنَّها لا تكتفي بالمرفوع لإتمام معناها. وقد أشار إلى الرأيين أبو حيان الأندلسي[1] من قبل.

وذكر حيدرة اليمني أنَّها تنقص عن الأفعال التامة من أوجه ثلاثة، أولها: "أنَّ الفعل الحقيقي يدل على الحدث وزمان الحدث، وهذه لا تدل إلا على الزمان فقط. الثاني: أنَّ مرفوعها في المعنى هو منصوبها، فإذا قلت: كان زيد قائمًا، فزيد هو القائم، والقائم هو زيد. ومرفوع الفعل غير منصوبه، فإذا قلت: ضرب زيد عمرًا، فزيد غير (عمراً)، وعمرو غير زيد. الثالث: أنَّها تكون حروفًا زائدة، معناها: الصلة، لا فاعل لها، ولا مفعول، نحو قولك: ما كان أحسن زيدًا"[2].

ويذهب الخوارزمي في هذه المسألة مذهبًا مغايرًا، وهو أنَّ الأفعال الناقصة أفعال تحمل في مدلولاتها الزمان والحدث، ويعترض على مَن يقول بدلالتها على الزمان دون الحدث، ويسوّغ هذه التسمية بانعدام انعقاد الخبر فيها، يقول: "هذا الكلام[3] عندي معترض عليه، وذلك أنَّ سائر الأفعال الماضية إنَّما كانت تامة من حيث إنَّ فيها خصوص زمانٍ وخصوص لفظٍ، فمن حيث خصوص الزمان يدل على المُضي، ومن حيث خصوص اللفظ يدل على خصوص معنى المصدر، وخصوص الزمان مع خصوص اللفظ موجود -هاهنا- فوجب أن يكون تامًا، ولعلَّهم عنوا: أنَّ الفعل الناقص، وإن كان يدل على معنى المصدر كما يدل على معنى الزمان، لكنَّ الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه؛ لأنَّه معلوم، فكان دلالته عليه وعدم دلالته بمنزلة واحدة"[4].

---

(1) انظر، ارتشاف الضرب، ٢/٧٥.

(2) كشف المشكل في النحو، ص ٧١-٧٢.

(3) وهو دلالة تلك الأفعال على الزمان دون الحدث.

(4) التخمير، ٣/٢٨٤.

فالخوارزمـــي ينفي أن يكون الفعل الناقص بزمان بلا حدث، ويؤكد وجود الحدث، لكنّه يحيل مصطلح النقصان إلى عدم تحقق الفعل بعدم تحقق الخبر، وهو رأي ذهب إليه ابن الحاجب -أيضـًـا- فـــي شـــرحـــه، يقول: "إنّه لو اقتصر على المرفوع لم يستقم فكانت ناقصة"[١]. لكنَّ الجديـــد فـــي رأي الخوارزمي أنْ يعترض على القول بأنَّ الأفعال الناقصة لا حدث فيها، ولعلّه يغالي كثيرًا بذلك، أو أنَّ تصورًا ما لديه، لكنّه لم يفصح عنه بالشرح والتوضيح واكتفى بذكره، مع أنّه يرى أنَّ الفعل الناقص لا يتحقق إلاّ بالخبر.

فإذا وازنّا بين شرّاح المفصّل الثلاثة نرى أنَّ طريقة ابن يعيش أنجع في تفسير المسألة، إذ راوح بيـــن الرأييـــن المنعقدين لتسمية (الأفعال الناقصة)، لكنَّها أقوى عند الخوارزمي الذي يـــرفض فـــيها فكـــرًا موجودًا، وهو عدم وجود الحدث في تلك الأفعال. والدارس يرى أنَّ فكر الخوارزمـــي الجديـــد يبدو عليه الوهن، إذ لا أحداث لتلك الأفعال، وإنَّما الأفعال تتم بأخبارها، فكـــيف يكون الحدث في قولنا: كانَ زيد قائمًا، إذا قارناه مع الأفعال التامة، نحو: لعبَ زيدٌ؟ إننا نرى حدثًا في الفعل التام لا نلحظه في الناقص.

وأشـــار الموصلي[٢] إلى أنَّ التسمية أتت من عدم إتمام كلام هذه الأفعال بمرفوعها، أو لعـــدم دلالـــتها على الحذف (أي حذف خبر). وذكر السيوطي[٣] (ت ٩١١هـــ) الوجهين؛ عدم دلالتها على الحدث، وعدم اكتفائها بالمرفوع، لأنَّ فائدتها لا تتم به فقط.

والـــناظر فـــي تعليلات هذه المسألة يجد أنَّ جماعة من النحاة تميل في تعليلها إلى عدم دلالـــة الأفعـــال الناقصة على الحدث، وجماعة أخرى تميل إلى أنَّها لا تكتفي بمرفوعها لإتمام المعنى. وقد حاول ابن يعيش أن يوفّق بين الرأيين، فبعد أنْ ذكر المعنى الأول للنقص، ذكر أنّها حين أفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلهذا لا تتم الفائدة بالمرفوع حتى تأتي بالمنصوب.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ٧٢/٢.

(٢) انظر، شرح الكافية ابن الحاجب، ٥٥٩/٢.

(٣) انظر، همع الهوامع، ٨٢/٢.

وقد أكَّد ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه من رفع المعرفة لاسم كان دون النكرة إذا اجتمع معــرفة ونكرة في مدخول الأفعال الناقصة، يقول سيبويه: "اعلم أنَّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعــرفة فالذي تَشْغَل به كان المعرفة، لأنَّه حدُّ الكلام، لأنَّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضَــربَ رجلٌ زيدًا؛ لأنَّهما شيئان مختلفان، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُ الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا"[1].

والظاهر أنَّ ابن يعيش يذهب إلى ما يذهب إليه صاحب الكتاب باستخدامه العلَّة نفسها، فهو يقول: "اعلم أنَّه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة، فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة، أنَّ المعنى على ذلك؛ لأنَّه بمنزلة الابتداء والخبر ألا ترى أنَّك إذا قلت: كان زيد قائمًا، فقائم -هنا- خبر عن الاسم الذي هو زيد. كما كان في الابتداء كذلك"[2].

فذكره تلك العلَّة يعني أنَّه يتمتع بثقافة واسعة مكنته من الاطلاع على الآراء النحوية منذ سيبويه، وهو يستخدمها في شرحه تسهيلاً للأحكام النحوية. فيثبت ما يراه مناسبًا من تلك الآراء التي تخدم الشرح.

ما زال وأخواتها

يذهــب ابــن يعيش إلى أنَّ (ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك) لا تستعمل إلا مع حــرف النفي، وعلَّة ذلك أنَّها تثبت الخبر، وتثبت استمراره، وإذا سقط حرف النفي كان المعنى مغايــرًا، يقــول: "هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد، نحو: ما زال، ولم يزل، ولا يزال، وذلك من قبل أنَّ الغرض بها إثبات الخبر واستمراره، وذلك إنَّما يكون مع مقارنة حرف النفــي؛ لأنّ اســتعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض؛ لأنَّها إذا عريت من حرف النفــي لــم تفد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي"[3]. وهو يؤكد ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: "والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد، وهو

---

[1] كتاب سيبويه، ٤٧/١.
[2] شرح المفصل، ٣٥٧/٧.
[3] السابق، ٣٧٩/٧.

اســتمرار الفعل بفاعله في زمانه، ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى (كان) في كونها للإيجاب"[1].

وقـد وضّـح الموصلي وابن أبي الربيع[2] (ت٦٨٨هـ) القول في هذه الأفعال بدخول حروف النفي: ما ولم ولا ولن، عليها، يقول الموصلي: "هذه الأفعال الأربعة وهي التي في أولها حـرف النفي، وضعت لتدل على استمرار الخبر لذي الخبر لا مطلقًا، بل من الزمان الذي كان قابلاً لذلك الخبر، أي صالحًا له، وتستعمل ماضية لفظًا ومعنى بما، وماضية معنى لا لفظًا بلم، وغير ماضية بلا ولن"[3].

أثبت ابن يعيش تلك العلّة التي ذهب إليها النحاة، لارتباط حرف النفي بالفعل ارتباطًا لا يحدث معه انفكاك، الأمر الذي دعا إلى تعليل حكم ذاك الارتباط، تسويغًا لفهم المسألة وتسهيلها.

خبر عسى

يلزم خبر عسى أن والفعل المضارع، لأنّ عسى يقتصر على الماضي، ولا يتصرف إلى المضـارع، حيـث كان المضارع في خبره ملازمًا لأنّ؛ لأنّه دال على المستقبل، وهذا يتناسب ومعنى (عسى) التي تفيد الرغبة في حدوث الشيء. يقول ابن يعيش: "أمّا لزوم الفعل؛ فلأنَّه لمّا منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي، عوّض المضارع في الخبر، وأيضًا فإنّه لمّا كانت عسـى طمعًا، وذلك لا يكون إلاّ في ما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال، إذ لفـظ المصـدر لا يدل على زمان مخصوص؛ وأمّا لزوم (أنْ) الخبر فَلِما أريد من الدلالة على الاسـتقبال وصـرف الكـلام إليه؛ لأنَّ الفعل المجرد من (أنْ) يصلح للحال والاستقبال، و(أنْ) تخلصه للاستقبال، والذي يؤيد ذلك أنَّ الغرض بـ (أنْ) الدلالة على الاستقبال لا غير"[4].

---

(1) شرح المفصل، ٣٧٦/٧.
(2) انظر، البسيط، ٦٧١/٢.
(3) شرح كافية ابن الحاجب، ٥٦٩/٢.
(4) شرح المفصل، ٣٩٣/٧.

وذهب إلى إفادة الاستقبال في (أنْ والفعل المضارع) ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، يقول: "و(عسى) من بين هذه الأفعال تدخل على خبرها (أنْ) مثل قوله سبحانه: ﴿فعسى الله أنْ يأتي بالفتح﴾[1]، و﴿عسى ربكم أنْ يرحمكم﴾[2]. وإنَّما خالفت أخواتها؛ لأنَّ معناها الطمع والترجي، وهذا المعنى يكون في ما يستقبل، و(أنْ) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال"[3].

وخلاصة الأمر في خبر عسى كما ذهب إليه النحاة، أنَّها لا تنتقل إلى المضارع، فدخل المضارع في خبرها تعويضًا، ولمَّا كانت دلالتها على المستقبل دخل (أنْ) على الفعل المضارع، وهي تخالف بذلك (كاد).

خبر كاد

كاد واحد من أفعال المقاربة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واشتُرط في خبره أن يكون فعلاً مضارعًا مجرَّدًا من أنْ، ولعلَّ ذلك عائد إلى المعنى الذي يؤديه (أنْ) مع الفعل، إذ يعطي (أنْ) معنى الاستقبال، بينما الفعل (كاد) دالٌّ على قرب حدوث الفعل في الحال دون الاستقبال، فكان التناقض في دلالتهما، فجرِّد خبر (كاد) من (أنْ)، يقول ابن يعيش: "اشترطوا أنْ يكون الخبر فعلاً، لأنَّهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرِّد ذلك الفعل من (أنْ)؛ لأنَّهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، و(أنْ) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولمّا كان الخبر فعلاً محضًا مجردًا من (أنْ) قدَّروه باسم الفاعل؛ لأنَّ الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو: زيد يقوم، والمراد: قائم"[4].

وقد قاس الخوارزمي الفعل (كاد) على (عسى) وجعل في ذلك علَّة المخالفة، إذ دلالة الفعل (عسى) تكون للمستقبل، بينما دلالة الفعل (كاد) تكون للحاضر، فكانت (أنْ) مع عسى؛

---

[1] المائدة، ٥٢.

[2] الإسراء، ٨.

[3] شرح المقدمة المحسبة، ٣٥٢/٢، وانظر المعنى نفسه في أسرار العربية، ص ١٢٦، والتخمير، ٣٠١/٣، والإيضاح في شرح المفصل، ٩٠/٢، والتعليقة، ص ٢٠٥، وشرح كافية ابن الحاجب، ٥٧٩/٢.

[4] شرح المفصل، ٣٩٥/٧.

لـــتدل على المستقبل، بينما سقطت من (كاد)؛ لتدل على الحاضر، يقول: "(كاد) لمَّا كان لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول أجري مجرى (حصل)، ولذلك سقط من خبره (أنْ)، بخلاف (عسى)؛ فإنَّه لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطَّمع، ومن ثمَّ قالوا: إنَّ (كاد) أبلغ في تقريب الشـــيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال. ألا ترى أنَّك لو قلت: كاد يذهبُ بعد عام، لم يجـز؛ لأنَّ (كـاد) توجـب أنْ تكـون شديدة القرب من الحال، ولو قلت: عسى الله أنْ يدخلني برحمته الجنة، لكان جائزًا، وإنْ لم تكن شديد القرب من الحال"[1].

والظاهر أنَّ النحاة مجمعون على امتناع خبر (كاد) من (أنْ) بعلَّة المعنى، وذلك لتنافي دلالة الفعل (كاد) ودلالة (أنْ)، وما جاء على غير ذلك فقليل[2].

---

[1] التخمير، ٣٠٣/٣، وانظر تلك العلة في شرح كافية ابن الحاجب، ٥٨٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح، ٢٨٤/١.

[2] انظر، شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، ص ١٥٦.

الفصل الرابع

تعليل أحكام ما يتعلق بالجملتين:

الاسمية والفعلية

المبحث الأول

تعليل أحكام التوابع

رتّب ابن يعيش التوابع وفق علّة المعنى، فجعل التأكيد أولها، ثم الوصف، فعطف البيان، فالبدل فالعطف بحرف، إذ جعل معنى كل واحد هو الدافع لوضعه في مكانه، فالتأكيد يحتمل دلالة واحدة فجعل أولاً، وكان الوصف ثانيًا؛ لأنه يحتمل دلالتين، وتبع الوصف عطف البيان؛ لأنّه جزء من النعت، ثم تبعه البدل، وجاء العطف أخيرًا، لأنّه يختلف عن بقية التوابع، إذ هو بواسطة حرف. يقول: "التوابع خمسة؛ تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف، وإنّما رتبناها هذا الترتيب فقدّم التأكيد؛ لأنّ التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه؛ لأنّ النعت يتضمن حقيقة الأوّل وحالاً من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير، فكان مخالفًا له في الدلالة، وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد، وقدّم النعت على عطف البيان؛ لأنّ عطف البيان ضرب من النعت، وقدّم عطف البيان على البدل؛ لأنّ البدل قد يكون غير الأوّل، وأُخّر العطف بالحرف، لأنّه يتبع بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة"[1].

وهذا الترتيب الذي اتخذه ابن يعيش يعتمد على علّة الدلالة والمعنى من جهة الأوّليّة، أمّا إذا كان بواسطة الحرف، فالعطف بحرف أولاً، وإذا كان على نيّة تكرار العامل فالبدل أولاً، وإذا كان جامدًا فالبيان أولاً، أو مشتقًا فالنعت أولاً. فالترتيب لا يكون كترتيب ابن يعيش إلا في ضوء المعنى الذي يذهب إليه ذاك الترتيب، يقول السيوطي: "إذا اجتمعت رتبت كذلك، بأن يقدّم النعت؛ لأنّـه كجـزء من متبوعه، ثم البيان، لأنّه جار مجراه، ثم التأكيد؛ لأنّه شبيه بالبيان في جريانه مجـرى النعت، ثم البدل؛ لأنّه تابع كلا تابع لكونه مستقلاً، ثم النسق، لأنّه تابع بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الموضع على هذا الترتيب"[2]. فالغاية من الترتيب إظهار دلالات كل تابع منفردًا عن غيره من التوابع، ثم إظهار الفرق بين كل التوابع وفق تلك الدلالات، لا الإلزام بمنهجية ابن يعيش في الترتيب، إلا في ضوء المعنى الذي رتّب على أساسه التوابع.

---

(1) شرح المفصل، ٥٨٤/٣.

(2) همع الهوامع، ١٦٥/٥.

التأكيد

تناقش هذه المسألة: التوكيد بـ(كل وأجمع)، وتأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين، وتأكيد الضمير بمثله من الضمائر، والنكرة لا تؤكد بالتأكيد المعنوي، وترتيب أسماء التوكيد.

ينقسم التأكيد إلى لفظي وآخر معنوي. والمعنوي يتم بألفاظ محددة، نحو: كل ونفس وعين ....، وقد جُعل التأكيد بـ (كل، وأجمع) للشيء الذي لا يتجزأ، أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله: "تقول: جاءني القوم كلُّهم أجمعون، فتفيد بذلك استيفاء عدة القوم، ولو قلت: جاءني زيد كلّه أو أجمع، لم يجز؛ لأنّ زيدًا ليس مما يتجزأ ويتبعّض، فإنْ أردت أنّه جاء سالم الأعضاء والأجزاء جاز، وتقول: أكلت الرغيف كلّه؛ لأنّ الرغيف مما يتجزأ، فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه، فنفسه وعينه يؤكد بهما ما يتبعّض؛ لأنّهما لإثبات حقيقة الشيء و(كل وأجمع) لا يؤكد بهما إلا ما يتبعّض فاعرفه"[1].

فهذان اللفظان (كل وأجمع) يحملان في مكنوناتهما دلالة تقف في حدودها عند كل ما لا يتجزأ، أوضح هذه الدلالة الموصلي بقوله: "لا يؤكد بكل وأجمع وتوابعهما إلا ما هو ذو أجزاء، إمّا حسًّا، أيّ تدرك أجزاؤه من جهة الحس، أو حكمًا، وهو راجع إلى العامل، لأنّ هذه الألفاظ لمّا كانت موضوعة لتقرير أمر المتبوع في الشمول، امتنع تصور الشمول إلا في ما هو ذو أجزاء كذلك، أمّا الأول فهو أن يكون اللفظ موضوعًا لأشياء مجتمعة كالقوس والناس، فيقال: أكرمت القوم كلّهم والناس أجمعهم، واشتريت الجارية كلّها، ولا يقال: جاء زيد كلّه ولا الجارية كلُّها"[2].

وأكّد الأستراباذي ذلك بقوله: "لا يصح التأكيد بكل وأجمع إلا لشيء ذي أجزاء ...."[3].

وفي تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين يذهب ابن يعيش إلى أنّ ذلك لا يكون إلا إذا أُكّد أولاً بالضمير، ثم أُتي بالنفس والعين، فنقول: قمت أنت نفسك، ولا نقول: قمت نفسك؛ لأنّ العوامل تعمل فيهما، فيكونان مرفوعين ومنصوبين ومجرورين، فإن أكدت دون الضمير الظاهر التبس بالنعت وعطف البيان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمتنع التأكيد بالنفس والعين

---

(1) شرح المفصل، ٥٨٦/٣.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٣/١.

(3) الوافية في شرح الكافية، ص ١٧٧، والمعنى ذاته في همع الهوامع، ١٩٩/٥.

هذه الحالة خوفًا من إحداث اللبس بالفاعل أو المفعول، إذ يترتب عليه إرباك لتركيب الجملة عند قولـــنا: عليٌّ ضرب نفسه، واللّبس يكون بكلمة (نفسه) أهي مفعول به أم تأكيد للضمير المستكن في الفعل (ضرب). يقول ابن يعيش: "إن أكدْت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكِّده أوّلاً بالمضمر، ثم تأتي بالنفس أو العين، فتقول: قمت أنت نفسك، ولو قلت: قمت نفسك أو عينك لكان ضعيفًا غير حسن؛ لأنّ النفس والعين يليان العوامل، ومعنى قولنا يليان العوامل: أنّ العوامـــل تعمــــل فيهما لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين، وذلك أنّهما لم يتمكنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية، ألا تراك تقول: طابت نفسه وصحت عينه، ونزلت بنفس الجبل، وأخرج الله نفسه، فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرًا، فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحســن تأكــيد المضـــمر المرفوع بهما؛ لأنّه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان"[1].

فهـــذا الوجــه الأول الـــذي يمنع تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين من غير توكيده بالضـــمير، وهـــو يعود إلى الالتباس بالنعت وعطف البيان بفعل عمل العوامل فيهما؛ لوقوعهما بعدهـــا. أمّـــا الوجـــه الثاني الذي يمنع التأكيد، فهو إحداث اللبس بالفاعل والمفعول، فيقول فيه: "ووجـــه ثـــان أنّ التأكـــيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر، ربما أوقع لبسًا في كثير من الأمر، ألا ترى أنّك لو قلت: هند ضربت نفسها، لم يعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخليتَ الفعل من الضـــمير أم جعلـــت في الفعل ضميرًا لهند، وأكدته بالنفس، فإذا قلت: هند ضربت هي نفسها، حسن من غير قبح؛ لأنّك لمّا جئت بالمضمر المنفصل علم أنّ الفعل غير خال من المضمر؛ لأنه لا يخلو إمّا أن يكون هو الفاعل أو تأكيدًا، فلا يجوز أن يكون فاعلاً؛ لأنّك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل، ألا ترى أنّك لا تقول: ضربت أنا؛ لأنّك قادر على أن تقول: ضربتُ، وإذا

---

[1] شرح المفصل، ٣/٥٩٠.

لم يجز أن يكون فاعلاً تعين أن يكون تأكيدًا، وإذا كان في الفعل ضمير مؤكد بالضمير المنفصل أمن اللّبس، وجاز توكيده بالنفس والعين"[1].

فتعليل ابن يعيش -هنا- يقوم على تحليل الحكم النحوي، وهو تأكيد الضمير المرفوع بالنفس والعين، إذ كلُّ تعليل لحكم نحوي هو تعليل فيه، أي تعليل فعّال ومفسِّر يعيد فهم الحكم، وإنتاج المعنى الذهني المترتب على هذا الحكم، والملاحظ أن ابن يعيش اعتمد على تحليل مطوّل، الهدف منه كشف صورة هذا الحكم وتوضيح رؤاه.

أمّا تأكيد الضمير بمثله من الضمائر، نحو: قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، فيكون تأكيد الضمير الذي يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا بلفظ واحد هو ضمير المرفوع، والسبب عند ابن يعيش يعود إلى علّة الأصل، فالأصل في الضمير صيغة واحدة، وقد قاس ذلك على الأسماء الظاهرة والأسماء المبهمة، إذ "إنّ أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة، والإعراب في آخرها يبيِّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها، نحو: جاءني هذا، ورأيت هذا، ومررت بهذا"[2].

بينما جعل الموصلي تأكيد الضمير المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بالمرفوع بعلّة عدم المخالفة لمتبوعه، حيث لا تظهر فيه علامة الإعراب، يقول: "لأنّه لمّا لم يظهر فيه إعراب يخالف به متبوعه جاز ذلك"[3].

والرأي عندي أنّ (أنت) هو لفظ يؤكد الضمير المتصل مهما كان موقع الضمير وإعرابه، وهو (أنت) يقع في محل رفع، وفي محل نصب، وفي محل جر، فهو يوافق الموضع الذي يكون عليه الضمير المتصل، فهو في موضع توكيد مرفوع، في قولنا: قمت أنت، وفي موضع توكيد منصوب في قولنا: رأيتك أنت، وفي موضع توكيد مجرور في قولنا: مررت بك

---

(1) شرح المفصل، ٣/٥٩١.

(2) السابق، ٣/٥٩١.

(3) شرح كافية ابن الحاجب، ١/٣٠٤.

أنت، وعليه فإنّ الضمير المنفصل (أنت) يتغير وفق تغير الضمير المتصل، لذلك يأتي مؤكدًا له رفعًا ونصبًا وجرًا. وهذا يعني أنه تجرد عن وظيفة ضمير الرفع المنفصل، وأصبح يؤدي الوظائف الأخرى في حال تبعيته وتوكيده ما قبله.

والنكرة لا تؤكد بالتأكيد المعنوي؛ لأنّ النكرة تحمل في ذاتها الشمول وتبتعد عن ثبات الحقيقة، بينما التأكيد المعنوي يأتي لتمكين الحقيقة في النفس، إضافة إلى أنّه يؤكد معارف، أي شيئًا محددًا، لا مبهمًا غير محدد، يوضح ذلك ابن يعيش فيقول: "إنّما لم تؤكّد النكرات بالتأكيد المعنوي؛ لأنّ النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنّما هو لتمكين معنى الاسم، وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، فأمّا التوكيد اللفظي، فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفًا من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه، فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي، فأمّا المعنوي فإنّما المراد منه الحقيقة، ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ، وأمر آخر أنّ الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيدًا لها، لأنّ التوكيد كالصفة"[1].

وصرّح المجاشعي بذلك بقوله: "إنّ النكرة لم يثبت لها عين، فلا يصح توكيدها، لأنّ التوكيد إنّما هو تثبيت للعين وإزالة للّبس عنها. ولأنّ هذه الأسماء معارف فلا تتبع النكرات توكيدًا لها لاختلاف ما بينهما، وذلك أنّ النكرة تدل على العموم، والمعرفة تدل على الخصوص"[2].

والعلّة نفسها عند البصريين[3]، إذ الألفاظ التي يؤكد بها معرفة والنكرة شائعة، فتأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.

بينما يرى صاحب التخمير أنّ العلّة في امتناع تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي هي علّة التناقض فـ "تأكيد النكرات لا يجوز. وذلك أنّ تأكيد النكرة يشتمل على ضرب من التناقض، فلا

---

(1) شرح المفصل، ٥٩٥/٣.

(2) شرح عيون الإعراب، ص ٢٢٣.

(3) انظر، الإنصاف، ٤٥٥/٢، مسألة رقم (٦٣).

يجوز، بيانه: أنّ الغرض من التأكيد بيان أنّ إسناد الفعل إلى تلك البقعة التي استبعد المخاطب استناده إليها واقع، وفي ذلك تصريح من المتكلم بأنّ ذلك المؤكد معهود للمخاطب، وتنكيره تصريح منه بأنّه غير معهود، وذلك ضرب من التناقض"(1).

وذهب ابن يعيش(2) إلى أنّ الأسماء التي يؤكد بها معارف، مبرزًا اختلاف النحاة في علّة جعلها معرفة، فهو يذكر ثلاثة من الآراء التي تؤكد معرفتها، أجملها بما يأتي: أولها: أنّها بمعنى المضاف إلى الضمير، لأنّك إذا قلت: رأيت الجيش أجمع، كان التقدير: رأيت الجيش جميعه أو أجمعه، وآخَرها: أنّها معرفة بالوضع، هي من قبيل الأعلام، نحو: زيد وعمرو، وثالثها: أنّها معدولة عمّا فيه الألف واللام، والمراد: الأجمع والأجمعون، كما أنّ (أمس) معدولة عن الأمس.

فابن يعيش يظهر هذه الآراء فقط من غير أن يميل إلى رأي منها، فاستخدامه لها جاء في أثناء توضيحه للمعرفة في تلك الأسماء وحسب، وهو يرى أنّها معارف، يؤكد ذلك باستحضاره آراء النحاة.

والدارس يرى أنّ هذه الآراء تثبت المعرفة لتلك الأسماء بحجج يبدو عيها الاعتباط أو الارتجال أكثر من الإقناع المنطقي، فالأول: يجعلها بمعنى المضاف إلى الضمير من غير أن يسوّغ ذلك، والآخَر: عرّفها بحجة سهلة من غير عناء عندما جعلها كالأعلام، والثالث: جعل الألف واللام فيها على الأصل، فهي معرفة أصلاً، والأصل غالب على التحول.

والرأي عندي أنّها معرفة بملازمتها المعرفة، أو بمعرفتها حقيقة النكرة وموقعها، فتقربها من المعرفة، من هنا وقع المعنى المعرفي لها رغم صياغتها التنكيرية.

وابن الورّاق واحد من أصحاب الرأي الأول، إذ يرى أنّ (أجمعين) معرفة؛ لأنّها تقع موقع المضاف إلى ما يعرّفها، يقول: "إنْ قال قائل: قد علمنا أنّ (كلّهم وأنفسهم) يتعرفان

---

(1) التخمير: الخوارزمي، ٢/٨٤.

(2) انظر، شرح المفصل: ٣/٥٩٦-٥٩٧.

بالإضافة، فمن أين زعمت أنَّ (أجمعين) معرفة؟ قيل له: لأنّ جمعه أقيم مقام الإضافة، أي: مقام إضـافته إلـى ما يعرّفه، إذ كان الأصل أن تقول: مررتُ بالقوم أجمعهم، فحذف لفظ الضمير، وأقيم الجمع بالواو والنون مقامه"[1].

لكـنّ الرأي الذي يذهب إليه ابن أبي الربيع أقرب -عندي- إلى الإقناع والصواب، فهو يعـتمد علـى قـيام المعرفة والنكرة على معنى واحد، يقول: "إنّ هذا الموضع مما ترادف فيه المعـرفة والـنكرة على معنى واحد، فيقال: ما يصلح برجلٍ خير منك، على معنى: ما يصلح بالـرجل خـير منك، وكأنّه إذا نطق الواحد نُطق بالآخر، فجرى (خير منك) صفة على النكرة الصالحة فكان الرجل، وكذلك هذا، لأنّه لو قال: صمت الشهر كلّه، أي: صمت هذه الحقيقة كلّها، لكان المعنى: صمت شهرًا كلّه، لأنّه لا يريد شهرًا بعينه، وإنّما يريد هذه الحقيقة"[2].

أمّا أسماء التوكيد فهي مرتبة لا يأتي بعضها قدمًا على بعض، فـ (نفسه وعينه) يتقدمان علـى كـلّ، وذلـك بعلّة التمكن، إذ هما أشدُّ تمكنًا في الاسم، وقد رتّب ابن يعيش هذه الأسماء بقولـه: "فنفسه وعينه مقدمان على (كلٍّ)؛ لأنهما أشدُّ تمكنًا في الاسمية من (كلٍّ) على ما تقدم، و(كـلٌّ) مقدمـة على (أجمع)؛ لأنّ (كلاً) تكون تأكيدًا وغير تأكيد، و(أجمع) لا تكون إلا تأكيدًا، تقـول: إنّ القـوم كلّهـم فـي الدار، فيجوز رفع (كلٍّ) ونصبها، فالنصب على التأكيد والجار والمجرور والخبر، وأمّا الرفع فعلى الابتداء وخبره الجار والمجرور بعده، والجملة من الابتداء والخـبر خبر.... أمّا ما بعد أجمع فتوابع لا تقع إلا بعدها، فأكتع تابع لأجمع يقع بعده، كقولنا: حسن بَسَن، وأبصع تابع لأكتع يقع بعده، هذا ترتيبها"[3].

والملاحـظ أنّ ابـن يعيش أظهر علّة تقدم هذه الألفاظ بعضها على بعض تسويغًا لحكم التقدم، إذ الشرح لهذا الحكم يستدعي إبراز الصورة الإقناعية فيه، وقد عمل ابن يعيش ذلك بغية التوصـيل إلـى تفسير واضح، يساعد الدارس على فهم الحكم النحوي، إذ تقدمت (عين ونفس)

---

(1) علل النحو، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(2) البسيط، ٣٧٧/١.

(3) شرح المفصل، ٥٩٨/٣.

علـــى (كـــل) بعلّة التمكن في الاسم، وتقدمت (كل) بعلّة الشمول والتوسع، إذ هي للتأكيد وغير التأكيد، بينما كانت (أجمع) للتأكيد فقط، أمّا تقدم (أجمع) على (أكتع وأبصع) فلأنّهما تابعان لها.

وقـــد ذكر ابن الورّاق[1] هذه العلل، وأكّدها المجاشعي[2]، إلاّ أنّ الأنباري[3] ذكر بعضًا من العلل التي تغاير ما سبق، حيث أشار إلى أنّ النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء، وكلُّهم وأجمعـــون يدلان على الإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم يدلان على محاط به، ففيهما معنى التـــبع، والنفس والعين ليس فيهما هذا المعنى، أمّا كلّهم فقدّم على (أجمعين)؛ لأنّ معنى الإحاطة فـــيه أقـــلّ وضـــوحًا، ففي (أجمعين) أظهر، لأنّ (أجمعين) مشتقة من الاجتماع، بينما (كل) لا اشتقاق له.

والظاهـــر أنّ الأنباري ينطلق في شرحه إلى علل دلاليّة تجعل أسماء التوكيد تتقدم على بعضـــها، وهي أكثر ظهورًا منها عند ابن يعيش الذي ينطلق في تعليله من قوة هذه الأسماء في التركيب.

الوصف (النعت)

يقـــع تحـــت هذا الموضوع: الوصف بظرف المكان دون ظرف الزمان، وامتناع نعت المعرفة بالجملة، وأخص المعارف، وامتناع وصف الضمائر.

من القضايا التي درسها ابن يعيش في الوصف، وصف الموصوف بظرف المكان غير ظرف الزمان، ولعلّ ذلك عائد إلى اختصاص الصفة بصاحبها، إذ المكان يختص بصاحبه، ولا يشاركه فيه غيره، أمّا الزمان فلا يختص بصاحبه، فنقول: هذا رجل عندك، ولا نقول: هذا رجل الآن، يقول ابن يعيش: "إن كان الموصوف شخصًا لم تصفه إلاّ بالمكان، نحو: هذا رجل عندك، ولا تصـــفه بالـــزمان، لا تقـــول: هـــذا رجـــل اليوم ولا غدًا؛ لأنّ الغرض من الوصف تحلية

---

[1] انظر، علل النحو، ص ٣٨٧-٣٨٨.

[2] انظر، شرح عيون الإعراب، ص ٢٢٣.

[3] انظر، أسرار العربية، ص ٢٥٤، وانظر هذا التعليل في شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٤/١.

الموصوف بحال تختص به دون مشاركة في اسمه ليفصل منه، والزمان لا يختص بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل"[1].

ومن المعلوم أنَّ كل جملة وقعت صفة، فهي واقعة موقع المفرد، ولها محلّ ذلك المفرد مـن الإعـراب، وقـد فسَّـر ابـن يعيش أن يكون المفرد أصلاً تقع مكانه الجملة بعلّة الإفراد والتركيـب، إذ المفـرد أصل للمركب، يقول: "إنَّ البسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسـم المفرد، ثم وقعت موقعه الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه، ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل"[2].

فتفسير ابن يعيش للأصل في الإفراد أمر يسوغ فهمه، لكن الانتقال به إلى الشريعة أمر فيه نظر، إذ ليس الأصل أنْ يكون القياس في العدد حسب، كما هو في الشهادة في الشريعة، لكنّ القـياس -هـنا- في أصالة الشيء، فالمفرد أصل في المركب، لأنَّ المركب يتكون من المفرد. لكـن شـهادة الـرجل ليست أصلاً في شهادة المرأة أو المرأتين أو أكثر، فالشهادة حكم للذكر والأنثى ولا أحد يسبق الآخر، لكنَّ المفرد أسبق في الوجود من المركب، وعليه لا يمكن اللجوء إلى هذا القياس في الأصالة.

والمعرفة لا توصف إلاّ بالمعرفة، والنكرة لا توصف إلاّ بالنكرة، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة، كما أنَّ النكرة لا توصف إلاّ بنكرة"[3].

ومن ذلك يفسّر ابن يعيش امتناع نعت المعرفة بالجملة، وجواز ذلك للنكرة، لأنَّ الجملة نكرة، والنكرة تنعت بالنكرة، ولا تقع للمعرفة، يقول: "اعلم أنّه لا ينعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا زيد أبوه قائم، على أنْ تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالاً جاز، وإنّما لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأنَّ الجملة نكرة، فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنّها حديث، ألا ترى أنّها تقع خبرًا، نحو: زيد أبـوه قائم، ومحمد قام أخوه، وإنّما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده، فإنْ أردت

---

(1) شرح المفصل، ٣/٦١٠.

(2) السابق، ٣/٦١١.

(3) كتاب سيبويه، ٢/٦.

وصــف المعــرفة بجملة أتيت بالذي، وجعلت الجملة في صلته، فقلت: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، فتوصلت بالذي إلى وصف المعارف بالجملة"[1].

وقــد ذكــر جماعة من النحاة[2] هذا التفسير صراحة، يقول ابن السراج: "لا يجوز أن تصــف المعــرفة بالجمل، لأنَّ الجمل نكرات، والمعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة، فإذا أردت ذلك أتيت بــ (الذي) فقلت: مررتُ بزيد الذي أبوه قائم، وبعمرو الذي قائم أبوه"[3].

ويوضِّــح المجاشــعي منع نعت النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة، بعلَّة العموم للنكرة والخصــوص للمعــرفة، أي بعلَّــة دلالية، يقول: "إنَّ النكرة عامة يدل واحدها على أكثر منه. والمعــرفة خاصة لا تدل إلاّ على نفسها. فلو نعتَّ المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، لكنت قد نعت القليل بالكثير، والكثير بالقليل، وهذا لا يجوز. ولأنَّ النعت متمم لبيان الاسم، فلا ينبغي أن يخالفــه فــي تعريفه وتنكيره؛ لأنَّ النكرة مجهولة فلا يصح أن تبيِّن المعروف. والمعرفة ثابتة العين، فلا يصح أن تتبع ما لم يثبت له عين وهو النكرة"[4].

وذكــر الخوارزمي أنَّ "الجمل نكرات لخلوها من التعريف، بدليل أنَّ التعريف ليس إلاّ الإشــارة، والإشارة ليست في الجمل"[5]. بينما عدَّ ابن الحاجب تنكير الجمل من قبيل الحكم، إذ الحكــم في المعنى نكرة، يقول: "إنّما كانت الجمل نكرات؛ لأنَّها تقدَّر باعتبار الحكم، والحكم في المعنى نكرة. فكان الاسم الذي ينسبك منها نكرة، وتقديره أنك تقول في الفعلية: مررتُ برجلٍ قام أبــوه، فقــدِّره بقائم أبوه، فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه، ولو كانت اسمية كقولك: مــررت بــرجل أبــوه قــائم لكــان تقديــره: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فينسبك من الحكم الذي هو الثاني"[6].

---

(1) شرح المفصل، ٣/٦١٢.

(2) انظر، المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ٢/٤١٦، والوافية في شرح الكافية: الأستراباذي، ص ١٦٧.

(3) الأصول في النحو، ١/٣١.

(4) شرح عيون الإعراب، ص ٢٢٨-٢٢٩، وانظر المعنى ذاته في أسرار العربية، ص ٢٦٠-٢٦١.

(5) التخمير، ١/٩٣.

(6) الإيضاح في شرح المفصل، ١/٤٤٤.

وتوصف النكرة بالجمل الخبرية؛ لأنَّ المقصود من الوصف إيضاح الموصوف، ولا يتم ذلك بالجمل الإنشائية، لأنها مبهمة[1].

ويكون النعت تابعًا للمنعوت؛ لأنَّهما كالشيء الواحد، فالنعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده، فإذا قلنا: مررت برجل، فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، بينما إذا قلنا: مررت برجل ظريف، فهو في الدلالة شيء غير الأول، إذ هو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فهذه في الدلالة أخص من تلك، لأنَّ كلَّ رجل ظريف رجل، لكن ليس كل رجل رجلاً ظريفًا، يقول ابن يعيش: "إنَّما قلنا إنَّهما كالشيء الواحد من قبل أنَّ النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه، فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده"[2].

وافق ابن يعيش سيبويه في أخص المعارف، وهي: الضمائر والأعلام والمبهمات (أسماء الإشارة) وما عرّف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد منها، وقد جعل ابن يعيش الموافقة لسيبويه في ترتيبها حسب الأعرف كما يقول. فأخصها وأعرفها الضمائر، وعلل ابن يعيش ذلك بأنَّ الضمير لا يكون إلاّ إذا ذكر الاسم قبله، فهو عائد عليه، ومعروف به، ثم العلم وما أضيف إلى معرفة، ثم ما فيه الألف واللام، يقول: "اعلم أنّ المعارف مرتبة في التعريف والترتيب المذكور، فأعرفها وأخصها المضمرات، وذلك لأنك لا تضمر الاسم إلاّ بعد تقدم ذكره، ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني، أو تفسير يقوم مقام الذكر، ولذلك استغنى عن الوصف، ثم العلم، ثم المبهم، وما أضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف؛ لأنَّه يسري إليه ما فيه من التعريف، ثم ما فيه الألف واللام، هذا مذهب سيبويه"[3].

---

[1] انظر، شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ١/٢٩١.

[2] شرح المفصل، ٣/٦١٤.

[3] السابق، ٣/٦١٦.

ولا يبدو هذا الترتيب على مذهب سيبويه، إذ لم يذكر هذا الترتيب، وإنّما رتبها بقوله: "المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار"[١].

واختلف النحاة في أعرف المعارف، فذهب البصريون إلى أنّ الاسم العلم أعرف المعارف؛ لأنّ الأصل في الاسم العلم أنّ يوضع لشيء بعينه لا يقع لغيره من أُمَّته، وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المبهم، نحو هذا وذاك، أعرف من الاسم العلم؛ لأنّه يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، أمّا العلم فيعرف بالقلب وحده[٢].

ويذكر الأنباري[٣] أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المضمر، لأنّه لا يضمر إلا وقد عُرِف. ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم.

وأكد العكبري ما يقوله صاحب الإنصاف، يقول: "أعرف المعارف المضمر عند سيبويه"[٤].

وغير أنّ ما في كتاب سيبويه يختلف عمّا ذهب إليه النحويون، إذ جعل الاسم العلم أوّلاً، ثم لمّا أشار إلى المضمر، كان في أثناء تعليله جعل المضمر من المعارف، يقول: "إنّما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنّما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أنّ مَنْ يُحدَّث قد عرف مَنْ تعني وما تعني، وأنك تريد شيئًا يعلمه"[٥].

---

(١) كتاب سيبويه، ٥/٢.

(٢) انظر، الإنصاف، ٧٠٧/٢، مسألة رقم (١٠١).

(٣) انظر، السابق، ٧٠٧/٢، المسألة نفسها.

(٤) اللباب، ٤٩٤/١.

(٥) كتاب سيبويه، ٦/٢.

يتضح مما سبق أنّ ابن يعيش والعكبري والأنباري ينقلون عن سيبويه ما ليس من كلامه، حيث لا يقول ما ينقلونه عنه. والرأي الذي يذهب إليه في أخصّ المعارف يتفق ورأي البصريين.

وعلل ابن يعيش عدم وصف المضمرات بعلّة الوضوح في معناها، لذا لا تحتاج إلى ما يوضحها، يقول: "أمّا المضمرات فلا توصف، وذلك لوضوح معناها، ومعرفة المخاطب بالمقصود بها، إذ كنت لا تضمر الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود، ومن تعني، فاستغنى ذلك عن الوصف، ولا يوصف بها؛ لأنّ الصفة تحلية بحال من أحوال الموصوف، والمضمرات لا اشتقاق لها، فلا تكون تحلية"(١).

وصرّح بذلك سيبويه، يقول: "اعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفًا، من قبل أنّك إنّما تضمر حين تُرى أن المحدَّث قد عرف من تعني"(٢).

وأكّد ذلك المبرّد بقوله: "أمّا المضمر: فإنّه لا يجوز نعته، لأنّك لا تضمره حتى يعرفه المخاطب"(٣).

فالنحاة متفقون على أنّ الضمائر لا توصف، ومتفقون أيضًا على علّة عدم وصفها من حيث وضوحها، وعدم احتياجها إلى ما يوضحها. أمّا وصف الاسم، فإنّه يوصف بما دونه أو بما يساويه في التعريف، وذلك لعلّتين عند ابن يعيش، تعتمد الأولى على أنّ الصفة تتمة وزيادة، والثانية أنّ الصفة في الحقيقة خبر، أي: يقع عليها الصدق والكذب، يقول: "يوصف الاسم بما دونه في التعريف أو بما يساويه، وذلك لوجهين: أحدهما، أنّ الصفة تتمة للموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه وأمّا أن تفوقه فلا، فإذًا وَجْهُ الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى وإلاّ أتبعته ما يزيده بياناً. وأمّا الوجه الثاني فإنّ الصفة خبر في الحقيقة، ألا ترى أنّه يحسن

---

(١) شرح المفصل، ٦١٧/٣.

(٢) كتاب سيبويه، ١١/٢.

(٣) المقتضب، ٢٨٤/٤، وانظر المعنى نفسه في الإيضاح في شرح المفصل، ٤٤٥/١.

أن يقـــال لمن قال: جاءني زيد الفاضل، كذبت في ما وصفته به أو صدقت، كما يحسن ذلك في الخبر "[1].

وقد ذكر ابن السراج[2] أنّه لا يجوز أن تكون الصفة أخصَّ من الموصوف.

فالصفة تبع للموصوف، وأقل شأنًا منه، فهي إذن فرع عليه، ولا يكون الفرع أخصّ من الأصـــل، وإلا صـــار الفـــرع أصلاً والأصل فرعًا، وحدث اللّبس بينهما، فمنعًا لهذا التحول لا يوصف الاسم بما هو أعرف منه.

البـــــدل

الـــبدل لفظ يتبع المبدل منه في معناه وإعرابه، ويختلف عن الصفة والتأكيد، والعلّة في ذلك علّة وضوح وإزالة لبس، وإبطال للتوسع في المبدل منه، وضح ذلك ابن يعيش بقوله: "اعلم أنّه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأنَّ فيه إيضاحًا للمبدل ورفع لبس، كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز، وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني أخوك، جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت: زيد، زال ذلك الاحتمال كما لو قلت: نفسه أو عينه"[3].

فالفـــارق بيـــن البدل والنعت والتوكيد أنّ البدل يطرح المبدل منه، ويستغني عنه، بينما النعت والتوكيد يوضحان صاحبهما ولا يستغنيان عنه.

وقـــد بيَّن ابن الحاجب الفارق بين البدل والنعت والتوكيد بالإشارة إلى الأصالة والتتمة، يقـــول: ".... هـــذا بخـــلاف الصفة والتأكيد؛ لأنَّ الصفة والتأكيد في حكم التبع، فإذا كان الأول معرفة أو نكرة كان ما هو كالتتمة له، كذلك هو البدل إمّا أن تقول في حكم تقرير العامل: يظهر الأمـــر ويصير كالجملتين، فلا يلزم التطابق. وإمّا أن تقول: عامله العامل الأوّل، ولكن لمّا كان

---

(1) شرح المفصل، ٦٢٠/٣.

(2) انظر، الأصول في النحو، ٣٣/١.

(3) شرح المفصل، ٦٣٢/٣-٦٣٣.

مقصـــودًا، والأوّل كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوّة ما هو أصل وضعف ما هو فرع، والبدل أصل؛ لأنّه مقصود والصفة فرع؛ لأنّها تتمة"[1].

ومـــا يؤكـد هـذه التتمة إشارة ابن يعيش في عدم التطابق بين البدل والمبدل منه، كما يـتطابق النعت مع المنعوت، يقول: "ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت، فيلزم تطابقهمـــا في التعريف والتنكير، كما كان ذلك في النعت؛ لأنّ النعت من تمام المنعوت، وتحلية لـــه، والـــبدل مـــنقطع مـــن المبدل منه يقدر في موضع الأول على ما ذكرنا، فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة"[2].

وسوّغ ابن يعيش إبدال الضمير من الضمير، نحو: رأيته إياه، واحتج لذلك بأنّ الضمير المنفصـــل كالاســـم الأجنبـــي، يقـــول: "رأيته إياه"، فإياه ضمير منفصل وهو بدل من الهاء في (رأيـــته)، وهو ضمير متصل، وساغ ذلك لأنّ الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي؛ ألا ترى أنّهم لا يجيزون ضَرَبْتُنِي، ويجيزون: ما ضربتُ إلاّ إياي"[3].

لكنّه لا يحسن أن تبدل من ضمير المتكلم والمخاطب، ولعل ذلك عائدٌ إلى علة الوضوح، إذ هما واضحان لا يحتاجان إلى توضيح، يقول العكبري: "وكلّ الأسماء يصلح أن يُبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأنهما في غاية الوضوح، كقولك: مررت بي زيد، وبك عمرو"[4].

وأكـــد ابـــن يعـــيش ذلك بقوله: "اعلم أنّ المضمرات كلها لك أن تبدل منها، إلا ضمير المتكلم والمخاطب، فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين، لو قلت: مررت بك زيـــدٍ، أو مـــررت بي زيدٍ، أو بي المسكينِ، كان الأمر لم يجز شيء من ذلك، لأنّ الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان"[5].

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل، ١/٤٥١.

[2] شرح المفصل، ٣/٦٣٦.

[3] السابق، ٣/٦٣٩.

[4] اللباب، ١/٤١٢، وانظر المعنى ذاته في شرح كافية ابن الحاجب، ١/٣٠٩.

[5] شرح المفصل، ٣/٦٣٩.

والـــدارس يـــرى أنّ عدم استحسان البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، ليس العلة فيه الوضـــوح، وإنّما العلة عائدة إلى الأصل، إذ الأصل في (رأيته زيدًا) هو زيد، والضمير إشارة إلـــيه، فهـــو إذًا فـــرع علـــى الاســـم، ولا يكون الأصل (العمدة) فرعًا على الفرع في الأصل (الضـــمير)، فالجملـــة: رأيـــتُ زيدًا. ولمّا دخل الضمير امتنع استحسان بدل الاسم منه بغرض الـــتحول؛ تحول الأصل إلى الفرع، إذ يصعب ذلك؛ لأنّ الضمير رتبته في المعارف بعد الاسم العلـــم كما يشير سيبويه[1]، إضافة إلى أنّه أصبح معرفة بإشارته إلى الاسم، يقول سيبويه: "إنّما صار الإضمار معرفة؛ لأنّك إنّما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أنّ مَنْ يُحدِّث قد عَرَف مَنْ تعني وما تعني"[2].

والرأي أنّ النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ الضمير أعرف المعارف، وقعوا في لَبس، فاتخذوا علّـــة الوضـــوح في نفي استحسان البدل من ضمير المتكلم والمخاطب، واللّبس ناجم عن جعل الضمير أعرف المعارف، وهو بذلك لا يحتاج إلى ما يعرّفه ويوضحه.

---

(1) انظر، كتاب سيبويه، ٢/٥.

(2) السابق، ٢/٦.

المبحث الثاني

تعليل أحكام الإضافة

ذكر المجرورات

تسمى حروف الجر حروف الإضافة، يعود ذلك إلى دلالتها، فهي تضيف معنى الفعل إلى الاسم المجرور بها، أي إيصالها الفعل إلى الاسم، يقول ابن يعيش: "إنّما قيل لها حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم، فالإضافة معنى، وحروف الجر لفظ، وهي الأداة المحصلة له"(١).

ويبدي الموصلي تسويغًا لتسميتها حروف الجر مستندًا إلى طبيعة عملها أيضًا، فيقول: "وسميت حروف الجر، إمّا لأنّها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وإمّا لأنّها أضيفت إلى عملها، كقولهم: حروف الجزم وحروف النصب، وقد تسمى حروف الإضافة وحروف الخفض"(٢).

فهي جارة بطبيعة عملها وهو الجر، أو بطبيعة معنى عملها وهو وصول معاني الأفعال إلى الأسماء التي تجرها، يؤكد الأستراباذي ذلك بقوله: "حروف الجر حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى ما يليه، نحو: مررت بزيدٍ، وأنا مارٌّ بزيد، ولهذا سميت حروف الإضافة، وسميت أيضًا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها"(٣).

فالنحاة متفقون على هذه التسمية، والعلّة فيها علّة وظيفية؛ إذ الغرض من هذه الحروف هو توصيل معاني الأفعال إلى الأسماء، فلأنّها تضيف معنى الفعل إلى الاسم سميت حروف إضافة، فهي إذن واسطة تربط الفعل بالاسم. فابن يعيش لمّا استخدم هذا التعليل، أفادنا بأنّه يبدأ تفسير الأحكام النحوية من أسمائها، أي مصطلحاتها النحوية، ثم يدخل في قضاياها الخاصة.

الإضافة المعنوية واللفظية

تُظهر المسألة ما يأتي: امتناع إضافة المعرفة، ودخول الألف واللام في ما إضافته لفظية، و(غير ومثل وشبه ....) لا تتعرف عند إضافتها، وأسماء تلزمها الإضافة، وأسماء لا تدخل عليها الألف واللام، وإضافة الشيء إلى نفسه.

الإضافة تعرّف أو تخصص، لذا يجوز أن يضاف الاسم النكرة إلى معرفة، فتكسب المضاف تعريفًا، أو يضاف إلى نكرة، فتكسبه تخصيصًا، أمّا إضافة المعرفة إضافة معنوية، فغير جائزة؛ لأنّ الغرض من الإضافة موجود فيه، وهو المعرفة، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّك لا

---

(١) شرح المفصل، ٢/٤٨٦.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ٢/٦٠٠.

(٣) الوافية في شرح الكافية، ص ٢٩٩.

تضـــيف إلاّ نكرة، نحو قولك: غلام زيد، وصاحب عمرو؛ لأنَّ الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصـــيص، لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفًا إنْ كان معرفة، وتخصيصًا إنْ كان نكـــرة، فـــإذا قلـــت: غلام زيد، فالغلام كان نكرة شاملاً كلَّ غلام، فلمَّا أضفته إلى (زيد) صار معـــرفة، وخـــص واحدًا بعينه، فإذا قلت: غلام رجل، فإنَّ المضاف إليه وإنْ كان نكرة إلاّ أنَّه حصل للمضاف بإضافته إليه نوع تخصيص، ألا ترى أنَّه خرج عن شياعه، ويميَّز عن أن يكون غـــلام امرأة، فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها، فإذا أريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير، كرجل وفرس، ثم تكتسي تعريفًا إضافيًا غير التعريف الذي كان فيها، ولذلك لا يجمع بين الألف واللام والإضافة، لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يكون إلاّ معرفة، ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما"[1].

أمَّـــا دخـــول الألف واللام في ما إضافته لفظية، فجائز، فقد قالوا: مررت بزيد الحسن الوجه، وقد ساغ ذلك من حيث إنَّ الإضافة لا تعطيه تعريفًا؛ لأنَّ غرضها انفصال المضاف عن المضاف إليه، وقد علل هذا الدخول ابن يعيش بعلَّة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، يقول: "وقـــد جاءت الألف واللام في ما إضافته لفظية، قالوا: مررت بزيد الحسن الوجه، وهند الجائلة الوشاح، وساغ ذلك من قبل أنَّ الإضافة لا تكسوهما تعريفًا، من حيث كان النية فيها الانفصال، إذ التنوين مراد، والمضاف إليه في نيّة المرفوع إذ كان فاعلاً في المعنى. فلمَّا كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفًا ولا تخصيصًا لم يمتنع دخول الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف"[2].

وقد جوَّز سيبويه إضافة المعرَّف بالألف واللام إلى ما في أل ولام، يقول: "يجوز لك أن تقول: هذا الحسنُ الوجه، فيصير معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام، ولا يكون معرفة إلاّ بهما"[3].

---

[1] شرح المفصل، ٢/٤٩٣.

[2] السابق، ٢/٤٩٦.

[3] كتاب سيبويه، ١/٤٢٩.

وتقـــع الإضـــافة اللفظـــية على ما فيه النون، نحو: ضاربان، وضاربون، ولمّا لم يعط المضـــاف معـــرفة بثبوته، نحو: ضاربان زيد، وضاربون زيد، كان لا بد من حذف النون، ثم إدخال الألف واللام على المضاف تخفيفًا، نحو: الضاربا زيد، والضاربو زيد، وقد ذكر ذلك ابن يعـــيش بقوله: "لمّا كانت الإضافة منفصلة والنية ثبوت النون لم يتعرف بما أضيف إليه، وكان سياق إضافته وإثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير، فلمّا لم يقع التعريف بالإضافة كما يقـــع في غلام زيد، وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام، وأفادت الإضافة هاهنا ضربًا من التخفيف بحذف التنوين والنون"[1].

وقـــد صـــرَّح الخوارزمـــي بأنَّ الألف واللام دخلا على المضاف في هذه الحالة؛ لأنَّ المضـــــاف إليه لم يعط المضاف تعريفًا، يقول: "وإنَّما الوجه الصحيح ما ذكرته آنفًا من أنَّه وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه، فتدخل اللام على المضاف"[2].

ومعلوم أنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا، إلاّ أنَّ هذه الفائدة لا تكـــون في بعض الأسماء نحو: غير ومثل وشبه، ولعلَّ امتناع تعريفها رغم إضافتها إلى معرفة عـــائد إلى إبهامها، فهي غير محددة على شيء بعينه، مما يدفع القول باستمرار الغموض فيها، يوضح ابن يعيش هذا بقوله: "وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك؛ للإبهام الذي فيها، وأنَّها لا تختص واحدًا بعينه، وذلك (غير ومثل وشبه) فهذه نكرات وإنْ كنَّ مضافات إلى معرفة، وإنّما نكرهن معانيهن، وذلك لأنَّ هذه الأسماء لمَّا لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها، لم تـــتعرف، ألا ترى أنَّ كلَّ من عداه فهو غير وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة، فإذا قلت: مثلك، جاز أن يكون مثلك في طولك، وفي لونك، وفي علمك، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء، فلذلك من الإبهام كانت نكرات"[3].

---

[1] شرح المفصل، ٤٩٦/٢.

[2] التخمير، ١٢/٢.

[3] شرح المفصل، ٥٠١/٢.

ويذكر المبرد[١] أنَّ هذه الأسماء نكرات حتى لو أضيفت، والعلّة فيها أنّها لا تخص شيئًا.

والحقــيقة أنَّ تعليل ابن يعيش لتنكير هذه الأسماء يزيدها وضوحًا. وهناك من الأسماء كالظروف، نحو: فوق، وتحت، وقدام .....، ما هو لازم للإضافة حتى يكتسب تعريفًا، لأنَّها غير واضــحة المعالم، يقول ابن يعيش عن هذه الأسماء: "فهذه الظروف تلزم الإضافة، وإنَّما لزمت الإضـــافة هذه الأشياء؛ لأنَّها أمور نسبية، فإنَّ فوقًا يكون بالنسبة إلى شيء فوقًا، وتحتًا بالنسبة إلى شيء آخر، وكذلك أمام وسائرها، فلزمتها الإضافة للتعريف، وتحقيق الجهة"[٢].

ومــن الأســماء التي تلزمها الإضافة (عند، ولدن، ولدى) وهي ظروف معناها القرب، وتلزمها الإضافة لعلَّة البيان، فهي لا تختص مكانًا محددًا، يبين ذلك ابن يعيش بقوله: "ومن ذلك (عــند، ولدن، ولدى)، وهي ظروف معناها القرب والحضرة، ولذلك لزمت الإضافة للبيان، إذ كانــت مبهمة، لأنَّها لا تختص مكانًا معينًا، لأنَّ القرب والمجاورة أمر إضافي، إذ الشيء يكون قريــبًا من شخص بعيدًا من آخر، وهي لابتداء الغاية في الزمان والمكان، وذلك قولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، ومن لدن الحائط إلى مكان كذا، فهي مشتركة في البابين"[٣].

وذكــر ابــن يعيش أنَّ (مثل، وشبه، وكلٍّ، وبعض) أسماء لا تدخل عليها الألف واللام، وذهــب فــي تعليل ذلك إلى أنَّ معنى الإضافة متضمنٌ فيها، فلا يجوز أن يجتمع فيها تعريفان، يقــول: "لا يقــال: المثل، ولا الشبه، ولا الكل ولا البعض؛ لأنَّ ذلك كالجمع بين الألف واللام، ومعنى الإضافة من جهة تضمنها معنى الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها، وذلك من قــبل أنَّ (مــثلاً) يقتضــي ممــاثلاً، و(شبهًا) يقتضي مشبهًا به"[٤]. فهذه الألفاظ لا تستعمل إلا مضـافة[٥].

---

[١] انظر، المقتضب، ٢٨٩/٤.

[٢] شرح المفصل، ٥٠٣/٢.

[٣] السابق، ٥٠٤/٢.

[٤] السابق، ٥٠٨/٢.

[٥] انظر البسيط، ٨٨٥/٢.

أمَّا إضافة الشيء إلى نفسه فلا تقع؛ لأنَّ الإضافة تعرّف وتخصص، والشيء لا يعرّف نفسه، ولا يخصصها بالإضافة، فإذا كان معرفة لم يحتج إلى معرفة، والمتضايفان يخالف بعضهما بعضًا. يفسِّر ابن يعيش امتناع إضافة الشيء إلى نفسه متوافقًا وأحكام النحو، فيقول: "إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح، وذلك من قبل أنَّ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه، لأنَّه إن كان معرفة كان مستغنيًا عن الإضافة بما فيه من التعريف؛ لأنَّ نفسه موجودة غير مفقودة، وليس في الإضافة إلاّ ما فيه، وإن كان عاريًا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع؛ لأنَّ الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر، ويحدث بذلك تخصيص كما يحدث من إضافة الأسماء المتباينة، نحو: غلام زيد، وراكب فرس، مع أنَّ التضايف إنّما يقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر، كما أنّ التفرقة تكون أيضًا في ما كان كذلك، فلذلك لا تضيف اسمًا إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا إلى كنيته"[1].

واحتجَّ البصريون بامتناع إضافة الشيء إلى نفسه، وذهبوا في ذلك إلى العلَّة التي ذهب إليها ابن يعيش، يقول الأنباري: "أمَّا البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الإضافة إنَّما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنَّه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقًا"[2].

وأجاز الكوفيون[3] ذلك إذا اختلف اللفظان، كقوله تعالى: ﴿إنَّ هذا لهو حقُّ اليقين﴾[4]. لكنَّ الخروج من حكم الكوفيين يكون بأنَّ المضاف إليه محذوف تقديره: حق الأمر اليقين.

---

(1) شرح المفصل، ٣/٥٣٤.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٤٣٧، مسألة رقم (٦١).

(3) السابق، ٢/٤٣٧، مسألة رقم (٦١) .

(4) الواقعة ٩٥.

واتفق العكبري[1] مع البصريين في رأيهم، إذ ذكر حجتهم وعلَّتهم، كما ذكر حجة الكوفيين وعلَّتهم أيضًا.

إضافة أسماء الزمان إلى الفعل

لا يصح أن يقع الفعل مضافًا إليه، لأنَّ الأفعال لا تكون إلاَّ نكرات، فهي إذن لا تُخْرِج المضاف من حيِّز النكرة، وهي علَّة ابن يعيش، الذي ذهب إلى أنَّ العلَّة في ذلك علَّة إبهام للمضاف، يفسِّر ذلك بقوله: "إنَّ الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح، لأنَّ الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف، وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلاَّ نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها"[2].

وعلى رغم أنَّ الإضافة للأفعال غير جائزة، إلاَّ أنَّ ابن يعيش جوَّز إضافة اسم الزمان إليها، وذكر آراء النحاة في ذلك، وهي ثلاثة[3]: أولها، جعل الإضافة لعلَّة المشابهة في المناسبة، حيث الزمان حركته الفلك، والفعل حركته الفاعل، وآخَرها، يعلل التجويز بإضافة الجزء إلى الكل، كون الفعل يدلُّ على الزمان والحدث، وثالثها، جعل الإضافة إلى الجملة لفظًا، والمصدر تقديرًا.

وقد جعل ابن يعيش رأيه في هذه الآراء مجتمعة، أمَّا ابن السراج فقد ذهب إلى الرأي الأول السابق، يقول ابن السرّاج: "اعلم أنَّ حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنَّ الأصل والقياس ألاّ يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك،

---

(1) انظر، اللباب، ١/٣٩١.

(2) شرح المفصل، ٣/٥٤٦.

(3) السابق، ٣/٥٤٧.

فخصَّت أسـماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال، لأنَّ الزمان مضارع للفعل، لأنَّ الفعل له بُني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما"[١].

وذهب الأخفش: سعيد بن مسعدة (ت ٢١٠هـ) إلى أن الأفعال لا يضاف إليها لأنَّها دالة على الأشياء، إذ الإضافة تكون للأشياء لا إلى ما يدل عليها، يقول: "لم يدخل الأفعال جر، لأنَّها أدلـة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه. وأمَّا زيد وعمرو، وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنَّما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه"[٢].

ويذكـر الزجاجي[٣] علَّة امتناع الإضافة إلى الأفعال، وذكر أنَّ الإضافة في الكلام ثلاثة أوجـه: إضافة الشيء إلى مالكه، نحو: هذا ثوب زيد، وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إلـيه، نحو: الحمد لله، وحرف الجر موصل الفعل إلى مفعوله، وإضافة الشيء إلى جنسه، نحو: هـذا خـاتم ذهب، فلمَّا كانت الأفعال لا تملك شيئًا ولا تستحقه كان دليلاً على أنَّ الإضافة إلى الأفعال غير سائغة.

لكـنَّ الأخفش جوَّز إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال بعلَّة الضعف، إذ الأزمنة ظروف، والظـروف أضعف من بقية الأسماء، فكانت الإضافة إلى الأفعال تعويضًا عن هذا الضعف، يقـول: "الأزمـنة كلُّها يجوز أن تكون ظروفًا، فالظروف أضعف من سائر الأسماء، فعوضوها الإضافة إلى الأفعال"[٤].

وقـد أضيف ما يشبه الزمان إلى الفعل، فجعلت (آية) مضافة إلى الفعل، لأنَّها دالة على الوقـت، والـدال على الوقت يقاس بمثيله (اسم الزمان)، يوضح ذلك ابن يعيش بقوله: "أضافوا (آيـة) إلـى الجملـة من الفعل والفاعل؛ لأنَّه بمنزلة الوقت، وذلك أنَّ الآية العلامة، والأوقات

---

[١] الأصـول في النحو، ١/١١، وانظر هذا الرأي في اللباب، ١/٣٩٢، وانظر تلك الآراء في علل النحو، ص ٤٤٤، والتعليقة، ص ٣١٨.

[٢] نقلاً عن الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٠٩.

[٣] الإيضاح في علل النحو، ص ١٠٨.

[٤] نقلاً عن الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص ١٣٨.

علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها، في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر، وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر، فصار ذكر الوقت علمًا له، ألا ترى أنّها تكــون علامات لحلول الديون وغيرها، فصح إضافة الآية إلى الفعل كما تضيف الوقت؛ لأنّهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد"[١].

فالعلّــة فــي إضافة (آية) إلى الفعل هي علّة القرب، إذ يقرب معناها من الوقت[٢]. لكنّ الزجاجــي ينفــي أن تضاف (الآية) إلى الفعل، فإضافتها عنده غير جائزة، ولا صحيحة؛ لأنّها ليست بوقت[٣].

حذف المضاف

في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يرى ابن يعيش أن المضاف محذوف في قولـــــه تعـــالى: ﴿ولكنّ البرَّ من اتقى﴾[٤]، لأنّ الذات (من اتقى) لا تكون خبرًا عن حدث البر، والقضية في ذلك تقوم على الاتساع والإعجاز، يقول ابن يعيش: "وقوله: ﴿ولكنّ البرَّ من اتقى﴾ تقديره: (برُّ مَنْ)، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البرِّ من اتقى، فلا بد من حذف المضاف؛ لأنّ الـــبرَّ حـــدث، ومَنْ اتقى جثة، فلا يصح أن يكون خبرًا عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا كان هو الأوّل أو مـــنزلاً منزلـــته، فلذلك حمل على حذف المضاف، والأوّل أشبه؛ لأنّ حذف المضاف ضــــرب مـــن الاتســـاع، والخـــبر أولى بالاتساع من المبتدأ، لأنّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"[٥].

ويضعّف ابن يعيش حذف المضاف وإبقاء عمله بعلّتين؛ الأولى: علّة نيابة؛ إذ المضاف نائب عن حرف الجر، وإذا حذفت المضاف فقد حذفت حرف الجر ونائبه، فيصعب بقاء العمل،

---

(١) شرح المفصل، ٥٥٠/٣.

(٢) انظر، التخمير، ٤٧/١، والتعليقة، ص ٣١٩.

(٣) انظر، الإيضاح في علل النحو، ص ١١٦.

(٤) البقرة، ١٨٩.

(٥) شرح المفصل، ٥٥٩/٣.

والعلّـــة الأخـــرى: علّة استحسان، إذ لا يحسن حذف الجار وإبقاء عمله، يقول: "اعلم أنّ حذف المضـــاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، أمّا ضعفه في القياس فلوجهين؛ أحدهمـــا: أنّ المضـــاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه، فإذا قلت غلام زيد، فأصله: غلام لزيد، وإذا قلت: ثوب خزٍّ، فأصله: ثوب من خزٍّ، فحذفت حرف الجر، وبقي المضاف نائبًا عنه، ودليلاً عليه، فإذا أخذت تحذفه، فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه، وليس كذلك في الفصل قـــبله، نحـــو ﴿واســـأل القـــرية﴾[1]، لأنّك أقمت المضاف إليه مقامه، وأعربته بإعرابه، فصار المضاف المحذوف كالمطروح المنسي، وصارت المعاملة مع التأنيث الملفوظ به. والوجه الثاني: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجرَّ، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله"[2].

والملاحظ أنّ ابن يعيش في تعليله السابق ينطلق من الإقناع لتفسير الحكم النحوي، ففي العلّـــة الأولى يصعب حذف المضاف، ونائبه مع بقاء عمله في التركيب، وهو تعليل في الواقع يفسر تلك الصعوبة، والعلّة الأُخْرى ناتجة عن الأولى، إذ غياب المضاف يستدعي غياب عمله، أمّا غيابه وبقاء عمله، فإنّه يستدعي لبسًا في فهم التركيب النحوي.

وقـــد قلّل ابن يعيش حذف المضاف إليه بعلّة أنّه يأتي لتعريف أو تخصيص المضاف، فـــإذا حذف حذفت تلك الفائدة للمضاف، يقول: "اعلم أنّه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو أقـــل مـــن حـــذف المضـــاف وأبعـــد قياسًـــا، وذلك لأنّ الغرض من المضاف إليه التعريف، والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضًا للغرض وتراجعًا عن المقصود"[3].

المضاف إلى ياء المتكلم

يرى ابن يعيش أنّ المضاف إلى ياء المتكلم يُكسَر ما قبلها البتة، وقد علل ذلك بتغيّر ياء المتكلم في حالتي الرفع والنصب، فتكون (هذا غلامو) في حالة الرفع، وتكون (رأيت غلاما) في

---

(1) يوسف، ٨٢.

(2) شرح المفصل، ٥٦٣/٣.

(3) السابق، ٥٦٧/٣.

النصب، لتُناسب الحرف المعرب الذي يسبقها في الحالتين، يقول: "اعلم أنَّ ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها، نحو قولك: غلامِي. وصاحبِي ودلوِي، وإنّما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم، ليسلم الـياء مـن التغيير والانقلاب، وذلك أنّ ياء المتكلم تكون ساكنه ومفتوحة، فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوًا في لغة من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع: هذا غلامو، فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفًا في لغة من فتحها، فكنت تقول: رأيت غلاما، فلمّا كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها، وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة"[1].

والأمـر عندي يختلف عمّا ذهب إليه ابن يعيش في تفسيره لهذا الحكم النحوي، وهو أنّ لـزوم الكسر للحرف الذي يسبق ياء المتكلم يقع لعلَّة صوتية في الرفع، ولعلَّة وظيفية غرضها أمـن اللّـبس -في النصب، ففي الرفع يلتقي ضم وياء، نحو: (هذا قلمُي، galamuy) وهو ما يصعب على اللسان النطق به. فالعلَّة إذن علّة صوتية غرضها الخفة والسهولة.

أمّا نصبها فرغم أنّ الفتح أخفُّ الحركات إلا أنَّ النصب يجعل الكلمة تنتهي بفتح قبل ياء المـتكلم، نحـو: (رأيتُ قلمَي galamay) فيحدث اللّبس مع المثنى المضاف، وتجبنًا لهذا اللبس قُلِبت الفتحة إلى كسرة، واختيرت الكسرة لأنّها الحركة المناسبة للياء.

إضافة الأسماء الستة إلى الياء

تضـاف الأسماء الستة إلى ياء المتكلم، وحكمها في ذلك حذف لاماتها؛ تخفيفًا، بالقياس على حذف لاماتها في حالة الإفراد، نحو: أب، وأخ، وحم، وعدم ظهور لاماتها عند إضافتها إلى يـاء المتكلم غرضه أنّ علامات الإعراب غير ظاهرة فيها، بسبب الإعلال بالقلب، يوضح ذلك ابن يعيش بقوله: "إنّما لم تُعِدْ لاماتها في الإضافة إلى ياء النّفْس كما تعيدها إذا أضفتها إلى غير ياء النّفْس في قولك: أخو زيد، وأخوك؛ لأنّ حذف لامات هذه الأسماء في حال الإفراد، إنّما كان

---

[1] شـرح المفصـل، ٥٧٢/٣، وانظر الحكم النحوي نفسه في التخمير، ٦٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب، ص ١٦١.

لضـــرب من التخفيف على غير قياس، وإنّما أعيدت حين أريد إعرابها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه، فكان إعادة ما هو منها أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبي. وأمّا إذا أضيفت إلى ياء الـــنّفس فـــلا يظهـــر فيها الإعراب، لأنّه موضع يلزمه الإعلال بالقلب، وقد استمر فيه الحذف فأمضى ذلك فيه، ولم يرد إليه ما كان يلزمه من الإعلال"(١).

فالعلّـــة هي علّة قلب للواو، لكنّ الدارس يرى أن المسألة تفسَّر تفسيرًا صوتيًا في حال إعـــراب الأسماء الستة بالحركات، إذ تسقط لام الكلمة (الواو)، ويظهر هذا التفسير في الحالات الإعرابية الثلاثة على النحو الآتي:

ففـــي حالـــة الـــرفع تقـــع الواو بين ضمتين نحو: (أَخُوِي 'aḫuwuy) مما يؤدي إلى ســـقوطها، لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين، فتصبح: ('aḫuuy)، فتلتقي ضمتان مما يؤدي إلى اندماجهما على صورة ضمة طويلة ('aḫūy) ثم تقلب هذه الضمة الطويلة إلى كسرة لمناسبة الياء ('aḫīy) وبعدها تقصر هذه الكسرة إلى قصيرة فتصبح ('aḫiy) ثم تقلب الياء إلى كسرة قصيرة، فتلتقي الكسرتان لتكونا كسرة طويلة ('aḫī).

والكتابة الصوتية هي:

'aḫuwuy → 'aḫuuy → 'aḫūy → 'aḫīy → 'aḫiy → 'aḫī

وفـــي حالـــة النصـــب تكون الصورة الصوتية ('aḫuway) تسقط الواو لوقوعها بين حركتيـــن مختلفتين لصعوبة النطق، فتصبح ('aḫuay) تماثل الضمة الفتحة، فتصبح ('aḫaay) ثـــم تدمج الفتحتان. فتصبح ('aḫāy) وحتى لا تلتبس هذه الصورة النطقية بالمثنى تقلب الفتحة الطويلة إلى كسرة طويلة لتناسب الياء. فتصبح ('aḫīy) ثم تقصر إلى كسرة بسبب إضافتها إلى يـــاء المـــتكلم، فتصبح ('ahiy)، ثم تقلب الياء إلى كسرة قصيرة، فتلتقي الكسرتان لتكونا كسرة طويلة ('ahī) والكتابة الصوتية لهذه الحالة هي:

'aḫuway → 'aḫuay → 'aḫaay → 'aḫāy → 'aḫīy → 'aḫiy → 'aḫī

---

(١) شرح المفصل، ٣/٥٨٠-٥٨١.

أمَّـــا فـــي حالة الجر فالنطق هو ('aĥuwiy)، تسقط الواو بسبب وقوعها بين حركتين مختلفتين لصعوبة النطق، فتصبح الصورة ('aĥuiy) ثم تماثل الضمة الكسرة، فتصبح ('aĥiiy) تدمج الكسرتان ('aĥīy) ثم تقصر الكسرة الطويلة، فتصبح ('aĥiy)، والصورة النهائية لنطقها هي: ('aĥī).

والكتابة الصوتية لهذه الحالة هي:

'aĥuwiy → 'aĥuiy → 'aĥiiy → 'aĥīy → 'aĥiy → 'aĥī

المبحث الثالث

تعليل أحكام الحروف

حروف الإضافة

تصــل الأفعــال بالأسماء، ولمّا ينتابها نقص بالضعف تصلها بواسطة الحروف، فيقال: نظــرتُ إلــى عمــرو، وجُعل عمل تلك الحروف الجر، والعلّة في ذلك علّة مخالفة بين الفعل الواصل إلى الأسماء بوساطة والفعل الذي يصل إلى الأسماء بنفسه، وقد اقتضت الجر للمخالفة، إذ إنّ الــرفع للفــاعل، والنصب للمفعول، يوضح ابن يعيش ذلك بقوله: "وجُعلت تلك الحروف جــارة، ولم تُفضِ إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها؛ لأنّهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفســه وبيــن الفعــل الواصل بغيره، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروف جارة؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولمّا امتنع النصب لما ذكرناه لم يــبق إلا الجر؛ لأنّ الرفع قد استبد به الفاعل، واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر؛ لأنّ الجر أقــرب إلــى النصب من الرفع؛ لأنّ الجر من مخرج الياء والنصب من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو"[1].

وكــان ابــن الــورّاق قد أوضح عمل هذه الحروف حينما أشار إلى أنّها تأتي لإيصال الأفعــال بالأسماء التي قد تكون فاعلة أو مفعولة، فعملها الجرُّ وهو وسط بين الرفع والنصب، يقول: "إنّ حروف الجرّ تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها، فتدخل مرة على الفاعل، ومرة على المفعول به.... ، فلمّا كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول، جُعل حركتها بين حركة الفــاعل والمفعول متوسطًا، وهو الكسر، لأنّه وسط اللسان، والضم من الشفة، والفتح من أقصى الحلق، فلهذا خُصَّ بالجر"[2].

وخلاصــة قــول الــنحاة[3] في عمل حروف الجر ثلاثة أمور، أحدها: أنّها عملت في الأسماء الإعراب الذي لا يكون إلا فيها، وهو الجر، وآخَرُها: أنها لمّا كانت تدخل على المرفوع

---

(1) شرح المفصل، ٤٨١/٨.

(2) علل النحو، ص ٢٠٦.

(3) انظر، شرح عيون الإعراب، ص ١٩٠، وأسرار العربية، ص ٢٢٩، واللباب، ٣٥٢/١، والتعليقة، ص٢٩٢.

والمنصوب اختير لها حركة متوسطة بين الرفع والنصب، وثالثها: أنّهم أرادوا أنْ يفرّقوا بين الفعل الذي يصل بنفسه إلى الأسماء، والفعل الذي يحتاج إلى حرف.

الباء للإلصاق

أوضح ابن يعيش سبب كسر باء الإلصاق مع أنّ حقّها الفتح، وجعل ذلك بعلّة القياس، إذ قاسه على لام الجر لشبهه به من نواح، هي: العمل ولزوم الحرفية. وهما من حروف الذلاقة، يقول: "اعلم أنّ الباء -أيضًا- من حروف الجر، نحو: مررت بزيد، وظفرت بخالد، وهي مكسورة، وكان حقها الفتح، لأنّ كل حرف مفرد يقع في أول الكلمة حقّه أنْ يكون مفتوحًا، إذ الفتحة أخف الحركات، نحو: واو العطف، وفائه، إلا أنهم كسروا باء الجر حملاً لها على لام الجر، لاجتماعهما في عمل الجر، ولزوم كل واحد منهما الحرفية بخلاف ما يكون حرفًا واسمًا، وكونهما من حروف الذلاقة"[1].

فالعلّة التي يذكرها ابن يعيش في كسر باء الجر تعتمد على الشبه، وذلك بالقياس على لام الجر لاتفاقهما في أوجهٍ ذكرها.

والرأي عندي أنّ كسرها يقع لعلّة صوتية، إذ الباء المكسورة تقبل الحركات الثلاث؛ الضم والفتح والكسر، في حال وقوعها سابقة للباء المكسورة، وتقبلها أيضًا تالية لها دون عناء، على النحو الآتي:

- ...ُ َ ِ + بِ ← تتم العملية النطقية بلا صعوبة، فنقول:

أكلتُ بِاليد وأكلتَ بِاليدِ، وأكلتِ بِاليد.

كما تتم مع الصامت السابق غير المحرك، نحو: أكلتْ بِاليد.

- بِ + ...ُ َ ِ ← تتم عملية النطق، نحو:

مررتُ بِأُمي، ومررتُ بِأَبي، ومررتُ بِإِسماعيل.

---

(1) شرح المفصل، ٥٠١/٨.

كمـــا تـــتم مع الصامت التالي للباء المكسورة غير المحرّك، نحو: (بِالْيد)، بينما لا تقبل الباء غير المكسورة ذلك بسهولة، لصعوبة النطق:

- ...ْ + بُ ← عملية صعبة في النطق، نحو:

أكلـــتُ بَـــالـــيد

أو: بُ + ...ْ، نحو: بُـــأمـــي.

لام الاختصاص

لام الاختصاص من الحروف الجارة، وله معنيان؛ الملك، نحو: الدار لزيد، والاستحقاق، نحو: السرج للدابة، وأصل هذا الحرف أن يكون مفتوحًا مع المظهر، لأنّ الفتح أخفُّ الحركات، لكـــنّه وقع مكسورًا. وقد ذكر ابن يعيش تفسيرًا لكسره، يقوم على علّة الفرق مع لام الابتداء، إذ لام الابتداء مفتوح، ولو فتح لام الاختصاص لوقع اللّبس بينهما، يقول: "اعلم أنّ أصل هذه اللام أن تكـــون مفتوحة مع المظهر؛ لأنّها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا فحُرّك بالفتح؛ لأنّه أخف الحركات، وبه يحصل الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هـــو أثقـــل منه، وإنّما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: إنّ هذا لَزيد، إذا أردت أنّه هو، وإنّ هذا لِزيد، إذا أردت أنّه يملكه"[1].

فالعلّـــة التي يذهب إليها ابن يعيش مقنعة، إذ الذهاب إلى الخفة في الحركات أمر تطلبه عملـــية الـــنطق؛ لذا اختيرت الفتحة حركة لهذه اللام من ناحية، ومن ناحية أخرى منعت الفتحة اللّـــبس مـــع لام الابـــتداء، ولم تُختَر الضمة من جهتين، الأولى: نطقية، إذ يصعب نطق اللام محـــركة بالضـــم، فلا نقول: إنّ هذا لُزيد، والأُخرى: دلالية، إذ تغيب الدلالة على الإقرار بأنّه زيد.

---

[1] شرح المفصل، ٥٠٨/٨.

واو القسم وباؤه

تبدل واو القسم من الباء لعلّة الخفة، إذ نطق الواو أخف من نطق الباء، وقد جعلت الواو بـــدلاً من الباء لعلّتين، ذكرهما ابن يعيش: "أحدهما: أنّها من مخرجها من الشفتين، والآخر: من جهـــة المعنى، وذلك أنّ الباء معناها الإلصاق والواو معناها الاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه"(1).

فالعلّة الأولى علّة صوتية تعتمد على مخرج الصوت، أمّا الأخرى فهي علّة معنوية، إذ الباء تفيد الإلصاق والواو تفيد الجمع، وهما بذلك متفقان في المعنى.

وقـــد ذكـــر ابن الورّاق العلّة الأولى في أثناء الإجابة عن إبدال الواو من الباء، إذ قال مجيبًا: "إنّ الواو من مخرج الباء وهي مع ذلك كثيرة الدّور في الكلام، وتزاد في مواضع كثيرة، فلقربها من الباء، وما فيها مما ذكرناها، كانت أولى من غيرها"(2).

وكـــان المجاشعي قد صرح بتينك العلّتين، حين قال: "إنّها أبدلت منها لأمرين: أحدهما: قرب معناها من معنى الباء، وذلك أنّ الواو للإجماع، والباء للإلصاق، وهذان المعنيان يتقاربان، والثاني: أنّها قريبة المخرج منها، لأنّهما جميعًا من الشفتين"(3).

فاستحضـــار ابـــن يعيش لتينك العلّتين يؤكد أنّه يحاول تفسير الأحكام النحوية، الجزئية والكلية على حدٍّ سواء، محاولاً تقديم البراهين على اتخاذ أي حكم نحوي.

الحروف المشبّهة بالفعل

تحدّث ابن يعيش عن (إنّ وأخواتها)، وعن علّة عملها في ما بعدها، فهي تشبه الفعل من جهـــة اللفظ، إذ هما مبنيان على الفتح، ومن جهة المعنى، في أنّها تطلب فاعلاً ومفعولاً، وهذه تطلـــب مبتدأ وخبرًا. وهي تشبه الأفعال التي يتقدم مفعولها على فاعلها، يقول ابن يعيش: "هذه

(1) شرح المفصل، ٥٢٠/٨.

(2) علل النحو، ص ٢١٢.

(3) شـــرح عيون الإعراب، ص ١٩٨-١٩٩، وانظر العلّتين في أسرار العربية، ص ٢٤٧، وكشف المشكل في النحو، ص ١٦٨، واللباب، ٣٧٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب، ٦٢٣/٢.

الحـــروف تنصب الاسم، وترفع الخبر لشبهها بالفعل، وذلك من وجهين؛ أحدهما: من جهة اللفظ والآخـــر من جهة المعنى. فأمّا الذي من جهة اللفظ، فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية، وأمّا الـــذي من جهة المعنى، فمن قبل أنّ هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر لما ذكرناه من شبه الفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، وشُبِّهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: إنّ زيدًا قائم، كان بمنزلة: ضرب زيدًا عمرو"[1].

وكـــان المـــبرّد قـــد خط التعليلين السابقين بقوله: "فهذه الحروف مشبّهة بالأفعال. وإنّما أشـــبهتها؛ لأنّهـــا لا تقـــع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عـــباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كالبناء الواجب الماضـــي. وهي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتُشبِه من الفعل ما قُدِّم مفعوله، نحو: ضرب زيدًا عمرو"[2].

وقُدّم المنصوب فيها على المرفوع، لأنّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظًا ومعنى، لذلك لا تكـــون مطابقـــة لها، وإلا وقع اللّبس في كون الناصب والرافع حرفًا، أو فعلاً، لذلك كانت هذه الحروف فرعًا على الفعل في العمل[3].

ومـــا أذهـــب إلـــيه أنّ عمل (إنّ وأخواتها) النصب والرفع من باب المخالفة لـــ (كان وأخواتهـــا)، إذ تـــرفع كـــان ثم تنصب، فيكون النصب دلالة على ضعف الارتباط بين المبتدأ والخـــبر، نحو: (كان الجو ماطرًا). ففي جملة (الجو ماطر) يكون ارتباط الخبر بالمبتدأ قويًا من ناحـــية الدلالة، ثم لمّا دخلت (كان) على الجملة ضعف ذلك الارتباط، إذ أصبح الجو غير ماطر

---

(1) شرح المفصل، ٨/٥٤٩-٥٥٠.

(2) المقتضـــب، ٤/١٠٨-١٠٩، وانظـــر المعنى نفسه في الإنصاف، ١/٢٢٦، مسألة رقم (٢٥)، وشرح عيون الإعراب، ص ١١١، وكشف المشكل، ص ٨٠.

(3) انظـــر، أســـرار العربـــية: الأنـــباري، ص ١٤٤، واللباب: العكبري، ١/٢٠٩، وشرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، ٢/٦٣٦.

بقولـــنا: كـــان الجـــو ماطرًا. إذ قوة الارتباط كانت موجودة قبل دخول (كان)، لذلك كان حقها النصب وهو ضعيف، للخبر الذي ضعف ارتباطه.

أمّـــا (إنّ وأخواتهـــا) فهي تنصب، ثم ترفع، فيكون الرفع دلالة على قوة ارتباط الخبر بالمبتدأ، فنقول: (إنّ الجوَّ ماطرٌ)، فارتباط (ماطر) بـــ (الجو) قوي هنا، وهو ما تفيده (إنَّ)، فهي تؤكد قوة ارتباط المطر بالجو، لذلك كان الرفع للخبر -هنا- دلالة على قوة الارتباط، والنصب للخبر هناك دلالة على ضعفه.

إنّ وأنّ لتأكيد مضمون الجملة

مـــنع ابـــن يعيش أن تتصدّر (أنَّ) الجملة لعلّتين، فهي تؤخَّر حتى يؤذن أنّها متعلّقة بما قبلها، ولتفارق (إنَّ) المكسورة، فلا تدخل المكسورة عليها، لأنّها تكون حينئذٍ في موضع الابتداء، يقـــول: "وإنّمـــا لـــم تصـــدَّر بها الجملة، لأمرين: أحدهما: لأنّ (إنَّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة مجـــراهما فـــي التأكيد واحد، إلا أنّ المكسورة التي هي عاملة غير معمول فيها، وجوَّزوا تقديم المكســـورة؛ لأنّها تتنزّل عندهم منزلة الفعل الملغي، نحو: أشهد لزيد قائم، وأعلم لمحمد منطلق، والأمـــر الآخر: أنّها إذا تقدمت كانت مبتدأة، والمبتدأ معرَّض لدخول (إنَّ) عليه، وكان يلزم أن تقول: إنّ أنَّ زيدًا قائم بلغني، فتجمع بين حرفين مؤكّدين، وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام وإنّ لكونهما بمعنى واحد، وإن اختلف لفظهما، فأن يمنعوا الجمع بين (إنَّ وأنَّ) وهما بلفظ واحد كان ذلك أولى"[1].

ولعـــلَّ النحاة[2] مجمعون على العلّتين السابقتين، بينما زاد ابن الحاجب[3] وجهًا ثالثًا في (أنَّ) إن قُدِّمت وهي أن تكون بمعنى لعلَّ، وإذا أُخِّرت علم أنّها المصدرية.

---

[1] شرح المفصل، ٨/٥٥٥.

[2] انظر، شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ١/٢٢١-٢٢٢، وشرح كافية ابن الجاجب: الموصلي، ٢/٦٣٦.

[3] انظر، شرح الإيضاح في شرح المفصل، ٢/١٦٥.

ولعلّ من الضروري أن نشير إلى امتناع اجتماع اللام مع (إنَّ)، إذ العلّة في ذلك أنّهما في معنى واحد هو التأكيد، والجمع بينهما يربك هذا الغرض فقدمت إنّ وأُخِّرت اللام. يوضح ابن يعيش نفسه ذلك بقوله: "لمّا وجب تأخير أحدهما للفصل بينهما كان تأخير اللام أولى، لأنَّ (إنَّ) عاملة في الاسم، فلا تدخل إلا عليه، فلو أُخِّرت إلى الخبر، والخبر يكون اسمًا وفعلاً وجملة، فكان يؤدي إلى بطلان عملها، لأنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وليس كذلك اللام؛ لأنّها غير عاملة، فيجوز دخولها على الاسم والفعل والجملة، فتقول: "إنّ زيدًا لقائم، وإنّ زيدًا ليقوم"[1].

يتضح من كلام ابن يعيش أنّ العلّة في امتناع اجتماع (إنَّ) واللام، هي علّة العمل، فلمّا امتنع ذلك كان الأولى أن يتقدم أحدهما على الآخر، فتقدمت (إنَّ)؛ لأنّها تدخل على الأسماء دون الأفعال، وتأخرت اللام؛ لدخولها على الأسماء والأفعال.

لام الأمر

يفسّر ابن يعيش لام الأمر؛ عملها وحركتها، بعلّة الاختصاص في العمل، والقياس على النظير في الحركة، فهي مختصة بالدخول على الأفعال، لذلك جزمتها، وهي محركة بالكسر؛ لأنّها حرف يشبه الجارّ في الأسماء، يقول: "اعلم أنّ هذه اللام من عوامل الأفعال، وعملها فيها الجزم، فهي في ذلك كإنْ الشرطية ولم الجازمة، وإنّما عملت فيها لاختصاصها بالأفعال كاختصاصها، واختص عملها بالجزم، لأنّها لمّا اختصّت بالأفعال وعملت فيها وجب أن تعمل عملاً هو خاص بالأفعال، وهو الجزم، كما فعلنا ذلك في حروف الجزم، نحو: لم ولمّا وإنْ في الجزاء وأخواتها. وإنّما وجب لها الكسر من قِبَل أنّها حرف جاء لمعنى، وهو على حرف واحد، كهمزة الاستفهام وواو العطف وفائه، وكان حقه أن يكون مفتوحًا كما فُتِحْنَ، غير أنّه لما كانت

---

[1] شرح المفصل، ٩/١٢٥.

السلام هنا من عوامل الأفعال الجازمة، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء حملت في الكسر على حروف الجر، نحو: اللام والباء"[1].

وقد جُعل الجزم باللام في العلّة الأولى، لاشتراكها مع الأمر بغير اللام من حيث المعنى، يقول الأنباري: "أمّا لام الأمر، فإنّما وجب أن تعمل الجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى، فوجب أن تعمل اللام الجزم، ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما جزمًا والآخر وقفًا"[2].

هذا يعني أنّ السكون في: (لتكتبْ، واكتبْ) في الفعل المضارع المجزوم باللام هو علامة الجزم، بينما السكون في فعل الأمر هو علامة بناء[3].

أمّا العلّة الأخرى فهي واضحة، وذلك بقياس اللام على ما يشبهه (حروف الجر).

وكان العكبري قد ذكر العلّتين السابقتين بقوله: "وأمّا لام الأمر فعملت لاختصاصها، وإنّما جَزَمت لأمرين؛ أحدهما: ما تقدم من أنّها أحدثت في الفعل معنى زاد ثقله به، والثاني: أنّ الأمر طلبٌ، وهو غرض للآمر، فأشبهت لامه لام المفعول له، وتلك جارّة، فيجب أن تكون هذه جازمة؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ولشبهها بها كُسِرت"[4].

فذكر ابن يعيش لهاتين العلّتين يؤكد اقتناعه بهما، مما حداه إلى استعمالهما في تفسيره لعمل اللام (الجزم)؛ لأنّه داخل على الأفعال، وهذا العمل خاص بها، أما علّة تحريكها بالكسر، فما نذهب إليه أنّ الكسر قوي يناسب الأمر، إذ هما يحتاجان إلى قوة، إضافة إلى أنّ فتح اللام يحدث لبسًا مع لا الناهية في النطق، وضمها يحدث صعوبة في نطقها مع الصامت المفتوح الذي يليها، نحو: (لُتَدرس).

---

(1) شرح المفصل، ٩/١٢٢.

(2) أسرار العربية، ص ٢٩٢.

(3) انظر، المقتضب: المبرد، ٢/٤٤

(4) اللباب، ٢/٤٩.

ملازمة النون للام الواقعة في جواب القسم

تلــزم الــنون الفعل الواقع في جواب القسم المتصل باللام، نحو: والله لتضربن، سواء كانــت هذه النون خفيفة أم ثقيلة، وذلك لتجعله خالصًا للاستقبال، لأنّ القسم يؤكد ما هو معلوم، ومن جهة أخرى، دخلت النون مع اللام في جواب القسم حتى تفصل بين اللام الداخلة في جواب القســم واللام الداخلة في خبر إنّ، يقول ابن يعيش: "إذا دخلت [أي اللام] على الفعل المضارع لــزم آخــر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة، كقولك: والله لتضربَنْ عمرًا، ووالله لتضربَنَّ عمرًا، فــتقف على الخفيفة بالألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وإنّما لزمته النون لتخلّصه للاستقبال؛ لأنّه يصــلح لزمنيــن، فلو لم تخلّصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم، وقد بيّنّا أنّ القسم توكيد، ولا يجوز أن تؤكد أمرًا مجهولاً، وقيل: إنّما دخلت النون مع اللام في جواب القسم؛ لأنّ الــلام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر إنّ، وليس دخول اللام على الفعل في خبر إنّ للقسم، فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم، والداخلة لغير القسم، فإذا قلت: إنّ زيــدًا ليضربَنْ عمرًا، كان تقديره: إنّ زيدًا والله ليضربَنْ عمرًا، فاللام واقعة موقعها؛ لأنّها جــواب للقسم، فهي بعده، وإذا قلت: إنّ زيدًا ليضربُ عمرًا، فهذه اللام تقديرها: أنْ تكون داخلة على إنّ"[1].

وقــد ذكــر الصيمري[2] هذا التعليل للزوم النون للفعل الواقع في جواب القسم المتصل باللام.

---

(1) شرح المفصل، ٩/٢٢٧.

(2) انظر، التبصرة والتذكرة، ١/٤٢٥، ٤٣٠.

فتعليل ابن يعيش -هنا- يحكم معرفة التركيب تمييزًا للام الواقعة في جواب القسم من الواقعة في خبر إنَّ، فالعلّة إذن علّة تفريق لبنية التركيب، وبغير هذا التفريق يقف الدارس حائرًا، لكنّ ابن يعيش في هذا الموضع وغيره أطرف أهل لغته بتوضيح لطيف، فاللغة عنده ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي في الحقيقة موطن لتحليل الأحكام النحوية، بها يكتسب كل حكم هويته الواضحة.

الفصل الخامس

تعليلات ابن يعيش في الميزان

يتعرض هـــذا الفصل بالمناقشة والتحليل لعدد من المسائل التي برزت في تعليلات ابن يعيش للأحكام النحوية، وهي:

- أصالة التعليل النحوي عند ابن يعيش.
- تعليلات ابن يعيش وواقع اللغة (تنميط التعليل).
- العلل التي اعتمد عليها ابن يعيش.
- خصائص التعليل عند ابن يعيش.

أصالة التعليل النحوي عند ابن يعيش

يتجه البحث في مسألة أصالة التعليل النحوي عند ابن يعيش في ثلاثة اتجاهات، هي:

- التقليد.
- التجديد.
- التقليد والتجديد في المسألة ذاتها (تراكب التعليل).

ويمكن تفصيل الحديث في هذه الاتجاهات الثلاثة على النحو الآتي:

التقليد:

ظهـــر الاتجاه التقليدي في تعليل الأحكام النحوية جليًا في شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشـــري، إذ أخـــذ المساحة الكبرى في تعليلاته، مقارنة بالاتجاهين الآخرين، ويمكن تفسير توجه ابن يعيش إلى هذا الاتجاه بواحد من الأمور الآتية:

١. احترام ابن يعيش لآراء سابقيه من العلماء.
٢. اقتناع ابن يعيش ببعض تعليلات سابقيه.
٣. لم يأت بجديد في عدد غير قليل من المسائل.

٤. ارتـــباط عـــدد كبير من الأحكام المعللة بأمور لا تمس الواقع اللغوي بأية صلة، وذلك كمســـائل العامل والعلامات الإعرابية وغيرها مما يحتاج إلى علل منطقية فلسفية، أكثر من حاجتها إلى علة لغوية من صلب اللغة.

وإذا أردنـــا أن نُظهـــر جانبًا من تقليد ابن يعيش في تعليل الأحكام النحوية، فلنأخذ على ذلـــك مثلاً -والأمثلة كثيرة جدًا- وهو علة كون الألف واللام في الاسم الموصول (الذي) لغير الـــتعريف، يقـــول ابن يعيش: "والذي يدلُّ على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران؛ أحدهما: أن الألـــف والـــلام في الموصولات زيادة لازمة، ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة، بل يجوز إســـقاطها، نحـــو: الرجل والغلام ورجل وغلام، ولم نجدهم قالوا: (لذي) كما قالوا: غلام، فلمّا خالفت ما عليه نظائرهما دلَّ على أنها زائدة لغير معنى التعريف، كما يزاد غيرها من الحروف، والأمـــر الثانـــي: أنّـــا نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام، وهي مع ذلك معرفة، وهي (مَنْ وما وأيّ)، نحو قولك: ضربت مَنْ عندك وأخذت ما أعطيتني"[(١)].

والمتتـــبع لتعليلات سابقيه لهذه المسألة يجد ابن يعيش يكرر ما قالوه، انظر مثلاً لكلام العكبري في تفسير المسألة ذاتها، وهو أسبق من ابن يعيش، يقول العكبري: "والألف واللام في الذي زائدتان لا للتعريف، لوجهين: أحدهما: أن تعريف الذي بالصلة، بدليل تعرّف (من) و(ما) بها، إذ لا لام فيهما، وما يعرّف في موضع بشيء يعرّف في موضع آخر بذلك الشيء. والثاني: أن الألف واللام لو حصّلا التعرف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة"[(٢)].

يتضـــح لـــنا مـــن المثال السابق أن ابن يعيش كان متأثرًا تأثرًا كليًا بتعليل سابقيه لهذه المسألة المذكورة، وهو ديدن نجده في كثير من المسائل التي تطرق إليها ابن يعيش.

ويصل احترام ابن يعيش لآراء سابقيه في تعليل بعض الأحكام إلى حدّ التطابق الحرفي الذي يظهر على شكل اقتباس، واستحضار النصوص كما هي من مؤلفات سابقيه، ومن المواطن

---

(١) شرح المفصل، ٣/١٠٤.

(٢) اللباب، ٢/١١٦.

التي يظهر فيها هذا الأمر ما نجده في تعليله لضم أوّل الفعل المبني المجهول، يقول ابن يعيش: و"إنمـــا ضُمّ أولـــه؛ لأنّ الضمّ من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدلُّ عليه"[1].

والنص ذاته في تفسير هذه المسألة نجده عند ابن الوراق -وهو سابق لابن يعيش- يقول ابـــن الوراق: "وإنّما غُيّر أوله بالضم؛ لأنّ الضم من علامات الفاعل، وكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يُحرّك بحركة ما يدل عليه"[2].

والحقّ أن أكثر تعليلات ابن يعيش للأحكام النحوية تقوم على هذا المنهج الذي يُظهِر فيه ابن يعيش اعتمادًا على ما سبقه من العلماء.

التجديد

رغـــم أنّ ابـــن يعيش كان في كثير من الأحيان مقلدًا يكرر ما قاله سابقوه، إلا أنّ لـــه جانبًا آخر من التفكير والتعليل يقوم على التجديد والابتكار، ويظهر هذا التجديد عنده في شكلين هما:

١. اختلاف تعليله عن تعليل سابقيه.

٢. تفرده في تعليل بعض المسائل التي لم يتنبه إليها سابقوه.

ويظهر الشكل الأول في عدد من المسائل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، تعليله لإعـــراب الأســـماء الستة بالحروف عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وذلك حين جعل النسب يكمن في تعويض هذه الأسماء عمّا حذف منها وهو لاماتها، يقول: "فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، نحو قولك: هذا أخوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك، وكذلك سائرها، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها

---

[1] شرح المفصل، ٣٢٣/٧.

[2] علل النحو، ٢٧٧-٢٧٨.

أسـماء حذفـت لاماتهـا في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها"(١).

وهو يخالف في تعليله هذا ما ذهب إليه غيره من النحاة(٢)، الذين يرون أن هذه الأسماء أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف.

وأما الشكل الآخر الذي يظهر فيه ابن يعيش مجددًا في تعليل بعض الأحكام النحوية فهو تفـرّده في تفسير بعض المسائل –التي لم يتطرق إليها غيره، فتشكل مساحة أكبر من المساحة التي يشكلها الجانب الأول، ويبدو أن سبب تفرده في تعليل هذه الأشياء دون غيره من العلماء قلة أهميـتها أو صـعوبة الخوض فيها، ومن ذلك مثلاً تفرده في تفسير زيادة اللام في اسم الإشارة (ذلـك) الـذي يرجع عنده إلى الدلالة على بعد المشار إليه، يقول: "قولهم: ذلك، الاسم فيه (ذا)، والكـاف للخطاب، وزيدت اللام لتدل على بعد المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لـئلا تلتبس بلام الملك لو قلت: ذا لك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأنّ حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشـارة إلى مُتَنَحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فـإن زاد بعـد المشـار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى"(٣).

وتكمن الصعوبة في تفسير المسألة السابقة في أنها مسألة تأصيلية، تؤصل لكلمة جامدة، وهذا أمر لا يمكن البتُ فيه بسهولة، ومن هنا فإنّ هذه الصعوبة تجعل التطرق إلى مسألة كهذه قلـيلة الأهمية، ويكتفى فيها بأن يقال: بأنّ اسم الإشارة (ذلك) يستخدم للإشارة إلى البعيد، وذلك حسب مقتضيات المنهج الوصفي في تحليل اللغة.

(١) شرح المفصل، ١/١٠١-١٠٢.

(٢) انظر: أسرار العربية، ٥٩، كشف المشكل في النحو، ١٦، اللباب، ١/٩٥.

(٣) شرح المفصل، ٣/٩٥.

التقليد والتجديد في المسألة الواحدة

ظهر عند ابن يعيش في تعليلاته للأحكام النحوية ما يمكن أن يطلق عليه تراكب التعليل أو العلة المركبة، حيث نجد أنّ ابن يعيش يعلل للمسألة الواحدة بأكثر من علة واحدة، وفي هذا النوع من التعليلات وجد ابن يعيش مجددًا ومقلدًا في الوقت ذاته، إذ نجده -في واحدة أو أكثر من العلل -يأخذ ما يأخذ به غيره من النحاة، على أنه يأتي في المسألة ذاتها بعلة أخرى أو أكثر جديدة يضيفها إلى أقوال غيره بغرض تدعيم الحجة الأولى أو استجلاء صورة التعليل إلى الحد الذي يجد فيه نفسه مقنعًا.

ومن الأمثلة التي يمكن أن نضربها على هذا النهج الذي عُرف عند ابن يعيش تعليله لحذف الألف في الاسم المقصور المنون، إذ تحذف الألف لالتقاء الساكنين، وقد ذكر ابن يعيش في تعليل اختيار حذف الألف دون التنوين ثلاث علل، "أحدها: أن التنوين دخل المعنى ويزول بزوال ذلك المعنى، وليست الألف كذلك؛ لأنها لام الكلمة. والثاني أن الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدلُّ على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها، وليس على حذف التنوين دليل. والثالث: أنّ الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع"[١].

وقد سبق الأنباري[٢] ابن يعيش في تعليل هذه المسألة، فذكر الوجهين الأولين من العلل التي ذكرها ابن يعيش، وبذلك ينفرد ابن يعيش عنه في العلة الثالثة. في حين نجد العكبري يكتفي في هذه المسألة بذكر علة حذف الألف، دون أن يتطرق إلى اختيار الألف للحذف دون التنوين[٣].

ومن المسائل الأخرى التي نجد فيها هذا النهج عند ابن يعيش تعليله لبناء بعض الظروف على حركة الضم دون غيرها، يقول: "وأما الضمّ فيها خاصة؛ فلأن الضمة حركة لم تكن لها في حال إعرابها وتمكنها، ألا ترى أنها في حالة إعرابها تكون منصوبة ومجرورة، نحو

---

(١) شرح المفصل، ١/١١٠-١١١.

(٢) أسرار العربية، ص ٥٥.

(٣) اللباب، ١/٨٥.

قولـــك: جئتُ قبلك وبعدك، وجئت من قبلك ومن بعدك، فلمّا بنيت ووجب لها الحركة ضموها، لـــئلا يـــتوهم أنها معرفة، إذ الضمة غريبة منها، وقيل: حُرّكت بأقوى الحركات، وهي الضمة، لـــتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه، وقيل: بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو: يا زيد، ووجه الشبه بينهما أنّ المنادى المفرد متى نُكِّر أو أضيف أعرب"[1].

ونحـــن نجـــد العلـــة الأولـــى دون العلتيـــن الأخرييـــن عند الخوارزمي[2] وعند ابن الحاجب[3].

ويـــبدو أن الـــنهج السابق في سرد علل من سبقوه يظهر لنا احترام ابن يعيش لعلل من ســـبقه مـــن النحاة رغم أنّه يأتي بها على هيئة توضح أنه غير مقتنع بما قدموه من علل، ومما يثبـــت ذلـــك أنـــه يأتي بالعلة التي يقتنع بها في أول المطاف بشكل مؤكد حين يستخدم أسلوب الحصـــر (وأمـــا كـــذا فـــلأنّ)، أما حين يأتي إلى العلل الأخرى، فيستخدم أسلوب الفعل المبني للمجهول (وقيل).

ومن المواطن الأخرى التي يظهر منها نهج ابن يعيش هذا في ذكر العلة التي يقتنع بها، ثم يضيف علل غيره رغم أنّها قد تكون غير مقبولة لديه، ما ذكره في تعليل بناء أسماء الإشارة، يقـــول: "إنمـــا كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أنّ الإشارة معنى، والموضوع لإفـــادة المعانـــي، إنما هي الحروف، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفًا تضمنه هذا الاسم، وإنما لم ينطق به، فبني كما بني (مَنْ وكَمْ) ونحوهما، وقال قوم: إنما بني اسم الإشـــارة لشبهه بالمضمر؛ وذلك لأنك تُشير به إلى ما بحضرتكم ما دام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم"[4].

---

[1] شرح المفصل ٢٥٢/٤.

[2] انظر التخمير ٢٦٧/٢.

[3] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٩/١.

[4] شرح المفصل ٨٢/٣.

ومن الواضح كيف ساق ابن يعيش العلة الأولى بأسلوب الحصر (إنما) الذي يفيد التأكيد، فـي حيـن ذكر العلة الأخرى بصيغة التنكير (وقال قوم). ولعل هدفه من هذا النهج وضع كل الخـيارات المتاحة في التعليل أمام القارئ؛ ليكون في صورة واضحة وشاملة لكل ما قيل حول المسألة المدروسة.

ولعـلّ هذا النهج يكشف لنا عن الأمانة العلمية عند ابن يعيش في نقل آراء غيره بتجرد وموضوعية.

تعليلات ابن يعيش وواقع اللغة (تنميط التعليل)

حين يتطرق الدارس لتحليل اللغة وتعليل أحكامها فإنّ من المفروض عليه أن تكون اللغة هـي المـنطلق الأساس الذي تتبدى منها الأحكام والتفسيرات التي يخرج بها. غير أن الواقع لا يكون دائمًا على ما يجب أن يكون عليه. وفي موضوع الدراسة هذه فان المتوقع بداية أن يكون ابـن يعـيش وهو يعلل للأحكام النحوية منطلقًا من اللغة ذاتها، معتمدًا على ما فيها من طاقات لتفسـير الأحكام والمسائل التي يتطرق إليها. والحقُّ أن ابن يعيش قد سعى إلى مثل هذه الغاية، ولكـن طبـيعة موضوع التعليل تغري بالخروج عن الواقع اللغوي للاستعانة بمعطيات العلوم الأخرى.

ومما يدلُّ على أنّ ابن يعيش سعى إلى أن يعتمد على اللغة في تعليل الأحكام النحوية أننا نجده في بعض الأحيان يعتمد على القوانين اللغوية في ذلك التعليل، من ذلك مثلاً أن يعتمد على العلة القائمة على المعنى، والمعلوم أنّ المعنى هو جوهر اللغة وصلبها. ومن المسائل التي يظهر فـيها هذا الأمر جليّـاً تعليله لوجوب كون الجملة التي يوصل بها الاسم الموصول معلومة لدى المخاطب، وذلك "لأنّ الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصح الإخبار عـنه بعـد ذلك، والصلة تخالف الخبر، لأنّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب؛ لأن الغـرض من الخبر إفادة المخاطب شيئًا، فلذلك لا تقول: جاءني الذي قام، إلا لمن عرف قيامه،

وجهل مجيئه، لأنّ (جاء) خبر، وقام صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلق، إلا لمن عرف انطلاق أبيه وجُهِل إقباله"[1].

ومن العلل التي تنطلق من واقع اللغة العلة الصوتية، فهي علة لغوية محضة، وقد استفاد ابن يعيش من معطيات علم الأصوات في تفسير بعض الأحكام النحوية، كالذي نجده في تعليله لبناء (منذ) على حركة دون السكون، ثم تعليله لبنائها على الضمة دون غيرها من الحركات، يقول: "وإذا كانت اسمًا فهي مبنية أيضًا، لأنَّها اسم في معنى الحرف، فكان مبنيًا كمن وما، إذا كانا استفهامًا أو جزاء وحقهما السكون؛ لأنّ أصل البناء على السكون، وإنما حركت (منذ) لكون النون قبلها ساكنة، وضمت إتباعًا لضم لميم، إذ النون خفية، لأنَّها غنة في الخيشوم ساكنة، فكانت حاجزًا غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم، ومثله في الإتباع قولهم مُنُتِن، فمنهم من يضم التاء اتباعًا لضمة الميم ومنهم من يقول مِنِتِن بكسر الميم إتباعًا لكسرة التاء، إذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين. وأما مذ فساكنة؛ لأنَّه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة، فإن لقيها ساكن بعدها، ضُمّتْ لالتقاء الساكنين، نحو: مذُ اليوم ومذُ الليلة، ومنهم من يكسرها، فيقول: مذِ اليوم ومذِ الليلة، فمن ضم فإنه أتبع الضم الضم، وإذا كانوا أتبعوا في منذ مع الحاجز، فأن يتبعوه مع عدم الحاجز أولى، ويجوز أن يكون لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين، حرّكوه بالحركة التي كانت له كما قالوا: رب، فحركوها في حال التخفيف بالحركة التي كانت لها قبل التخفيف فاعرف"[2].

إذ يظهر في التفسير السابق اعتماده على عدد من القوانين الصوتية أهمها قانون التقاء الساكنين وقانون المماثلة الصوتية. فقد بنيت (منذ) على حركة لئلا يلتقي ساكنان ثم اختيرت الضمة إتباعاً ومماثلة لضمة الميم. وهذان القانونان ينطلقان من صلب اللغة، وإن كان قانون

---

[1] شرح المفصل ١٢٢/٣.
[2] السابق، ٢٦٥/٤.

التقاء الساكنين يُفْهَمُ في علم اللغة المعاصر على غير ما كان عليه في السابق، إذ يمكن تفسيره من منطلق التخلص من المقاطع الصعبة في اللغة ففي كلمة (مُنذُ) يتشكل عندنا المقطع (ص ح ص ص) في حال بنائها على السكون، ولأن هذا المقطع غير مقبول في اللغة العربية إلا في حالة الوقف، فإنّ المنتظر من الناطق باللغة أن يلجأ إلى التخلص منه، وذلك عن طريق إتباع أحد الصامتين المتتاليين بحركة، فكان اختيار الصامت الثاني، وعندما أُتبع هذا الصامت بحركة انقسم المقطع (ص ح ص ص) ليتشكل من مقطعين سهلين هما (ص ح ص) و (ص ح) (مُنْ/ ذُ).

ومن العلل التي يظهر فيها اعتماد ابن يعيش على الواقع اللغوي العلة العضوية التي تتعلق بقانون الخفة والثقل، حيث تنأى اللغة عن الثقل إلى الخفة؛ وذلك طلباً للاقتصاد اللغوي وتوفيراً للجهد المبذول، وهذه العلة علة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالعلة الصوتية، ومن المواطن التي ظهر فيها هذه العلة جلية، تعليل ابن يعيش لوجوب ظهور (أن) بعد لام التعليل إذا تبعها (لا) النافية في مثل (لئلا)، يقول: "إنّهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظ (لا) فيتوالى لامان، وذلك مستثقل، فأظهروا أن؛ ليزول ذلك الثقل؛ لأنَّ حذف (أنْ) إنّما كان لضرب من التخفيف، فلما أدى إلى ثقل من جهة أخرى عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف (أنْ) الناصبة"[1].

غير أنّ هذا النهج المتمثل في الانطلاق من قبل اللغة في تعليل الأحكام النحوية لا يستقيم دائماً عند ابن يعيش، فنجده ينأى بعيدًا عن اللغة وواقعها في تعليل الأحكام، لا سيما إذا كانت المسائل التي يعلل لها بعيدة هي أصلاً عن اللغة، كأن تكون جدلية أو مفترضة. ولذلك نجد ابن يعيش يلجأ إلى معطيات العلوم الأخرى في تفسير تلك المسألة. كأن يعتمد على معطيات علم المنطق مثلاً، ومن المواطن التي يظهر فيها تأثره بعلم المنطق واعتماده عليه في إقامة حججه وتعليلاته، ما نجده من تعليله لبناء (مَنْ)، إذ يقول: "وهي مبنية كما كانت (الذي) كذلك؛ لأنّ ما

---

(1) شرح المفصل ٧/٢٥٨.

بعدهـا مـن الصـلة مـن تمامهـا فهـي بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب"[١].

وهو يعتمد في هذا التعليل على مبدأ القياس على النظير وهي فكرة منطقية، ثم يعتمد في تعليـل بـنائهما (مَـنْ والذي) على القياس البرهاني المتمثل بمقدمة كبرى ثم مقدمة صغرى ثم نتيجة، وذلك على النحو الآتي:

بعض الاسم لا يكون معربًا ← مقدمة كبرى

(مَنْ والذي) بعض الاسم ← مقدمة صغرى

إذن (مَنْ والذي) مبنيان ← نتيجة

وكذلك يظهر اعتماده على المنطق في تعليل بناء (أي) الموصولية، وذلك بالقياس على النظـير وهو (مَنْ وما)، يقول: "وإنَّما بنيت؛ لأنَّ القياس فيها أن تكون مبنية على حدِّ نظيرَيْها، وهما: مَنْ وما، لأنَّها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو إنْ، وإذا كانت خبرًا بمعنى الذي فهي كبعض الاسم"[٢].

علـى أن ابن يعيش قد وقع في هذه المسألة في التناقض من حيث لا يحتسب، فإذا كان حـق (أي) الموصـولية أن تكون مبنية قياسًا لها على نظيريها (مَنْ وما) فلماذا لا تكون (أي) الاسـتفهامية مبنية قياسًا على نظيرها وهي الهمزة الاستفهامية، ولماذا لا تكون (أي) الشرطية مبنية قياسًا على نظيرها (إنْ) الشرطية. ومن هنا يظهر لنا مزاجية هذه الحجة التي يعتمدها ابن يعيش والتي تعتمد على مبدأ القياس على النظير، وهي علة لا تمت للواقع اللغوي بصلة.

ويبدو أن لجوء ابن يعيش إلى العلة المنطقية كان غالبًا ما يكون في تلك المسائل التي لا تنبع في طبيعتها من اللغة، وذلك كالمسألتين السابقتين مثلاً، فما الفائدة من البحث عن سبب بناء (مَـنْ وأيّ) الموصولتين، مع أنَّ من الأجدى في مثل هذه المسائل الاكتفاء بمعطيات علم اللغة

---

[١] شرح المفصل ١٠٨/٣-١٠٩.

[٢] شرح المفصل ١١١/٣ .

الوصفي، والقول فقط بأنّ هذه الأسماء مبنية دائمًا على السكون في الأولى، وعلى الضم في الثانية دون الخوض في تشعبات علم المنطق.

وقد ظهر لجوء ابن يعيش إلى غير الواقع اللغوي في التعليل في عدد من الموطن التي لجأ فيها إلى أسئلة افتراضية (فإن قيل)[1]. وذلك بهدف استجلاء الصورة الكاملة للمسألة المطروحة، وهذا المبدأ يتعارض وقوانين علم اللغة الوصفي، وينأى إلى مَنْطَقَة الأحكام النحوية.

ويظهر كذلك ابتعاد ابن يعيش عن الواقع اللغوي حين نجده يفسر بعض المسائل الجدلية، وذلك كتعليله لاسمية (مُذْ) وحرفية (منذ)، فقد قرر أن مُذ اسم ومنذ حرف، وذلك لأنّ (مُذْ) قد دخلها الحذف و(منذ) لم يدخلها حذف، والحذف من سمات الأسماء والأفعال لا من سمات الحروف[2].

ويبدو لي أن ابن يعيش حاول إقناعنا بهذا الحكم؛ وذلك لأنه افترض وبطريقة غير مباشرة أن كل اسم يجب أن يدخله الحذف، ولمّا لم تتعرض (منذ) للحذف فإن هذا يعني أنها ليست اسمًا، مع أن الأصل أنّ يكون الحكم أن أي اسم يتعرض للحذف، فإنّه إما أن يكون اسمًا أو فعلاً، ولكن كل اسم لا يدخله ليس شرطًا أن يكون حرفًا. فعدم الحذف من سمات جميع أنواع الكلام، أما الحذف فهو من سمات نوعين من أنواع الكلام هما الأسماء والأفعال.

ثم إنّ ابن يعيش وقع في لبس في هذه المسألة وذلك حين قرر أن (مُذْ) اسم لأنه دخلها الحذف، فأي حذف يقصد؟ أهو حذف النون التي تكون في منذ؟ إنْ كان هذا، فمعنى الكلام أن (منذ) هي التي تعرضت للحذف، وأن (مذ) صورة أخرى مختصرة لها. وعليه فإنّ (منذ) حسب قواعدهم هي اسم.

ويظهر ابتعاد ابن يعيش عن واقع اللغة في هذه المسألة حين نجده يستطرد في التعليل لينتقل في هذه المسألة من تعليل اسمية (مذ) وحرفية (منذ) إلى تعليل الاعتقاد بعدم دخول الحذف

---

(1) انظر مثلاً شرح المفصل ٣/٧٨، ٧/٣٢٣.

(2) السابق، ٤/٢٦٣.

علـــى الحـــروف، يقـــول: "وإنَّمـــا قل الحذف من الحروف؛ لأنَّ الحذف ضرب من التصرف، والحـــروف لا تصـــرف لها لجمودها، وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرُّف له، وشيء آخر وهو أنَّ الحروف إنَّما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار، وهو النـــيابة عن الأفعال، لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ... وإذا كانت الحروف إنَّما جيء بها للإيجاز والاختصـــار، فلـــو ذهبت تحذف منها شيئًا لكان اختصار المختصر، وهو إجحاف، فلذلك كان الغالب على (منذ) الحرفية، والغالب على (مذ) الاسمية"[1].

ومن العلل غير اللغوية التي لجأ ابن يعيش إليها علة الأصل والفرع، وقد استخدمها ابن يعـــيش فـــي عـــدد من المواطن نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر، تعليله لمنع الاسم من الصـــرف، حيث جعلها تقع في الأسماء التي تكون فرعًا على الأفعال، وذلك لأنها تشبه الأفعال مـــن جهتيـــن "إحداهما: أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر إلى فعل، فكـــان فرعًا عليه. والآخر: أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلما أشبهه في الفرعـــية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل، والتعريف فرع على التفكير؛ لأنَّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة"[2].

ومـــن الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على ابن يعيش في هذا الصدد استخدامه لبعض القوانيـــن اللغوية التي هي في أصلها من صلب اللغة وواقعها، إلا أن استخدامها عند ابن يعيش كـــان فـــي بعـــض الأحيان ملبسًا، وذلك لأنه استخدمها في تعليل بعض المسائل التي لا يمكن الوصـــول في تعليلها إلى نتيجة مقنعة، من ذلك مثلاً استخدامه لمبدأ الخفة والثقل في تعليل ثقل الأفعـــال على الأسماء، يقول: "إنَّما قلنا أنَّ الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين: أنَّ الاسم أكثر من الفعل من حيث إنَّ كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة؛ لكثرة تداوله .... الوجه الثاني: أن

---

[1] شرح المفصل ٤/٢٦٣.

[2] السابق، ١/١١٦ – ١١٧.

الفعــل يقتضـــي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئًا من ذلك، إذ هو سمة على المسمى لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب"[1].

والحق أن علة الثقل والخفة علة لغوية محضة، وهي قائمة على قوانين علم الأصوات، غير أن تعليل ابن يعيش السابق على أساسها يمكن النظر فيه، فلماذا يكون الاسم أخف من الفعل مــع أن هــناك سببًا صوتيًا قد يفضي إلى عكس هذا الرأي وهو أن الاسم غالبًا ما يكون أكثر حروفًا من الفعل، انظر إلى الاسم من (ذهب)، فقد يكون (ذهابًا أو ذاهبًا أو مذهوبًا إليه...).

ومــن العلــل اللغوية التي استخدمها ابن يعيش في غير موضعها علة كثرة الاستعمال، وهي ذات أثر كبير في اللغة، إلا أنه قد استخدمها في بعض الأحيان في مواضع لا يجوز فيها، ومــن ذلــك مثلاً، تعليله لحذف حرف المضارعة من فعل الأمر على أساس كثرة الاستعمال، يقول: "فإن قيل، ولم حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر؟ قيل: لكثرته في كلامهم. فآثروا تخفــيفه؛ لأنّ الغــرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب. وحضور المأمور وحاضر الحــال يــدلان علــى أن المأمور هو المخاطب، ولأنّه ربما التبس الأمر بالخبر لو ترك حرف الخطاب على حاله"[2].

وهــو بهــذا التعلــيل يتعرض إلى مسألة افتراضية قد تكون غير مقبولة أصلاً، وهي افــتراض أن فعل الأمر هو المضارع ولكن بحذف حرف المضارعة منه، وهذه المسألة ليست ثابتة كذلك فإنها لا تحتاج إلى تعليل.

العلل التي اعتمد عليها ابن يعيش

بعــد أن تتبعــنا التعليلات في شرح المفصّل، وجدناها ترد بأسماء كثيرة، نذكر أكثرها استعمالاً عند ابن يعيش، وهي:

---

[1] شرح المفصل ١١٣/١.

[2] السابق، ٣٠٣/٧.

- **علة إزالة اللبس:**

وهي من العلل التي توخَّاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح- يتحاشون ما خَلَطَ بين المعاني؛ لأنَّ اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب، من ذلك ما علل به ابن يعيش في البدل حيث قال: "علم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأنَّ فيه إيضاحًا للمبدل ورفع لبس، كما كان ذلك في الصفة، وفيه دفع المجاز، وإبطالُ التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني أخوك، جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت: زيد، زال ذلك الاحتمال كما لو قلت: نفسه أو عينه"[١].

- **علة الخفة**

وهي علة عضوية يُلجأ إليها تيسيرًا على أعضاء النطق، وقد علل بها ابن يعيش مسألة بناء (خمسة عشر) على الفتح، فذكر أن (خمسة عشر) بني على حركة لعلة، وهي "أنَّ له أصلاً في التمكن، فعوض عن تمكنه، بأن بني على حركة تمييزًا له على ما بني ولا أصل له في التمكن، نحو: مَنْ وكمْ، وفتح طلبًا للخفة، إذ ليس الغرض في تحريكه إلاّ تمييزه على ما بني على السكون، وبالفتحة نصل إلى هذا الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها"[٢].

- **علَّة المعنى**

المعنى في النحو قرينة تؤثر في فهم الأحكام النحوية، فمراعاة المعنى في الأحكام النحوية واجبة، ومن ذلك تعليل ابن يعيش مسألة تجرد خبر (كاد) من (أنْ)، يقول: "اشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلَّ على الغرض، وجُرِّد ذلك الفعل من (أن)؛ لأنهم أرادوا قربَ وقوعه في الحال، و(أن) تصرف الكلام إلى

---

[١] شرح المفصل، ٣/ ٦٣٢-٦٣٣. وانظر هذه العلة في متن الدراسة ص ٨٥، ١١٩، ١٣١، ١٦٠.

[٢] شرح المفصل ٤/٢٩١ – ٢٩٢، وانظر هذه العلة في متن الدراسة ص ٢٥، ٢٨، ٥١، ٧١، ٨٠، ١١٩، ١٨٠.

الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولمَّا كان الخبر فعلاً محضًا مجردًا من (أن) قدَّروه باسم الفاعل؛ لأنَّ الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو: زيد يقوم، والمراد: قائم"[1].

- علة المخالفة

تقــوم على تخصيص علامة مذكورة أو محذوفة للدلالة على حالة الإعراب أو وظيفتها الــنحوية و فــرقًا بين ما يتشابه من الألفاظ والتراكيب، وفصلاً بين ما يُلبس منها[2]. ومن ذلك تعليل ابن يعيش للفعل الذي يصل الأسماء بنفسه والذي يصلها بحرف جر، يقول: "وجُعلت تلك الحروف جارة، ولم تفضِ إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها؛ لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصـــل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارة؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولمّا امتنع النصب لما ذكرناه لم يبق إلاّ الجر؛ لأنَّ الرفع قد استبد به الفاعل، واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر؛ لأنَّ الجر أقرب إلى النصب من الرفع"[3].

- علة العلَّة

وهـــي العلَّة التي تعلل العلّة الأولى، وتسمى العلَّة الثانية، ومنها تعليل ابن يعيش مسألة التركيب الذي ينعقد به الكلام، حيث الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، قـــال: "وإنَّمـــا عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر، وذلك من قبل أنَّ الإسناد أعم من الخبر، لأنَّ الإســـناد يشـــمل الخـــبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبرًا"[4].

---

(1) شـــرح المفصـــل، ٣٩٥/٧، وانظـــر هذه العلة في متن الدراسة ص ٣٢، ٣٩، ٦٦، ٦٧، ٧٤، ٨٢، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٢.....

(2) انظر، نظرية التعليل في النحو العربي ص ١٣٤.

(3) شرح المفصل ٤٨١/٨،وانظر هذه العلة في متن الدراسة، ص ٢٥، ٧٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٣، ١٣٦، ١١٧.

(4) السابق ٤٤/١ وانظر، هذه العلة في متن الدراسة، ص ١٥، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٧٦، ١٠٣.

- علّة العموم

ومن ذلك تعليله امتناع إلاّ من الجر، يقول: "إنَّ إلاّ إنما لم تعمل جرّا ولا غيره من قبل أنّها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف، ألا تراك تقول: ما جاءني زيد قطُّ إلاّ يقرأ، ولا مررتُ بمحمد قطُّ إلاّ يصلي، ولا لقيتُ بكراً إلاّ في المسجد" [(١)].

خصائص التعليل عند ابن يعيش

امتازت تعليلات ابن يعيش بعدد من الخصائص، أهمها:

- تعدد العلل

إنّ تعلـيلات ابـن يعيش ما هي إلاّ امتداد لجهود النحاة المتقدمين، وما التعليلات التي ذكـرها إلاّ ثمار ذلك التراث العتيد، وقد كان ابن يعيش يميل إليها في تفسيره للأحكام النحوية، حيـث كـان يفسِّر الحكم باستخدامه التعليل تسويغًا للمسألة وتبسيطًا لها، حتى إنه كان يفترض تسـاؤلاً ما حول ذاك الحكم، فيقوم بتعليله قطعًا للمسألة، وذلك باستخدامه عبارة (فإن قيل) ومن ذلـك امتـناع دخول الجزم على الأسماء، يقول: "إنّما لم تجزم الأسماء؛ لتمكنها ولزوم الحركة والتنويـن لها، فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين؛ لأنّ التنويـن تابع للحركة، ولو زالا، اختلت الكلمة بذهاب سيئين، أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافًا إليها، والآخر: التنوين هو دليل كونه منصرفًا، فإن قيل: فهلا أذهب الجـازم الحـركة وحدها، قيل: لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الإعراب، لسكونه وسـكون التنوين بعده، ولو فعل ذلك لعاد لفظ المجزوم إلى لفظ غير المجزوم. فلم يصح الجزم فيه؛ لأنه لا يسلم سكونه"[(٢)].

وحينما ننظر في المسائل النحوية التي عللها نجده استخدم ما يزيد على خمسين علّة في أثـناء شـرحه للمفصـل، مما يدفع إلى القول بالاهتمام الشديد، والحرص الأكيد على أن يعلل

---

(١) شرح المفصل، ٤١٥/٢، وانظر هذه العلة في متن الدراسة، ص ١٥، ١٧، ١٨، ١٢٠، ١٣٦، ١٥٦.

(٢) شرح المفصل، ١٤٢/١، وانظر هذا التساؤل في متن الدراسة: ٣١، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٦٦، ٧٠.

الأحكـام رغبة في تسويغها، ويدفع إلى القول باستحضاره لكثير من العلل السابقة، وإلى إضافته أنواعًا أخرى.

وما تعدد العلل عنده على النحو الذي بينا في متن الدراسة إلا حرص على تفسير الحكم النـحوي. وقد ابتعد ابن يعيش عن تعدد العلل في الحكم الواحد حتى لا يكون التعليل غاية بحد ذاته، فهو وسيلة للتفسير والتيسير، رغم إقحامه بعض التعليلات في تفسيره بعض الأحكام.

- العناية بالعلل التعليمية

وهي علل وظيفية تهدف إلى بلورة الحكم النحوي في ذهن المتلقي عبر وسيلة التبسيط، استخدمها المعللون الأوائل تسويغًا للأحكام النحوية، وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وتفسيره، ومن ذلك تفسيره جملة الموصول (الذي)، فقد اشترط أن تكون معلومة للمخاطب "لأنَّ الغـرض مـنها تعـريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصح الإخبار عنه بعد ذلك، والصلة تخالف الخبر؛ لأنَّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب؛ لأنَّ الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئًا من أحوال من يعرفه، فلو كان ذلك معلومًا عنده لم يكن مفيدًا له شيئًا"[(١)].

- شمولية التعليلات:

تعـددت تعلـيلات ابـن يعيش للأحكام النحوية حتى غطت مساحة رحبة في تفسيرها للأحكـام، سواء كانت هذه الأحكام كلية أو جزئية، والناظر في متن الدراسة يرى تلك التعليلات المتنوعة، وهي تنطلق في تفسيرها للواقع اللغوي –في أغلب الأحيان– من اللغة نفسها.

---

(١) شرح المفصل، ٣/١٢٢.

الخاتمة

حـــاول الباحث في هذه الدراسة أن يتعرف تعليلات الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصَّل، ولمَّا كان شرح المفصَّل غايته توضيح المسائل النحوية لمتعلمها، فكان من المفيد أن تــتطرق الدراسة إلى تلك الجوانب التي تسهِّل فهم أحكام النحو، وتيسِّر لنا ضوابطه بصورة جليَّة حتى تستبين لنا طريقة ابن يعيش في تفسير القواعد النحوية.

فكـــان تفكير ابن يعيش أن يبسِّط مسائل النحو؛ وحتى يحقق ذلك، كان لا بد من إظهار العلـــل التـــي تضـــم الأشتات، وتجعل ما كان صعب الفهم سهلاً ميسورًا تقبله الأذهان، وتألفه العقـــول. فوظـــيفة التعلـــيل هي العمل على كشف ما يحتجب بذاته، ولا يظهر إلاّ بفعل التعليل والتفسير. ولا شك أنَّ تعليلاته على هذا النحو، إنَّما تمثل فكرًا لغويًا، وتصدر عن مرجعية ذوقية رفـــيعة. والاعتناء بشرح المفصَّل مركوز بوجود التعليلات اللغوية، لذا فليس بدعًا أن يستقطب الشرح انتباه النحاة إليه، وأن تتمحور حوله طليعة أنظارهم العقلية.

إضافة إلى ما سبق يمكننا القول بأنَّ:

- تعلـــيلات ابن يعيش وقعت في جوانب الأحكام النحوية المختلفة، إنْ في الكلمة والكلام، وإنْ في الجملتين؛ الاسمية والفعلية وما يتعلق بهما.
- ابن يعيش استحضر كثيرًا من تعليلات النحاة السابقين له.
- تعليلات ابن يعيش قدَّمها في قضايا عامة وجزئية في القواعد النحوية.
- ابـــن يعـــيش إمَّا أن يوافق غيره في ما ذهبوا إليه، فيقرّ رأيهم، وإمَّا أنْ يبدي رأيه في الموضع الذي يشرحه.
- ابن يعيش يبدي تساؤلاً افتراضيًا يفسِّر من خلاله بعض الأحكام النحوية.
- تعلـــيلات الأحكام في شرح المفصَّل تنوعت، فتجدها تعليمية تارة، وقياسية تارة أخرى، حيـــث يُظهر التنوع أشكالاً متعددة للعلة، كالخفة والثقل، وسهولة الاستعمال، والأولى، والقياسية، وغيرها من الأشكال.

- اعـــتماد ابن يعيش في تعليله بعض المسائل النحوية كان قائمًا على القياس الاستدلالي، المتمثل بالمقدمتين؛ الكبرى والصغرى ثم النتيجة.

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى:

- كشف تعليلات ابن يعيش التي كان يعلل بها للأحكام النحوية.
- إثبات أنّ كثيرًا من هذه التعليلات تمثّل أساسًا مكينًا في فهم الأحكام النحوية.
- إثبات أنّ كثيرًا من هذه التعليلات جاءت استجابة لحاجة متعلم النحو العربي.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأعلام
- فهرس العلل النحوية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأعلام

*لم يُذكر ابن يعيش هنا؛ لكثرة تكراره، فربما ورد غير مرة في كل صفحة.

فهرس العلل النحوية

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن يعيش وشرح المفصل: عبد اللطيف الخطيب، جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٩.
- ارتشـاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- أسـرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قداره، دار الجيل-بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- الأشـباه والـنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الأصـول، دراسـة ايبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان، دار الشؤون الثقافية-بغداد، ١٩٨٨.
- الأصـول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي-الرباط، ١٩٨٣.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، قدم له وضبطه: أحمد الحمصي ومحمد قاسم، مطبعة جروس بروس، ط١، ١٩٨٨.
- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح قداره، دار الجيل-بيروت، ١٩٨٩.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-بيروت، ١٩٨٧.

- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني-بغداد، ١٩٨٢.
- الإيضـــاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العودة-القاهرة، ١٩٥٩.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي-مكة المكرمة.
- بغـــية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٦٥.
- بنـــية الجملـــة العربية بين التحليل والنظرية: المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب بمنوبة-تونس، ١٩٩١.
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري: علي أبو المكارم، مطبعة القاهرة الحديثة، ط١، ١٩٧١.
- التبصـــرة والتذكرة: الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر-دمشق، ط١، ١٩٨٢.
- التخمـــير: الخوارزمـــي، تحقـــيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغروب الإسلامية-مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٠.
- التعلـــيقة علـــى المقرب: ابن النحاس، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة-عمّان، ط١، ٢٠٠٤.
- التعلـــيل اللغـــوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية-الاسكندرية، ١٩٩٤.

- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان عوض العبيدي، منشورات جامعة قار يونس-ليبيا، ط١، ١٩٩٩.
- تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، دار الثقافة-بيروت.
- توجيه اللمع: ابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام.
- الجمل في النحو: الزجاجي، حققه وقدَّم له: علي توفيق الحمد، دار الأمل-إربد-الأردن، ط١، ١٩٨٤.
- الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الدَّالي، دار صادر-بيروت، ط٢، ١٩٩٥.
- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل-بيروت.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل السُّود، دار الكتب العلمية-بيروت.
- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، حققه وقدَّم له: حنا حداد، مكتبة المنار-الزرقاء-الأردن، ط١، ١٩٨٥.
- شرح كافية ابن الحاجب: الموصلي، دراسة وتحقيق: علي الشوملي، دار الأمل-إربد-الأردن، ط١، ٢٠٠٠.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، السلسلة التراثية (١١)، الكويت، ط١، ١٩٨٤.

- شرح المفصل: ابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية-القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر أحمد ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦.
- شرح المقرب لابن عصفور: علي محمد فاخر، مطبعة السعادة-القاهرة، ط١، ١٩٩٠.
- علل النحو: ابن الورّاق، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد-الرياض، ط١، ١٩٩٩.
- الفصول الخمسون: ابن معطي، تحقيق: محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي-القاهرة، ١٩٧٦.
- القياس في النحو: منى الياس، دار الفكر-دمشق، ط١، ١٩٨٥.
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة: ابن الجزري، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة السعادة-مصر، ١٩٨٣.
- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
- كشف المشكل في النحو: حيدرة اليمني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- اللباب في علم الإعراب: الإسفرائيني، تحقيق: شوقي المعرّي، مكتبة لبنان ناشرون،ط١، ١٩٩٦.
- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية-الكويت.

- المســائل العسكريات: أبو علي الفارسي، تحقيق: إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١.
- المقتصــد فــي شــرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة-العراق، ١٩٨٢.
- المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت.
- المــنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة: علي النشار، دار المعارف-مصر، ط٣، ١٩٦٥.
- المنطق الصوري والرياضي: عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة،ط٤، ١٩٩٧.
- المنطق الوضعي: زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلوالمصرية-القاهرة، ط٤، ١٩٦٥.
- نظــرية التعلــيل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: حسن الملخ، دار الشروق-عمّان، ط١، ٢٠٠٠.
- همــع الهوامــع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون وعبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- الوافية في شرح الكافية: الأستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة-عُمان، ١٩٨٣.

البحوث العلمية:

- التعليل النحوي عند النحاة، اصطلاحًا واستعمالاً وتطبيقًا: يحيى القاسم، مجلة جامعة تشرين، عدد ٨، مجلد ١٧، ١٩٩٥.
- التعليل ونظام اللغة: عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٢٢، ١٩٩٣.

الرسائل الجامعية:

- ابن يعيش النحوي: عبد الإله نبهان، رسالة دكتوراه في اللغة والنحو في جامعة دمشق، لعام ١٩٩٠م.
- الرجز والتقعيد اللغوي، دراسة نحوية، صرفية، صوتية: محمود مبارك عبيدات، رسالة دكتوراه في اللغة والنحو في جامعة اليرموك، لعام ٢٠٠٥م.
- شرح المفصّل بين ابن يعيش وابن الحاجب: زياد أبو سمور، رسالة ماجستير في النحو في جامعة صدام للعلوم الإسلامية-بغداد، لعام ٢٠٠٠م.

ملخص باللغة العربية

تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصَّل

إعداد الطالب

حسين مصطفى حسين غوانمة

إشراف الأستاذ الدكتور

علي توفيق الحمد

٢٠٠٦م

في هذه الدراسة تعريجة على واحد من أصول النحو العربي، مطرد في العربية، ومفسِّـر لأحكـام نحونا العربي، والدراسة موسومة بـ "تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصّل".

تكونت الدراسة -علاوةً على المقدمة والتمهيد والخاتمة- من خمسة فصول، تبسط مـن التعلـيل بما يستكشف أحكام النحو. وهي في تعليل الأحكام النحوية الخاصة بالكلمة والكلام، وبالجملتين: الفعلية والاسمية، وبما يتعلَّق بهما، وتعليلات ابن يعيش في الميزان إذ التعليل مفسِّر للأحكام، ومؤكِّد لها.

وخلصـت الدراسـة إلى أنَّ التعليل يؤدي وظيفة مهمة في فهم الأحكام النحوية، تفسيرًا وتبسيطًا وإقناعًا.

Abstract

Accounting for Grammatical Judgments

in Sarh al mufassal of Ibn ya'is

by

Hussein M. Ghawanmeh

Supervisor

Prof. Ali Al Hammad

The present study, entitled "Accounting for Grammatical Judgment in Sarh al mufassal of Ibn ya'is" touches on one of the original sources of the Arabic syntax which is widely used to explain the syntactic rules in Arabic.

Besides the preface, introduction and conclusion, the study has five more chapters. In these chapters, the process of accounting for grammatical judgments is used to investigate the rules of syntax which comprise the word, speech, verbal sentences, nominal sentences, and Ibn ya'is judgment in scale. Accounting for grammatical judgments explains the rules of syntax and asserts them.

The study comes up with the conclusion that the process of accounting for grammatical judgments has significant role in explaining, simplifying and establishments.